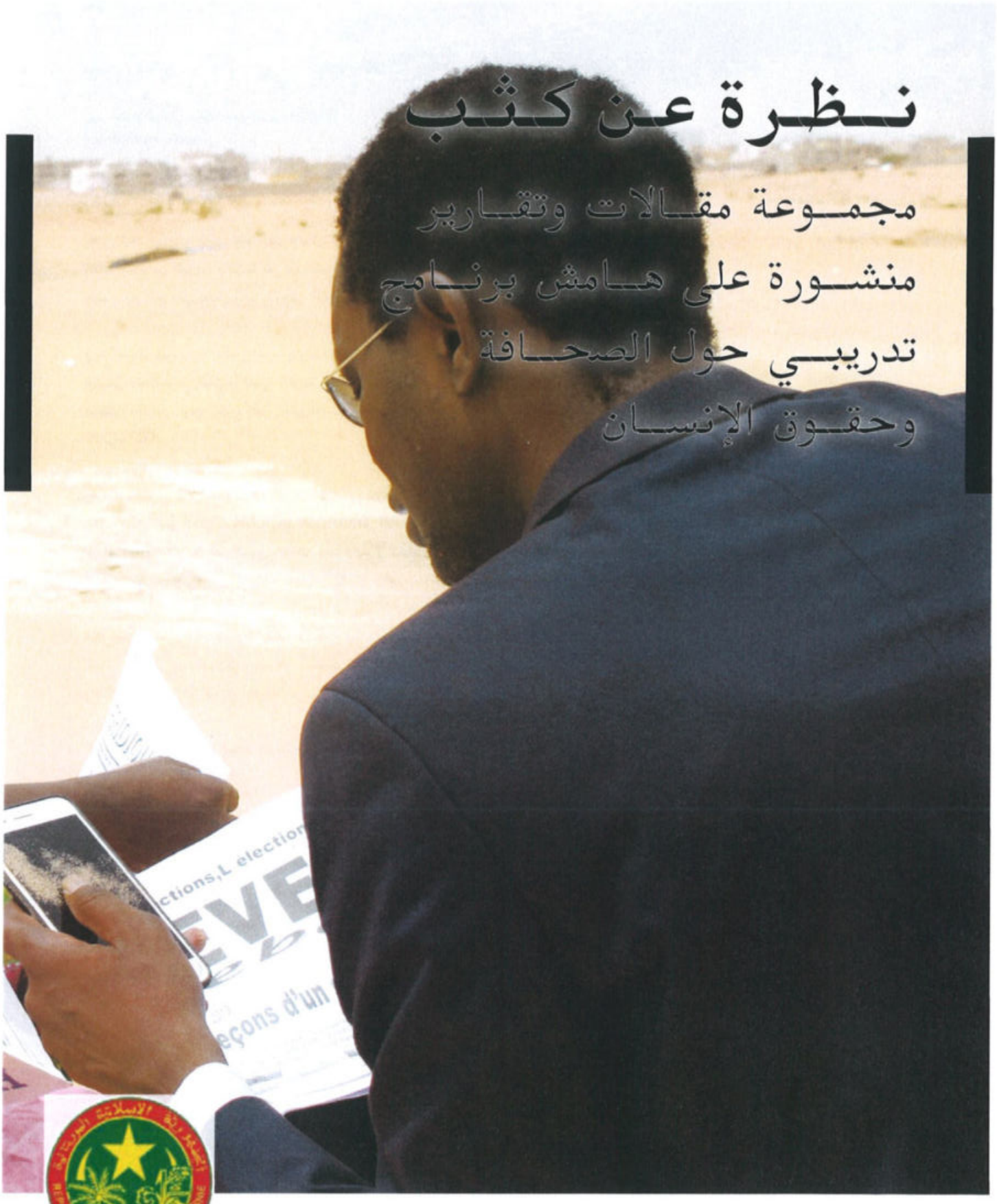

نظرة عن كثب

مجموعة مقالات وتقارير منشورة على هامش برنامج تدريبي حول الصحافة وحقوق الإنسان

MCJSRP CDHAHRSC ENAJM

FMJDH

CFI DÉVELOPPEMENT MÉDIAS

coopération allemande

Mise en œuvre par giz

للاتصال
آمادو سي
رئيس المنتدى الموريتاني لصحافة حقوق الإنسان (FMJDH)
Amadou sy@fmjdh org

يلعب الإعلام دورًا بارزًا في نشر ثقافة حقوق الإنسان. بما فيها الحقُ في الولوج إلى المعلومات و حرية التعبير اللذان يُعْتبران من الحريات الأساسية لكل فرد. منها أضيا حقُ الجمهور في معرفة الحقائق ومُختلف الآراء حولها. وهو الحق الذي يتضمّن واجبات وحقوق الصحفيين.

في هذا السياق. قامت وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان. ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني. والمدرسة الوطنية للصحافة والقضاء بتنظيم دورات تدريبية لصالح صحفيين محترفين. ضمن مشروع "تعزيز حقوق الإنسان والحوار حول حقوق الإنسان" الذي ينفذه التعاون الألماني (GIZ)

وقد استفاد أكثر من 20 صحفيا من 2015 إلى 2016 من تكوين مُعمّق ومن اشراف متخصصين بدعم من المنظمة الألمانية غير الحكومية Media in Cooperation and Transition gGmbH MiCT))، فتمكّنوا من نشر انتاجات إعلامية ذات امتياز في مختلف وسائل الإعلام الموريتانية وفي الكتيب "النظر من قرب".

هناك مجموعة أخرى من صحفيين – يعملون في وسائل إعلامية خصوصية وعمومية على مستوى ولايات " لعصابة" و"غورغو" وفي مناطق أخرى مجاورة – استفادت من نفس المشروع الذي أُعيد في الفترة ما بين 2019 و2020 بدعم من "سي اف إي" والوكالة الفرنسية لطوير الإعلام.

هؤلاء الصحفيون تمّ تزويدهم بمبادئ قانونية وأخلاقية مكّنهم من القيام بتغطيات إعلامية مهنية وموضوعية في مجال حقوق الإنسان.

وشارك 26 منهم في دورات تكوينية إضافية مُعمّقة – تحت إشراف متخصصين – سمحت لهم بإنتاج مضامين إعلامية متميزة. ما بين تقارير واستقصاءات وأنواع صحفية أخرى جُمعت في هذا الكتيب ونسخته الرقمية بهدف إثارة الحوار أكثر فأكثر حول موضوع حقوق الإنسان في موريتانيا

إن مشروع "تعزيز حقوق الإنسان والحوار حول حقوق الإنسان" الذي تنفذه Deutsche Gesellschaft für Internatio–nale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH يندرج ضمن مجالات التدخل ذات الأولية للتعاون الألماني في موريتانيا تحت عنوان : " ترسيخ الديمقراطية والمجتمع المدني و الإدارة العمومية".

بل هناك جانب مهم في هذا المشروع يساهم في الحوال العام حول قضايا حقوق الإنسان انطلاقا من منظور الإعلام المهني.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن كافة الآراء الواردة في هذا الكتيب وفي نسخته الرقمية تُعبر عن وجهة نظر أصحابها. ولا تعكس أبدا سياسة MCJSRP أو CDHAHRSC أو ENAJM أو GIZ أو CFI

نظرة عن كثب
مجموعة مقالات وتقارير منشورة على هامش برنامج
تدريبي حول الصحافة وحقوق الإنسان

/ جاكانا شيبان سيدي

نفاذ (ولوج) المرأة إلى ملكية الأرض في غورغول: العادات تتعارض مع القوانين

/ عبد العزيز غلام

زواج الأطفال: مستقبل عالق بين سندان التقليد ومطرقة الحاجة

/ داودا عبد القادر جوب

الشيخ طاهر. فلاح مناضل ملتزم

جوب عثمان مامادو

حقوق المهاجرين: العمال الموسميون في الترارزة

اصنيبه محمد

موريتانيا: البراكنة. صعوبة تمدرس أطفال الحراطين

باكاري فوفانا

أطفال عمال على العربات بكنكوصة "في انتظار سعادة" الفصل الدراسي

محمد سيدي ولد العباس

استمرار عمالة الأطفال خلافا للقانون

عبد الرزاق آن

التلاميذ (الطلبة) المتسولون في كيفة "هؤلاء الأطفال الذين يحملون هم الكبار على ظهورهم"

سيدي ولد محمد محفوظن

زواج القاصرات من وجهة نظر القانون

ولد الشيخ محمد القاسم شيخنا

معاقة العيون التي تكسر المحرمات (التابوهات)

مؤلفو تقارير الفيديو:
الشيخ أحمدو الطلبه

شيباني جاكانا

نفاذ المرأة إلى ملكية الأرض في غورغول: العادات تتعارض مع القوانين

في غورغول، أصبح نفاذ أو ولوج المرأة إلى ملكية الأرض الآن إحدى الصعوبات الرئيسية في التعبير عن حقوقها. إن الكفاح من أجل فعالية هذا الحق في مواجهة قوى المقاومة ذات الأصل الاجتماعي والثقافي والإداري والقانوني يتطلب نظرة لفهم القضايا بشكل أفضل.

تقع ولاية "غورغول" على بعد أكثر من 400 كيلومتر جنوب شرق العاصمة نواكشوط، على ضفاف نهر السنغال. بموقعها على جوار نهر السنغال، تتمتع الولاية بإمكانيات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الخصبة التي بوأتها ذات يوم مكانة "مخزن الحبوب في البلاد". وإلى جانب هذا الموقع الاستراتيجي الذي يثير الأطماع في استغلال الأراضي الزراعية، تبرز قضية ملكية الأرض بشكل حاد مع قدر كبير من إقصاء النساء.

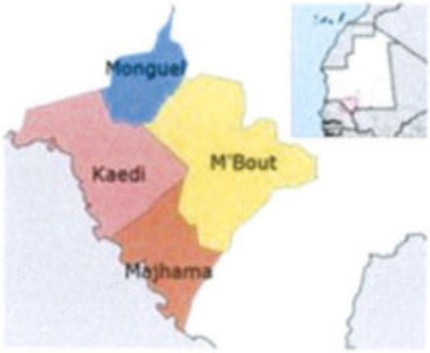

نظرة عامة على خريطة غورغول

تبلغ الكثافة السكانية في هذه الولاية 24.7 نسمة / كم2، و 52.2٪ من السكان نساء وفقًا للإحصاء العام للسكان والمساكن لعام 2013. ويمارس فيها نوعان رئيسيان من المحاصيل: الزراعة الفيضية في أراضي "والو" والزراعة المطرية في أراضي ديري. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن أراضي والو تخضع لنظام التشغيل والاستغلال العائلي مع كبار ملاك الأراضي، فإن أراضي الديري معفاة من هذا القيد الحصري.

منطقتان كبيرتان في كيهيدي

بعد سنوات من الجفاف الشديد الذي تسبب في مشاكل هائلة أثرت على قدرة السكان على الصمود، بدأت الدولة، مع الفرص التي وفرتها منظمة استثمار نهر السنغال(OMVS)، في استصلاح مساحات لزراعة الأرز على أراضي والو. وهكذا تم إنشاء المزرعة النموذجية بغورغول 1(PPGI) في عام 1977 على مساحة 700 هكتار. وبعد عشرين عامًا، تم استصلاح المزرعة النموذجية بغورغول 2 (PPGII)، بمساحة 1188هكتارا.

مساحات زراعية أخرى

إلى جانب هذه الإنجازات الزراعية العظيمة، تم لاحقا تشييد السد المائي الزراعي في فم لكليته بمقاطعة امبود، والمناطق الفيضية في مقامة وإنشاء العديد من القرى الصغيرة أو المساحات الزراعية، وكلها مخصصة لزراعة الخضروات.

المنطقة المزروعة	(المساحة بالهكتار)	عدد التعاونيات	عدد النساء	
			مستغلة	رئيسة تعاونية
PPGI	700	30	0	0
PPGII	1188	23		

المصدر: شركة سوداتير (الشركة الوطنية لتنمية الرقعة)

مناطق يديرها الرجال حصرا

جميع التعاونيات في هذه المساحات والمزارع الكبيرة ((PPGI وPPGII)) يديرها رجال. حيث لا توجد امرأة على مستوى الخلية الأساسية (التعاونية) ومن باب أحرى على مستوى اتحاد المزارعين. والتشكيلة لا تتغير على مستوى المساحات الزراعية القروية، بل تزداد سوءًا في المناطق الريفية حيث تستمر سيادة النظام الأبوي مع انتشار الأمية والجهل بحقوق المرأة أكثر بكثير مما عليه الحال في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية.

ووفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي حول مسألة ملكية الأرض في سبتمبر 2015، فإن سندات الملكية المصنفة حسب جنس المالك تظهر النتائج التالية في ولاية غورغول: فمن إجمالي 897 رجلاً، هناك 97.3 % كانوا قادرين على الحصول على سندات ملكية عقارية مقابل 2.7 % من النساء، من إجمالي 25.

وعلى الصعيد الوطني، وخلال نفس الفترة، فمن أصل 27000 سند عقاري مسجل على مستوى المديرية العامة لأملاك الدولة بوزارة المالية، كانت 2146 سندا فقط مملوكة للنساء، أي ما يمثل أقل بقليل من 8 في المائة. وتصبح هذه النسبة أقل من 5% بالنسبة لأراضي وادي النهر، بما في ذلك غورغول.

الاسم العائلي

جاكانا

الاسم الشخصي

شيبان سيدي

المهنة

أستاذ/صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

لقح جاءت الصحافة وكأنها تعزز شغفي بالتواصل القائم على القراءة والكتابة. خلال لقاء صدفة مع المرحوم حبيب محفوظ مدير جريدة "القلم" (Le Calame). عرض عليّ العمل كمراسل للصحيفة بولاية كوركول. كنت بالتأكيد متحمسًا لهذا الاعتماد لإحدى الصحف الكبرى. لكنه كان أيضا يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة لي. خاصة وأنني لم أتلق أي تكوين أو تدريب أو إشراف فتني الوني في هذا المجال. وبفضل دعم جميع أعضاء هيئة التحرير في ذلك الوقت. قمت بإنجازهذه المهمة وتوليها منذ عام 2000. وقد جعلني الدخول والنفاذ إلى هذا المجال أكتشف عالما آخر غنيا متعدد السمات من الحقائق الاجتماعية وقضايا التنمية. والتي أهتم بها جميعًا. مواقف وأشياء جعت مني شاهدا على الأحداث في الفضاء الجهوي

مشوار

بعد الحصول على شهادة البكالوريا العلمية (شعبة العلوم الطبيعة). التحقت بالمدرسة العليا للتعليم (ENS) في نواكشوط في شعبة الفيزياء والكيمياء بعد أربع سنوات من الدراسة. توجت بالحصول على شهادة الكفاءة للتعليم الثانوي وبصفتي مدرسًا. قمت بتدريس هذا التخصص في المدارس الثانوية من عام 1989 إلى عام 2015. قبل أن أواصل عملي كمكون للرياضيات في المدرسة تكوين المعلمين في كيهيدي حتى اليوم.

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

نفاذ (ولوج) المرأة إلى ملكية الأرض في غورغول. العادات تتعارض مع القوانين

أين تم نشره؟

http://www.lereflet.net/mauritanie-droits-femme-acces-/foncier

وقد قدم المنتدى الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان (FONADH) وشبكة منظمات الأمن الغذائي (روزا) على التوالي 160 و111 ملفًا لتعاونيات نساء تطمحن إلى ملكية الأرض بين عامي 2016 و2019. لكن هذه الملفات ما تزال معطلة على مستوى مقاطعة كيهيدي.

استمرار الممارسات العرفية

يصاحب زراعة واستغلال هذه المساحات الزراعية المستصلحة نوع آخر من التنظيم الجديد، تم تجاهله حتى الآن من قبل المشغلين المتعودين على الزراعة ذات الطابع العائلي. ويستند هذا التنظيم إلى إقامة تعاونيات حتى وإن كان منح الأرض بعد استصلاحها يبقى مستوحى من مفهوم "مالك الأرض". وهو من بقايا القانون العرفي الذي يحرم المرأة مسبقًا من ملكية الأرض وتسجيل سنداتها باسمها.

وقد أصبح هذا القانون أو الحق العرفي الآن باطلاً بناء على الأمر القانوني رقم 127-83 المؤرخ 5 يونيو 1983 المتعلق بإعادة التنظيم العقاري وأملاك الدولة. والذي ينص في مادته 3 على "إلغاء نظام الملكية (الحيازة) التقليدية للأراضي". غير أن القيود الاجتماعية تبطئ بشدة تطبيق هذا القانون. كما أن عدم فعالية المراسيم التنفيذية ذات الصلة يجعل الحكامة العقارية (المتعلقة بالأراضي) أكثر تعقيدًا.

وحتى لو لم يكن هناك أي إجراء قانوني يحد من ولوج المرأة إلى ملكية الأرض، فإن الحيازة التقليدية ما تزال وسيلة هيمنة مستمرة بسبب عوامل تتعلق. من بين أمور أخرى. بنفاذ المرأة المحدود إلى المعلومات المتعلقة بعملية الحصول على ملكية الأرض. وهكذا يستمر التمييز لأن العادات ما تزال أقوى من القوانين.

تجهل النساء الترتيبات والمقتضيات الحديثة. وما يزال أصحاب الأراضي الريفية يعتقدون أن "ملكيتهم العقارية للأرض" تظل كما كانت انطلاقًا من مبدأ النسب (العائلي) الذي تدعمه اعتبارات عرفية. غير شاملة أو عامة. ولكنه ما يزال محتفظًا بها ودائم الحضور في أذهان الناس.

وهذه الممارسات لا تبررها الشريعة بل تعارضها كما تنص عليه حجج دينية من مصادر مختلفة. بما في ذلك الأحاديث النبوية.

إن التغييرات المتوقعة بتعميم ولوج النساء إلى الأرض. إلى جانب ملكيتها. تبقى بعيدة كل البعد عن التحقق. ففي معظم الحالات التي تقوم فيها النساء بالأنشطة الزراعية. فإما أنه يتم التبرع لهن بالأرض من قبل الرجال دون أي شكل قانوني أو أن الأرض تتم إعارتها لهن من طرف بعض ذوي النيات الحسنة.

وتمثل تعاونية ولوم نيري الزراعية، وهي بلدة تقع على بعد 25 كيلومترًا غرب مدينة كيهيدي. خير مثال على هذه العشوائية لأن المساحة الزراعية إنما أعطيت شفهيًا لهؤلاء النساء.

التعاونيات كبديل أم علاج؟

النساء غائبات عن المساحات المستصلحة والمزارع الرئيسية. ومع ذلك. فقد لوحظ حضورهن القوي من خلال ديناميكيتهن ونشاطهن في إنشاء تعاونيات نسائية أكثر توجهاً نحو زراعة الخضروات. وتنشط النساء هناك لتحسين مردودية المساحات الزراعية الصغيرة المتاحة لهن. كما نجدهن غالبًا في جزء من المساحة المستصلحة في كل من المزرعة النموذجية 1/ PPGI في كيهيدي أو في المساحة الزراعية 100 هكتار بقرية بلينابي

إن اندفاع النساء نحو هذا النشاط هو نتيجة للإقصاء التام الذي يقعن ضحيته، ويشكل إلى حد ما بديلاً أخف ضررا. سعيا إلى النفاذ إلى الأرض من خلال تفضيل الإطار الجماعي على الفردي. ومع أن هذا المسلك يفتح لهن نافذة تنفس في وجه العوائق اللاتي تقاومهن، إلا أن معاناتهن لتأمين أرضهن تظل مستمرة لا تتوقف.

وفي حالة عدم القدرة على الحصول على ملكية الأرض، وضعت وزارة التنمية الريفية إجراءات تيسير تؤكد على جملة من المعايير، أهمها وجود شهادة من سلطة محلية تضمن أن استغلال وتشغيل المساحة المعنية ليس موضوع أي نزاع. إنه لجوء إلى النفاذ إلى زراعة الأرض لعدم وجود ما هو أفضل من ذلك كما أنه أمر أصبح في نفس الوقت ضروريا لضمان أهلية هذه التعاونيات. غير أن هذا النشاط، الذي يشكل ملجأ عند تعذر أفضل منه، لا يرضي جميع التعاونيات، حسب قول المندوب الجهوي. هناك فقط تعاونية واحدة متميزة في زراعة البطاطا الحلوة، وتقع في بلدة لحرش، مقاطعة امبود، وبالتحديد في منطقة لكريفات ، نجحت في الحصول على قطعة.

بساتين وحدائق في كل مكان

على الرغم من القيود الناجمة عن عدة صعوبات، تتعلق على سبيل المثال لا الحصر، بغياب الاستثمار، ونقص إمدادات المياه، بالنسبة لبعض التعاونيات، وبمشاكل التأسيس والتنظيم والإدارة بالنسب للبعض الآخر، فإن زيادة عدد الأراضي المخصصة لزراعة الخضروات في جميع مناطق مدينة كيهيدي وكذلك في جميع البلديات والتجمعات ما تزال واضحة مرئية. وعلى الرغم من وجود إجراءات تحكم تسيير الملكية العقارية، إلا أن ولوج المرأة إليها يظل ضئيلا، إن لم يكن معدومًا.

في الواقع، ووفقًا للمادة الأولى من المرسوم المقتبس أعلاه فإن "الأرض ملك للأمة وكل موريتاني، بدون تمييز يمكنه، طبقا للقانون، أن يصبح مالكًا لجزء منها". وبالتالي فلا وجود لأي نص قانوني أو نظامي يحرم النساء من ملكية الأرض، لاسيما أن الدولة تعترف بالملكية الخاصة للأراضي وتضمنها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن النساء مستبعدات ومقصيات من ملكية الأرض، وحتى في حالة وفاة رب الأسرة، فإن جزء الميراث المتعلق بالأرض الصالحة للزراعة يكون ملكا للرجال فقط.

عوائق إدارية وارتباك

في موريتانيا، ما تزال الحكامة العقارية متأثرة بعدم توضيح المسؤوليات على أعلى مستوى في الدولة. فالواقع أننا إذا نظرنا إلى أسماء الوزارات المختلفة، فإننا نرى أنه فيما يتعلق بإدارة الأراضي، يظل الغموض قائمًا بشكل خاص فيما يتعلق بنقل الاختصاص. ذلك أنه في وقت من الأوقات، كانت وزارة المالية مسؤولة عن منح الأراضي بينما كانت وزارة الإسكان والعمران مسؤولة عن تسييرها أو إدارتها.

وفي الوقت الحاضر، تشارك وزارات أخرى مثل التنمية الريفية والداخلية بشكل رئيسي في منح أو تخصيص الأراضي. وكما لو أن ثمة نوعا من الازدواء يقع على المسألة العقارية، فإن الإطار المؤسسي الذي تغطيه رسميًا المديرية العامة للعقارات وأملاك الدولة يعاني على مستوى آلية اللامركزية والقرب، المرتبط بعدم أي وجود، في منطقة غورغول، لمصالح السجل العقاري الرئيسية، والشؤون العقارية وحفظ ملكية الأراضي والتنسيق بين الهياكل الجهوية مثل مصلحة الأراضي الجهوية التي كانت تضطلع على الأقل بدور واجهة تفاعل بين أصحاب السلطة وأصحاب الحق.

إن كل ذلك لا يؤدي إلا إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بإدارة الأراضي، والتي تترجم على المستويين الحضري والريفي في عمليات احتلال غير قانونية أو حتى عمليات اغتصاب للأرض، مما يمثل مصدرا للنزاعات. ومع ذلك، فإننا نلاحظ في هيئات تسيير أملاك الدولة العقارية في المناطق الريفية أن اللجان العقارية في الولاية والمقاطعة برئاسة الوالي والحاكم على التوالي، تعمل كهيئة جماعية لإدارة وتسيير أراضي الدولة.

وعلى الرغم من وجود هذه الأدوات على المستوى الجهوي والإداري، وبعيدًا عن الاعتبارات الكثيرة والضخمة لتسيير وإدارة الأملاك العقارية، فمن الواضح أن السلطات الإدارية المحلية تظهر بعضا من الحذر في معالجة قضية الأراضي. فوفقا لمنظمة FONADH غير الحكومية ("المنتدى الوطني لمنظمات حقوق الإنسان")، وهي شريك لمنظمة أوكسفام/OXFAM ، التي تعمل منذ عام 2016 على قضية الأراضي في بلديات كيهيدي ونيري والو ولكصيبه وجيول، فلم تتم تلبية طلب واحد من أكثر من 134 طلب تسوية وضعية تقدمت بها إلى المقاطعة نساء منضويات في تعاونيات.

ملفات معطلة

نفس القصة يرددها الفرع المحلي لشبكة المنظمات غير الحكومية للأمن الغذائي(ROSA) وهي الشبكة التي تنفذ منذ يوليو 2019 مشروعا بعنوان "العدالة الاجتماعية والصمود من خلال الحد من عدم المساواة في موريتانيا" بتمويل من منظمة أوكسفام/ OXFAM والتعاون الاسباني. وفي إطار جهود التوعية التي تبذلها لدعم النساء في ممارسة حقوقهن في ملكية الأراضي، سجلت هذه المنظمة 111 قضية أو ملفا، بما في ذلك 28 ملفا تم تجهيزها وتقديمها لتقييمها من طرف السلطات الإدارية بالمقاطعة. وحسب آخر الأنباء فإن هذه الملفات لم يتم تمريرها بحجة وجود قانون جديد قيد الصياغة. لذلك يبدو من الواضح أنه في مثل هذا المجال الحيوي الذي يهم آلاف المواطنين، فإن الفوضى الإدارية المخففة تحت ستار قانوني تترك مجالًا كبيرًا للتأويل الغامض للقوانين. كذلك ما تزال حيازة الملكية العقارية للأرض تواجه عائقا بسبب عدم تكريس الوثيقة الخاصة بإجراءات الحصول على السندات العقارية وترجمتها إلى ممارسة عملية، مع أنها إجراءات تم تقنين جميع مراحلها ومساطرها، مع تحديد جميع الشروط القانونية والإدارية المطلوبة.

وجود الأدوات

استبعاد النساء من وراثة الأرض

تتم وراثة أملاك الأرض حسب النظام الأبوي في المجتمعات الزنجية الإفريقية في منطقة الضفة/وادي نهر السنغال، وبالتالي فهي تعتمد على الأسرة التي يكون ممثلوها الوحيدون هم الرجال. وتبقى المرأة، حتى لو كانت من أفراد الأسرة، بعيدة عن ملكية الأرض على الرغم من الشريعة الإسلامية التي تمنحها نصيبها من الميراث. وما يزال ترسخ هذه الممارسة الصامتة الموروثة يخلف الضحايا بين النساء.

وهي قرية تقع على بعد أقل من 10 كم من كيهدي حيث تقمن بزراعة ما بين 3 إلى 5 هكتارات فقط في زراعة الخضروات. إنها الطريقة أو الوسيلة الوحيدة للالتفاف على النفاذ الفردي إلى ملكية الأرض والعوائق المرتبطة به.

تعاونيات نسائية

وفقًا للمندوب الجهوي لوزارة التنمية الريفية في غورغول. الداه ولد زروك. فإن إحصاء التعاونيات الذي تم إجراؤه في عام 2015 يظهر أن 6000 تعاونية نسائية مسجلة على مستوى المندوبية الجهوية وذلك إضافة إلى التعاونيات التي تم اعتمادها لدى المنسقية الجهوية لوزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والتي تبلغ 1102تعاونية.

بداية الاحتجاج

لقد أصبحت هذه الوضعية موضع استنكار متزايد من النساء. تساعدهن في ذلك من جهة السياسات العقارية الجديدة التي تنفذها الدولة، ومن جهة أخرى التيار العالمي الذي تدعمه المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهياكل التي تجعل من تمكين المرأة حجة قانونية رئيسية.

عبد العزيز غلام

زواج الأطفال: مستقبل عالق بين سندان التقليد ومطرقة الحاجة

"أنا كنت تلميذة مهذبة أدرس في السنة السادسة ابتدائية، أحلم أن أكون مديرة أو وزيرة ، لكن أحلامي وطموحاتي تناثرت وتشتت حينما جاء القدر بذلك الشاب(ابن عمي) وطلب قراني فرفضت والدتي ، لكن والدي رحمه الله – تقول الضحية شقيقة بابتان "خوفا علينا من العار، صمم على تزويجي به ، فانقلبت أحلامي إلى كوابيس ، ودخلت في صراع مع زوجي العاطل عن العمل ،وأصبحت أما لأطفال ، فطلقني وعدت إلى دار أبي بعد أن توفي والدي "ـ تواصل شقيقة بابتان ـ "فلم أعد أتحمل الدراسة لأني فقدت سندي الدراسي (والدي) ، فتزوجت مع رجل آخر أهانني ودخلت أيضا في صراع معه، ومازلت حتى الآن ـ تقول شقيقة بابتان بمرارة ـ في دوامة ذلك الصراع ."

هذه الشهادة المؤثرة لإحدى الفتاتين الضحيتين بنتان وشقيقتهما، تظهر فائقة في المجتمع، فيشكل زواج القاصرات ظاهرة مؤرقة ، فقد ظل سلوكا ونمطا اجتماعيا يتسابق إليه المجتمع الموريتاني ، تمليه العادات والتقاليد ، متخذا لذلك سلوك تسمين البنت عن طريق ظاهرة (البلوح) لتزويجها (قاصرا)، فتنمو نموا متسارعا بشكل خارق للعادة ، لا يتناسب مع نموها العقلي أما النمو المعرفي فلا يراد لها ، ولا تسأل عنه (علموهن الخيط و لا تعلموهن الخط) بحسب المأثور في العادات والتقاليد (المرأة من بيتها إلى قبرها)مثل شعبي تقليدي.

المهم أنها تنمو جسميا ، قبل نمو أسنانها يقول أحد الأدباء متغزلا (في الأدب الشعبي)على فتاة تدعى (تمو) اكتمل نمو جسمها قبل تمام نمو أسنانها "تمو من لعليات..... .سنيها.ما فاتو تمو والا ما تمو لعليات .....من تمو.ما تاو اتمو."

ومع تطور الوعي ، وتغليب المصلحة، وتحت ضغط الموضة ، تغيرت عقلية السمنة ، فلم تعد مطلبا ،بل أصبحت سلوكا منبوذا ، لها مخاطر، فاختفى كوسيلة لتسريع زواج القاصرات وبقيت الغاية (زواج القاصرات) قائمة ، كما هو حال الفتاة الضحية (تحيه) ، التي تزوجت في عامها الثاني عشر ، تدرس في السنة الثالثة من الابتدائية ، بعد زواجها بأربعة أشهر ، حملت وأنجبت طفلا، والآن حامل في شهرها السابع تحاول مواكبة الدروس والحضور إلى المدرسة بمؤزرة شقيقها ووالدتها في مراجعة الدروس حتى تنجح إلى الإعدادية ، ولا تعرف ماذا يخبئ لها القدر ....

... هذا البعد التقليدي فرض على والدة الفتاة الزج بطفولة ابنتها الوحيدة (تحيه) في قفص الزواج دون مراعاة مستقبلها وإمكانية تسربها من المدرسة ،وضوابط التأهل للحمل والكفاءة والقدرة على تحمل مسؤولية الأسرة.

كانت الضحية (تحيه) ، فتاة في عمر الزهور، نشأت مدللة ، تهتم بدراستها فقط ، تذهب بها الأقدار، تحت رحمة جحيم رواسب التقاليد، وإكراهات الحاجة ،لتقذف بها إلى عالم آخر لم تعد مؤهلة له ، من عالم الطفولة إلى عالم الأمومة الذي سرعان ما حطم أحلامها وآمال مستقبلها ، إلى قفص الزواج قبل أوانه، ليجعل حياتها في كابوس من المخاطر والويلات، فيتحول تدليل والدها إلى ذل وضعف أمام نزوات جنسية ، لزوج لا ترغب فيه ولا تطمح إليه ، وتتحطم آمال المستقبل المستشرق للبنت اليافعة ،إلى سواد دامس مشحون بالمخاطر، والصدمات التي لا يتحمل جسمها ونفسيتها مناعة لامتصاصها ، كتار، وبعد عشرين عاما، تم استصلاح المزرعة النموذجية بغورغول 2 (PPGII).

90 حالة نزاع أسري معظمها بسبب الزواج المبكر

لتغيير العقلية ، ارتفعت الأصوات الحقوقية الرافضة لزواج القاصرات بشكل دائم ، بحراك تقوده المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق المرأة في البلاد ،مطالبة بتجريم هذه الظاهرة التي تعتبرها سلوكا يشكل استمراره كابوس خطر على مستقبل الفتيات ،واستفحال ظاهرة تسربهن من المدارس خاصة في الأوساط الأكثر هشاشة.

المنسقة الجهوية للطفولة والأسرة: "هناك استراتجيات مفعلة ضد زواج الأطفال"

ترى المنسقة الجهوية للطفولة والأسرة في لبراكنه، توتو بنت يعقوب ولد عبد الله/ أن ظاهرة زواج الأطفال ، أوما يعرف محليا بزواج القاصرات ، مسألة منتشرة ، بفعل تقاليد المجتمع المترسبة ، والتي تفاقمت بشكل سلبي على نطاق واسع ، تجلت ملامحها في تسرب البنات من المدارس بصفة مبكرة ، وفاقمت الوضع الصحي لهن ، مما تسبب في ارتفاع وفيات الأمهات من جهة ، و ترتبت عليها أعباء اقتصادية ، لا تستطيع البنت وأسرتها تحملها ،من جهة أخرى تسببت في انتشار واسع لظاهرة الطلاق الذي هو أقبح الحلال عند الله ، ورفعت سقف عدد النزاعات الأسرية ، للمطالبة بنفقة الأطفال ، وأخيرا تسببت في انعكاسات نفسية وفكرية على البنت ، وعلى محيط أسرتها ، "ولذلك ـ تصيف المنسقة " هناك استراتيجيات مفعلة ضد زواج الأطفال تتمثل في العديد

من الإجراءات شملت التحسيس ، والمطالبة بتفعيل مدونة الأحوال الشخصية ، للتغلب على هذه الظاهرة ". وبلغة الأرقام تقول ـ المنسقة توتو في مجال خلية النزاعات الأسرية ـ "وصلتنا في سنة 2019 المنصرمة ما يقدر بحوالي 90 نزاعا أسريا معظمها بسبب الزواج المبكر.

الاسم العائلي

غلام

الاسم الشخصي

عبد العزيز

المهنة

معلم وكاتب صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

اخترت مهنة الصحافة كهواية اولا باعتبار انها مهنة تعالج قضايا الوطنية تصدح بالحقيقة وتوجه المجتمع وتنور الراي العام تصل صوت المظلوم وأنة المنكوب فهي مهنة المتاعب التي تسيل دموع أصحابها عبر الأقلام الحرة. ارى من خلالها ذاتي حين اكتب للرأي العام واعالج قضايا حقوق الانسان والسلوكيات الشاذة

مشوار

+ دخلت التعليم الاساسي سنة 1991

+ والتحقت بالإعلام سنة 2005

+ أسست وكالة البشام الإخبارية سنة 2013

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

زواج الأطفال: مستقبل غالق بين سندان التقليد ومطرقة الحاجة

أين تم نشره؟

http://elbecham.info/node/12526

رغم أن بعض هذه النزاعات تصلنا بعد أن تجاوزت المرأة مرحلة متقدمة من العمر. " وتضيف أنه عندما نطالب بإفادة الزواج نلاحظ من خلال تاريخ عقد القران أنه تم تزويجها مبكرا وهي قاصر. آمال كبيرة على قانون النوع "أو ما يعرف بقانون محاربة العنف الموجه ضد المرأة"

مدير المدرسة رقم واحد في ألاك المصطفى ولد الحاج

في سياق ذي صلة أكد مدير المدرسة رقم "1 " في ألاك المصطفى ولد الحاج أنه من بين عوامل التسرب المدرسي ظاهرة الزواج المبكر. فقد أجمع الباحثون التربويون على أن البنت التي تعرضت للزواج المبكر يفرض عليها التخلي عن المدرسة. والتسرب منها مبكرا . لأنه يفقدها سندها الدراسي على حد وصف مدير المدرسة رقم واحد في الاك . السيد المصطفى ولد الحاج . الذي قال في مقابلة خاصة لموقع البشام الإخباري "إن نسبة التسرب المدرسي للبنات القاصرات في الأوساط الهشة بسبب هذه الظاهرة تصل إلى 70 % بينما تصل في الأوساط الحضرية إلى 20 في المائة ."

إن ظاهرة زواج الفتاة الضحية (تحية) أمر مريب للغاية . رغم ندم والدتها عليه وعنايتها الخاصة بها إلى جانب شقيقها ينم عن الوعي بجسامة الموقف وخطورة التحديات . لما له من انعكاسات نفسية واجتماعية

تجعل البنت مجبرة على التخلي عن المدرسة . خاصة ما بين سن 15 /16 مؤكدا أن هذه الظاهرة كانت منتشرة بشكل كبير. لكنها خفت بفعل عوامل التحسيس . والوعي الذي ساد مؤخرا حول سلبيات ظاهرة زواج القاصرات.

" نعلق آمالا كبيرة على قانون محاربة العنف الموجه ضد المرأة"

ترى النائب البرلماني لاله بنت امبارك / أن زواج القاصرات ليس لديه ما يحميه سوى قانون مدونة الأحوال الشخصية . التي تنص على أن أي تزويج لقاصر يراد من ورائه جلب منافع مادية دون مراعاة مصلحتها هي أولا. يجرم صاحبه . فنحن "تقول النائبة البرلمانية لاله بنت امبارك نعلق آمالا كبيرة على قانون النوع. أوما يعرف بقانون محاربة العنف الموجه ضد المرأة " الذي قد تم عرضه مرتين على البرلمان . وأعيد هذا القانون من أجل إجراء بعض التعديلات والملاحظات عليه . فهذا القانون " تقول بنت امبارك سيمنح الكثير من الحقوق للمرأة عموما والقصر خاصة " .

وتضيف النائب البرلمانية لاله بنت امبارك قائلة "إن الحكومة الموريتانية قامت بسن القانون رقم 52 /2001/بتاريخ 15 /اغشت سنة 2001 حول مدونة الأحوال الشخصية التي تضم 314 مادة حول الأحوال الشخصية حيث تحدد المادة 6 من مدونة الأحوال الشخصية في موريتانيا بأن سن الزواج هو 18 سنة. لكن القانون الموريتاني وضع استثناءات بيد أولياء الأمور تتيح لهم تزويج الفتيات قبل بلوغهن سن القانون ."

"إلا أن المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق المرأة في البلاد. تطالب بين الفينة والأخرى بضرورة النظر في هذه المادة. التي وجدت فيها ثغرة يستغلها أولياء الأمور للهروب من العقاب "حسب رئيسة الجمعية الموريتانية لرعاية الطفولة والصداقة التنموية نفيسه بنت لمرابط "

طفولة بلا طفولة : شهادات تحكي عن عمق جرح نازف بابتان تخرج عن صمتها

على الرغم من الجهود المبذولة لرفع كل التحديات عن الفتيات القاصرات المتمثلة في التحسيس وتنظيم الملتقيات سعيا إلى تغيير العقلية والتخلص من رواسب الماضي المهين والمقيت. في حق القاصرات . فقد تحولت حياة التلميذات الثلاث الصغيرات إلى جحيم . فتركت براعم الطفولة جثثا بلا طفولة.

فالفتيات الثلاثة الضحايا (تحيه . وبابتان . وشقيقتها) أصبحن ضحايا لسلوك تقليدي حولهن دون سابق إنذار من عالم البراءة الذي يرسم لهن مستقبلا مستشرقا . إلى عالم مأساوي يتحطم سمك جداره نتيجة الصدمات والأزمات التي أملتها رواسب الماضي وإكراهات الحاجة . فتتسربن من المدرسة وتندم الأمهات . وسرعان ما تتحولن من فتيات قاصرات بريئات إلى أمهات مربيات تحملن أطفالا فارق سنهن معهم ضئيل جدا . فيتحول مسار حياتهن إلى نزاع أسري مع الأزواج . نظرا لعدم تكافئ مستواهن الثقافي والفكري معهم . فينهار حلم تشكيل نواة الأسرة إلى طلاق وبالتالي تعدن إلى بيوت ذويهن . لتزدن عليهم حمل الأعباء (أطفال رضع وآخرون في سن الفطام)فهيهات .هيهات لما توعدون . ضاع حلم الدراسة أولا . والتسرب المدرسي ثانيا . وفتحت جبهة من النزاع ثالثا . و الفشل الأسري رابعا . وأعباء أطفال لا يجدون من يعيلهم خامسا . ليخلص الواقع إلى جرح نازف لن تندمل جراحه بالتقادم.

تروي الضحية (بابتان) مأساة واقع أسرتها وهي تحمل وليدها في لقاء معها إلى جانب والدتها زينب . قائلة باللهجة المحلية " كتلك عنكم اكبيل ما تعرصوني . ما اتعرصوني ما اتعرصوني كتهالكم . كتهالكم . الرجال ألا المشاكل كمتو خصرتو اكرايتي اعل ش ماه مهم " بهذا الأسلوب الشعبي المحلي تعاتب بنتان أمها مضطجرة نادمة تحمل وليدها وهو ما معناه " قلت لكم أنه كان عليكم أن لا تزوجوني . لا تزوجوني . لا تزوجوني . قلتها لكم . قلتها لكم . الرجال مجرد المشاكل . قمتم وأفسدتم دراستي ومستقبلي على زواج غير مهم " مضيفة "إنها كانت تدرس هي وأخواتها في المدرسة الابتدائية . وكن متفوقات دائما . إلا أن والدهن قرر تزويجهن لأبناء عمومتهن العاطلين عن العمل .

لكنهن سرعان ما تبدلت أحوالهن ليرتسم أمامهن ذلك المستقبل الذي يكشر بأنياب تركت جرحا غائرا لن يندمل بسرعة. حيث أصبحن عاجزات عن مواصلة الدراسة . بسبب الحمل وضغوط الأزواج. حسب قولهن .ودخلن في صراع مع أزواجهن . أودى بطلاقهن وعودتهن إلى أمهن زينب . التي أصبحت أرملة .بعد وفاة والدهن . الذي كان يعيلهن . ليزدن العب، على أمهن التي حملن إليها أطفالا بين سن الرضاع و الفطام .فيبدأن في البحث عن شظف العيش. لتحكين عن قصة "سيوزيفة" تستبطن في ظاهرها الندم وتستنطق لوحة واقع مأساوي تعشنه.

من الآمال إلى الآلام

والدة الفتيات الضحايا (بابتان .وشقيقتها) تروى عن واقع بناتها . فتقول زينب وقلبها يعتصر ألما . ومحياها تبدو على قسماته التعب . والبكاء " فتياتي كن يدرسن في الابتدائية . وكن دائما متفوقات . ولم أكن أصمم يوما على تزويجهن حيث ترسمن أمامي لوحة مستقبل زاهر. أبتسم له . كلما حملن إلي نتائجهن في نهاية كل سنة دراسية . لكن القدر يخبئ لي ـ تقول زينب ـ ما لم أكن أتوقعه . حيث أصر والدهن على تزويجهن مع أبناء عمومتهن . فتحطمت آمالهن . وتحول الأمل إلى ألم . بفعل الصراع وضيق ذات اليد .

إضافة إلى موت والدهن الذي كان يعيلهن وأصبحت أنا أرملة عاطلة أعيل أخواتهن الصغيرات . و لكن سرعان ما طلقن .وعدن إلي تحملن أطفالا فتضاعفت الأعباء علي وازداد الحمل أضعافا لا أحد يعينني وأبيت أنا . وهن في هذا المكان ننتظر سيدنا على حد قولها .

انطلاقا من البعد الديني الذي يمدح الزواج متى يستوجبه النداء الشرعي بالبلوغ بنية التكاثر لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " أيها الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج " ولقوله "تناكحوا تناسلوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة" /

يقول الإمام أدن ولد البار إن الشريعة الإسلامية جاءت لحفظ البشرية وتنظيم حياتها . فإذا ثبت عند طبيب شرعي مسلم عارف أن في هذا تأثيرا على البنت بعد الفحوصات والتحاليل . فإن الشريعة يؤخذ بأصلها.

وهو أنها جاءت لحفظ البشرية

معضلة الزواج المبكر بين ازدواجية التشريع النقلي والقانون الوضعي

وأضاف الإمام "أنه من باب المعيار الشرعي الذي ينبغي أن تكون بنية الأسرة عليه . فقد بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة للرجل وبالنسبة للمرأة . فيقول (إذا أتاكم من ترضون دينه ومروءته فزوجوه .إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير) هذا بالنسبة للرجل .

أما بالنسبة للمرأة فالمعيار هو (تنكح المرأة لثلاث دينها ولجمالها ولحسبها فاظفر بذات الدين تربت يداك).

وإذا ما نظرنا ـ يقول الإمام ـ إلى الخطاب الشرعي يقول ابن عاشر مبينا حد بداية التكليف الشرعي التي يخاطب بها الله تبارك وتعالى البالغ والبالغة "

وكل تكليف بشرط العقلي مع البلوغ بدم أو حملي

أو بمني أو بإنبات شعر أو بثمان عشرة حولا مر

كذلك نضيف لهذا الحديث ـ يقول الإمام ـ "الذي يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يتهيأ للزواج أو صار يفكر وجوب استحضار تلك النيات اللازمة فيه . والتي تعينه إذا أخذها بعين الاعتبار . وهي

" أيها الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ". هذا هو نداء رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والاستطاعة هنا . تحتاج لكثير من المطالعة والبيانات والأحكام .من جهة العلماء والأطباء . كما بينا سابقا"

و الجواب النهائي " يقول الإمام أدن ولد البار إمام الجامع العتيق في مدينة آلاك ." من ناحية تحريم زواج القاصرات من عدم تحريمه. يرجع فيه لرأي الطبيب الشرعي المسلم العارف المؤتمن. النيات التي ينبغي أن تصاحب الزوج والزوجة هي/ أولا امتثال أمر سول الله صلى الله عليه وسلم . عند قوله أيها الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .لأنه أغض للبصر ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء . فهذه النيات إذا تم استحضارها تكون سببا لنجاح زواجه وقيام أسرته .

أما على المستوى الصحي . فتضيف النائب لاله بنت امبارك بصفتها قابلة / إن زواج القاصرة تحيه ' قد يعرضها لكثير من المشاكل على المستويين الصحي والاجتماعي فهي تزوج في الوقت الذي مازالت فيه طور النمو وأعضاؤها كذلك . وهذا ما يعرضها لكثير من المخاطر المصاحبة للحمل كفقر الدم . وارتفاع ضغط الدم .وعسر الولادة. فالحوض مازال طور النمو ولا يتناسب مع وزن الجنين .مما قد يؤدي إلى العمليات القيصرية .وكذلك النواسير الولادية.

يقول الطبيب الجراح اخصائي أمراض النساء د / احمد شريف ولد أحمد محمود "إن سلب القاصر طفولته ينتج عنه عقد نفسية وخاصة خلال ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات. قبل سنة 18 فينعكس عليهن بصدمات . وعقد نفسية . تتجلى ملامحها في سلوك البنت التي فرض عليها الزواج . فهي لم تكتمل النمو العقلي والعضوي والجسمي .مما يشكل غالبا اختلالات في سلوكها بحكم التأثيرات النفسية لهذا الزواج المبكر"الذي تمثل في سلب طفولتها قبل استكمالها.

وأوضح الطبيب" ان ظاهرة زواج الفتاة تحية. يشكل الكثير من المخاطر عليها . خاصة من حيث الحمل وإمكانية تعرضها للنزيف عند الوضع . أو سقوط الحمل قبل فترته. أو النواسير الولادية . هذا إضافة إلى العمليات القيصرية . كما يعرض الجنين إلى تشوهات خلقية .ويتسبب في أمراض سرطانية في الرحم من خلال ما يعرف بالحمل العنقودي. "

في نفس السياق استنكرت رئيسة الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة والصحة والبيئة السيدة آمنة بنت المولود . بشدة زواج الفتاة (تحيه) . معللة أنها تدخل في إطار الممارسات السلبية الغير مقبولة ودافعها أساسا هو حصول الأسرة على مكاسب مادية . ظنا منها أن تزويج البنت سيحقق للأسرة موارد مالية . وليس من مصلحتها . أن تزوج لرجل . تحت إكراهات الحاجة . والطمع والجشع .إذ أنها لا تتحمل لذلك أية مؤهلات . فتقع في فخ الحمل . والإنجاب. كما وقع للفتاة الضحية (تحية) ـ تقول بنت المولود ـ فبينما كانت قاصرا تحتاج التربية . والعناية . أصبحت أما يراد منها تربية القصر. بين عشية وضحاها .

هذا إضافة إلى دخولها في دوامة من الصراعات مع الزوج الذي يكبرها بفارق سن كبير . دون أن تجد من يؤازرها في تلك الصراعات . بحكم العامل التقليدي. والتهرب من الدخول فيما يسمونه (بذات البين) إلا بما يخدم المصالحة لكلا الطرفين فقط . وهنا يتفاقم حجم المأساة . لتباين المعيار الشرعي مع البعدين الصحي والقانوني كمعضلة للزواج المبكر من حيث التباين بين النظرة الشرعية والنظرة الحقوقية

إحصائيات بيانية معطيات وأرقام في ولاية لبراكنه

إن توجه الحكومة الموريتانية والفاعلين الخصوصيين والشركاء التنمويين للحد من ظاهرة زواج القاصرات في إطار محاربة العنف الموجه ضد المرأة . يقتضي أولا تحديد الخارطة المستهدفة بهذا الخصوص بناء على قاعدة البيانات التي تم الحصول عليها لتحديد أولويات وخصوصيات تفشي الظاهرة. وفي ذات السياق تؤكد المعطيات البيانية المجمع عليها أن زواج الفتيات القاصرات ينتشر في المناطق الأكثر هشاشة والأقل حظا في التمدرس . فتمثل نسبة تسرب الفتيات القاصرات بسبب الزواج المبكر من المدارس في المناطق الهشة إلى نسبة 70 %بينما تصل نسبة تسربهن إلى 25 %في الوسط الحضري .

وبخصوص إحصائيات الصحة الإنجابية يقول د./ اخصائي قسم التوليد في ألاك "إن كل 5 إلى 6 حوامل بينهن حامل زوجت قاصرا ". فالناطقة الرسمية باسم الصحة الإنجابية القابلة لاله بنت امبارك تقول إن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في المناطق الهشة والمعزولة والبعيدة من التمدرس خاصة مناطق بلديتي مال وجلوار.

وبخصوص خلية النزاعات الأسرية بالمنسقية الجهوية للطفولة والأسرة في ألاك فقد بينت أن عدد النزاعات الأسرية المسجلة هذه السنة في ألاك وصلت حوالي 90 حالة معظمها كان نتيجة زواج القاصرات.

وفي مدينة ألاك . تقول رئيسة الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة والصحة والبيئة آمنة بنت المولود إن الظاهرة تنتشر في أحياء الصفيح أكثر بسبب انتشار الفقر والأمية.

رسم بياني عن تسرب البنات في ولاية لبراكنه بسبب ظاهرة زواج القاصرات

إن زواج القاصرات يظل معضلة شائكة تحكمها رواسب التقاليد وترفضها الانعكاسات السلبية على النسيج الاجتماعي . وما تمليه خصوصيات العولمة وأهداف الألفية .إضافة إلى ازدواجيتها من المنظورين الشرعي والقانوني .

ولئن كانت النظرة الشرعية تختلف عن النظرة الحقوقية في التعاطي مع هذا السلوك التقليدي . فإن هناك نظرة ثالثة يمكن الرجوع إليها لتقليص الفجوة بين النظرتين السابقتين وهي النظرة الصحية . التي يمكن أن تكون أكثر تبريرا للتداعيات الصحية السلبية لهذه الظاهرة . بما يستوجب حلا وسطا . لكنه يتطلب إرادة قوية تتسم بالصرامة وعدم المساومة .

وانطلاقا من آراء الأخصائيين والشركاء حول تجليات الظاهرة . وتشخيص معطيات أسبابها وانعكاساتها . يمكن استنباط واستنتاج وضع تصور للحد من تفشي هذه الظاهرة بناء على نقاط من بينها وضع سياسة موجهة لبرامج تنموية لمحاربة الغبن والفقر خاصة في المناطق الأكثر هشاشة تعتمد على محاور منها : محاربة الهشاشة والفقر وتحسين الدخل للأسر الفقيرة . وكذلك دعم التمدرس في المناطق الهشة . وتشييد بنى تحتية مدرسية مجهزة مدعومة بطواقم تدريس بكفاءات عالية .وفتح كفالات بها للتلاميذ. توجيه حملة للتحسيس والتقييم ومتابعة تطبيق مسار المحاور الآنفة الذكر في المناطق الهشة . لمنع تسرب البنات بسبب زواجهن . وضع تشاور مع الأئمة والعلماء بإصدار فتاوى تجمع بين وجهتي النظر الدينية والحقوقية . بالاعتماد على نظرة ثالثة هي النظرة الصحية.

داودا عبد القادر جوب

الشيخ طاهر، فلاح مناضل ملتزم

في حقله الواقع في حوض كارولات. أثناء ذروة موسم الحصاد. مرتديًا زيا تقليديا أزرق. وقد صفف لحيته جيدًا. وأمسك بيده ساق دخن. يقف الشيخ طاهر اجيا، ليقول. وقد ارتسمت ابتسامة على شفتيه:

"لقد ولدنا وترعرعنا هنا، هذه الأرض هي ثروتنا. "الوالو" موجود والحمد لله وقد زرعناه واستثمرناه كالعادة وأنتم شهود على هذا الحصاد الوفير. منذ عام 1909. كانت الوثائق والأوراق موجودة. وفي السنوات الأخيرة، واجهتنا مشاكل مع رغبة الدولة في سحب أو استعادة الأرض. في أفريقيا. فإن استصلاح هذه الأرض هو الذي يمكن أن يساعد في الحد من الفقر ".

الشيخ طاهر اجيا. البالغ من العمر 47 عامًا. مرتبط ارتباطا وثيقا بأرضه. إنه واحد من مئات الفلاحين الذين زرعوا هذه الأرض لعدة أجيال. لكن منذ عام 2010. شرعت الدولة الموريتانية في اعتماد منطق مصادرة الأراضي في ضفة النهر. لصالح الشركات الزراعية متعددة الجنسيات.

في البداية. خصصت الحكومة 50000 هكتار من الأراضي لشركة "الراجي" (الراجحي؟). التي سميت على اسم رجل أعمال سعودي. منطقة تمتد على ولايتين. اترارزة والبراكنه.

بالنسبة لأمادو مامادو غيي. رئيس موقع بور-ديري للعائدين. فإن إرادة السلطات واضحة: "الدولة الموريتانية منذ عشر سنوات تحاول استعادة هذه الأرض بينما تعتبر الأرض موردا نحتاجه. نحن في مكان مزروع حيث تمتد سيقان الذرة والدخن إلى أبعد مدى يمكن للعين رؤيته في عام تميّز بالجفاف، الحصاد جيد جدًا وتستفيد منه المواشي والحيوانات ".

المقر المسبب للنزاع

في مواجهة مقاومة الفلاحين. انسحبت شركة "الراجحي". ومنحت الدولة بعد ذلك مساحة 3200 هكتار من الأراضي للهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية. وكانت المنطقة المعنية أرضا تقع في أحواض كاراولات-ولو نداياي. والتي كانت مصدر عيش لمئات العائلات. قام المزارعون والفلاحون بالتعبئة من جديد. لكن استئنافهم تم رفضه من قبل لجنة التقاضي في النزاعات العقارية. في صفوف الفلاحين برزت شخصية الشيخ الطاهر. وقد ظهر نضاله والتزامه بمناسبة صدور مقرر وقعه والي جهة البراكنة، ذات يوم من عام 2010، يعلن للجمهور نية الحكومة الموريتانية تخصيص مساحة 3200 هكتار لصالح الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية. واقعة في حوض كاراولات-ولو نداياي ببلدية دار البركه.

لقد برز الرجل لأول مرة خلال مسيرة احتجاجية نظمها في دار البركه مزارعو ومستخدمو الأراضي في حوض كاراولات-ولو نداياي. حيث كان هذا الرجل الطويل القامة. والصدر العريض. الخطيب المفوه. والمرتدي شارته الحمراء على رأسه. كان قد انتهى لتوه من جمع العديد من الفلاحين من المناطق المحيطة في 17 أبريل 2015.

بضعة أيام في السجن

بعد أسبوع من هذه المسيرة التاريخية، ها هو مرة أخرى في حوض كاراولات. وهاتفه ملتصق بأذنه. يشارك مع الفلاحين في اعتصام احتجاجي على مصادرة وانتزاع الأراضي. وقد استمر ذلك الاعتصام أكثر من أسبوع. تم اعتقاله في سبتمبر 2014. إلى جانب فلاحين آخرين. دداهي ولد سييدي. آمادو مامادو غيي. عبد الرحمن ولد سييدي. محمود الحسن اجيا. جيبي همات صو. إبراهيم ولد إنلل. إمام قرية الرقبه. وسُجنوا جميعًا في مركز الحبس الاحتياطي في ألاك. عاصمة الولاية. حيث أمضوا عدة أيام قبل إطلاق سراحهم. لكن الاستدعاءات المتعددة من طرف السلطات. والاعتقالات. والمقرر الصادر عن الحاكم لتكريس إرادة الدولة منح وتخصيص أراضي حوض كراولات- ولو انداياي، إنما عززت عزيمة الفلاحين. وتصميم وعزيمة الشيخ الطاهر. على وجه الخصوص.

ثم ظل. في جميع التجمعات التي كانت تنظم حينها. يهتف: "لن تحتوي مخازن حبوبكم بعد الآن على أكياس الذرة، ولا اللوبيا ولا الدخن ولا حتى الذرة الصفراء. ، ومن باب أحرى علف الحيوانات". ويكرر: "الأمر الأكثر خطورة هو أن غاباتكم الكثيفة ستختفي. ولن يكون لديكم بعد الآن أماكن للعيش. وستظهر الأمراض من جميع الأنواع في هذه الناحية الجميلة ".

"الدولة الموريتانية لم تستطع حتى إقناعنا بأهمية مشروع تخصيص الأراضي الذي أعلنت عنه. وتجاهلت تماما مطالبكم. على الرغم من كونها كانت مسجلة ومبينة في وثيقة واضحة". يؤكد هذا الفلاح أمام تجمع الفلاحين المجتمعين في قرية الرقبه. بحضور ممثلين عن المجتمع المدني المحلي. ومنظمة آماد (AMAD) ومنظمة روزا (ROSA) غير الحكومية. "

"لازم منظمات حقوقية تعلم منها كيف يدافع عن نفسه"

لم تكن حياة طاهر سهلة. ولد في قرية بور ديري. بالقرب من دار البركة. وذهب لدراسة القرآن في بوتليميت في سن الحادية عشرة.

الاسم العائلي

جوب

الاسم الشخصي

داودا عبد القادر

المهنة

صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

كنت محبا ومشغوفا بها جدا منذ سن مبكرة ولذلك انخرطت فيها منذ سن العشرين. وذاك قبل كل شيء بدافع الحرص على مكافحة الظلم الاجتماعي

مشوار

+ مراسلة جريدة "إيفيي إيبدو" في الفترة 1996-1992 في ولاية إنشيري.
+ كاتب مستقل في الفترة 2000-1996 بجريدة "القلم"/Le Calame.
+ عضو هيئة تحرير جريدة " كوتيديان دى نواكشوط/ Quotidien de Nouak-chott في الفترة 2013-2008.
+ مؤسس مجلة Le Terroir Ngenndi الشهرية الجهوية في البراكنه (وادي نهر السنغال) منذ 2013 إلى اليوم.
+ شركاء المحطات الإذاعية المجتمعية Cas Fm و Demette Fm وقناة 2STV التلفزيونية في بوكي

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

http://cridem.org/C_Info.php?article=733867

وهو يقرأ ويكتب اللغة العربية ويتقن الحسانية. في عام 1989. عندما عاد إلى القرية لمساعدة والديه في تربية ماشيتهم. اندلعت أحداث مؤلمة بين موريتانيا والسنغال. وأُجبرت الأسرة على الخروج في المنفى. وتبعهم الطاهر. هناك. سيتعلم الأبجدية البولارية. وهي لغة سيدرسها لاحقًا في لوبودو وتيلو (موريتانيا). بعد عودته من المنفى. وهو عضو في العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية. وبحسب السيد آمادو تيجاني كن. رئيس بلدية دار البركة. فإن تجربة الترحيل هي التي شكلت شخصية الشيخ الطاهر.

"فقد الطاهر. وهو ما يزال صغير جدًا. والده الذي تم ترحيله معه في عام 1989. تاركين أرضهم. بعد أن كانوا يعتبرون أنه لا يمكن المساس بهم. عاد إلى البلاد في حالة اضطراب شديد وتأثر بالترحيل. وهي فترة احتك فيها بمنظمات حقوق الإنسان ولازمها وتعلم منها كيف يدافع عن نفسه ".

وعند عودته إلى بور ديري. قام باستغلال أرض العائلة الزراعية. بمساحة تقدر بستة هكتارات حيث قدرت عائدات حقله هذا العام ب 2.5 طن. يشكل الدخن الأبيض جدًا الموضوع على قطعة قماش كبيرة كومة عالية. وذلك فضلا عن غلة بذور اللوبيا وأعلاف الحيوانات وأوراق اللوبيا وسيقان الدخن.

يقول الشيخ الطاهر بهدوء "إذا سلبت منا الدولة الموريتانية هذا المورد. الذي هو مصدر الحياة لعدة آلاف من الناس والحيوانات بما في ذلك الأبقار والإبل من جميع المناطق. كما ترون. فيحق لنا أن نعترض على قرارها". ويصر الطاهر على أن "هذا المورد الأساسي هو من ثمرات أرض كراولات". "ومنذ عام 2010. لم تقم مصلحة الزراعة بالمقاطعة بأي زيارة لحوض كراولات". وهذا القول تدعمه. جزئيًا. تصريحات مفتش وزارة الزراعة بأن مصلحته لم تطأ أرض كارولات منذ خمس سنوات على الأقل.

الدولة تجد صعوبات في الإقناع

تواجه الدولة الموريتانية صعوبة في إقناع الفلاحين بأهمية مشروع منح الأراضي. وينتقد المزارعون الذين يستغلون منطقة كاروالات السلطات بسبب تجاهلها لمطالبهم المنصوص عليها في وثيقة تم إعدادها أثناء جمعية عامة لهؤلاء الفلاحين.

"لقد كانت العلاقة بيننا نحن فلاحي دار البركة وبين هذا النظام وحتى مع الأنظمة التي سبقته. متوترة دائمًا بسبب موقفهم المزدري تجاهنا. من غير المعقول أن تبيع الدولة الموريتانية بثمن بخس أراضي ظل الفلاحون المحليون يستغلونها لقرون عديدة. وهي أراض ساعدت في إطعام شعوب بأكملها ". يقول الزعيم الفلاحي.

بينما يردد بعض القنيين الموريتانيين الحجج المؤيدة لمشروع الهيئة الزراعية العربية المدعوم من الحكومة. ومن بين هؤلاء السيد محمد ولد ابريكه. المدير الجهوي لشركة صونادر (الشركة الوطنية للتنمية الريفية) في البراكنة.

فهو يعتبر وجود الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي فرصة لسكان الريف المتضررين بشدة من الفقر. فقد حققت الشركة العديد من الانجازات في بغداد (الترارزة) حيث قدمت الكثير من الدعم الاجتماعي للمجتمع المحلي. وهي تقوم بذلك منذ عام 1995. وقد وفرت الحصادات والجرارات الزراعية والأسمدة الكيماوية للمزارعين المحليين بالإضافة إلى بناء وتجهيز المراكز الصحية . إلخ. "

من عام 1995 إلى عام 1998. بدأ الشيخ الطاهر التجارة في انبيكه. شرق موريتانيا قبل أن يواصل نفس النشاط في السنغال. ثم انخرط في السياسة في عام 2006 في صفوف حزب معارض. وفي عام 2009. واصل نشاطه المعتدل داخل الحزب الحاكم الذي خصصت حكومته أرض كراولات للهيئة الزراعية العربية سالفة الذكر. وهي تجربة كانت كافية ليثور الطاهر على حلفائه السياسيين الذين يعتقد أنهم أصبحوا عقبة أمام الطموح الذي يجسده.

أمادو مامادو غي. كان رفيق الطاهر في السجن. ويوافق تماما على ما قام به رفيقه: "إننا نحيي جهود الطاهر اجيا من أجل هذه الأرض ونضاله والتزامه بالتنمية المحلية واستعادة حقوقنا المنهوبة. لا نريد للدولة أن تسلبنا حقوقنا في الأرض" . ولكن ليس كل سكان المنطقة من المعجبين بالطاهر. فبالنسبة لعمر، وهو مزارع يستغل حقلاً قريبًا من أرض الطاهر، فإن "الطاهر رجل صعب المراس ولا يقبل مخالفة رأيه. في اجتماعاتنا الكثيرة يحاول الطاهر دائمًا فرض أفكاره على الآخرين ويفتقر دائمًا إلى الاحترام".

تتراجع الدولة لتقفز بشكل أفضل

أثار إلغاء مرسوم منح مساحة 3200 هكتار للهيئة في حوض كاراولات–ولو انديالي، بعد أربعة أشهر، حماس فلاحي دار البركة، الذين اعتبروا ذلك انتصارًا لنضالهم. لكن هذا الحماس لن يستمر طويلاً. حيث جاء إعلان آخر بتأجير الأرض من قبل الدولة الموريتانية للهيئة العربية بدلاً من منحها لها ليثير غضب الفلاحين. بين الفلاحين وبين السلطة، هناك مأزق وطريق مسدود. يبدو أنه لا يوجد مخرج. وفقًا لمسؤول منتخب سابق، يجب على الدولة إشراك المجتمعات المحلية وليس إبعاد الناس.

يجب الحفاظ على المشروع لأنه يدر موارد مالية، ويمتص البطالة، ويحد من الفقر في المناطق الريفية، ويمكنه إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة المحلي. لكن الحكومة ذهبت بعيدا جدا. حيث قامت بسجن الفلاحين وترهيب الآخرين. يجب أن يبدأ المستثمرون باستغلال المساحات الصغيرة، وإقناع المزارعين التقليديين بأهمية نهجهم بدلاً من الاستيلاء على مساحات وفضاءات حيوية كبيرة تم استخدامها لمئات السنين لدعم حياة الإنسان والحيوان ".

إن رأي الطاهر والعديد من الفلاحين، باستثناء عدد قليل من المتشددين، ليس بعيدًا عن رأي المسؤول المنتخب السابق.

"لن يضعف تصميم الفلاحين. هناك حاجة ملحة لعقد حوار بين الهيئة وملاك الأراضي لمناقشة هذا النزاع على الأرض. يجب استبعاد المقابر والبرك والغدران المائية وممرات الانتجاع والترحال ومناطق الزراعة التقليدية والغابات المصنفة ومناطق المراعي من مساحة 3200 هكتار قبل بدء أي نقاش بين المستفيدين وبين الهيئة. "

ولكن قبل كل شيء، حسب قول هذا المسؤول، "على الدولة أن تبقى حكماً، قاضياً بين المعسكرين، وأن تتجنب الانحياز لأحد الطرفين". قال هذه الكلمات بابتسامة على وجهه، ولكن تحت الابتسامة، تشعر بتصميم كبير.

جوب عثمان مامادو

حقوق المهاجرين: العمال الموسميون في الترارزة

تقع مدينة روصو في جنوب غرب موريتانيا، وهي مركز للقطاع الزراعي الموريتاني حيث يتوقف بعض المهاجرين من حين لآخر لأسباب اقتصادية. ماليين وسنغاليين وغامبيين وغينيين (من غينيا كوناكري وغينيا بيساو): مئات يعملون أحيانا في ظروف صعبة. ومثل طيور السنونو، فهم يرون أن هجرتهم مؤقتة. إنهم يقومون بالعديد من الرحلات ذهابًا وإيابا وفقًا للمواسم من أجل "إعادة استثمار" أو "أكل" الأموال التي يكسبونها بمشقة في موريتانيا في حقول الأرز وزراعة الخضروات، في بلدانهم الأصلية.

ظروف إقامة صعبة

مانديالي سين، 27 عامًا، يعمل في حقل لزراعة الأرز على بعد 12 كيلومترًا من امبانيك: "لقد كنت عاملاً موسميًا لمدة ثمانية مواسم الآن. أعود في نهاية كل حملة لزيارة عائلتي التي بقيت في قرية "بينونا" في جنوب السنغال. ليس لدي خيار لأنني لا أملك الوسائل للذهاب إلى أبعد من ذلك حيث يمكنني أن أحصل على أجر أكثر قليلاً، مثلا في نواكشوط أو نواذيبو. إننا نتقاضى القليل من المال والعملة ضعيفة مقارنة بالفرنك الغرب إفريقي CFA. ومع ذلك، فنحن مع إخواننا الموريتانيين وأكثر من ذلك لسنا بعيدين جدًا عن وطننا. إن أكثر ما يؤسفني هو مساكننا الهشة جدا وأجورنا الزهيدة". إن مناطق الإنتاج الزراعي في جنوب غرب موريتانيا هي قبل كل شيء الأماكن التي تتحقق فيها أحلام عمال غرب إفريقيا. إنها بمثابة "سويسرا" على أبواب "بنغلاديش". يُعتقد أن هؤلاء المهاجرين غير القانونيين الذين لا يتوفرون على تصريح عمل هم عدة مئات يعملون بشكل غير قانوني، عمالة رخيصة: ما بين 3000 و4000 أوقية للشهر! التشغيل وفقًا لمعيار الكتلة العضلية للمرشحين للعمل، وهو أمر يقاس من قبل رئيس العمال بنظرة خفية بسيطة تسمح للمحظوظين بالحق في إقامة كوخ مهتز هش يقام على سد أو سدود معرضة لسوء الأحوال الجوية، حيث يمكن للانفجارات الغاضبة لـ "السيد" أو رب العمل أن تهب وتشتت ذلك المسكن-الكوخ وآلاف العيدان التي يتكون منها وتذروها على بعد مئات الأميال من حولها.

إن العمال الموسميين هم الوجه الخفي لزراعة يتم الاحتفال بها مع ذلك في البلاد!

محمد ولد علي، 62 عاما، رب عمل: "في معظم الحالات، يتمتع العمال الزراعيون الموسميون بظروف معيشية مرضية وأفضل بكثير مما كانوا سيحصلون عليه في أي مكان آخر. نحن نتكفل بطعامهم وإقامتهم، حتى ولو كانت الإقامة لا تشبه فندق 5 نجوم! ".

بعيدًا عن الصورة الحالية للعمل الصيفي الممتع. غالبًا ما يكون العمل الموسمي فرصة لإساءة معاملة العمال المهاجرين الذين يبيعون قوتهم العاملة إلى "رجل أعمال زراعي" مقابل الطعام والسكن وأجر زهيدة، لا يحصلون عليه في أغلب الحالات إلا بعد بيع المحصول.

ظروف معيشية هشة

بوبكر كيتا، 23 عامًا، عامل موسمي من أصل مالي، يعتقد من جانبه أن "العمال الموسميين يعيشون في ظروف سيئة: أرز بالفاصوليا كل يوم، وليس لدينا مراحيض، ونحن ضحايا الإهانات والتهديدات من أرباب عملنا".

إن ظروف التغير والانتقال على المستويين الجغرافي والثقافي، وظروف المهاجر ذاتها، كلها تجعل العامل الموسمي فردًا معترفًا به ومقبولاً كقوة منتجة ولكنه ضحية تمييز ووصم من حيث هو أجنبي.

بالإضافة إلى التحيز أو النظرة العنصرية بشكل أو بآخر، هناك قوالب نمطية سلبية إزاء هؤلاء العمال: "إنهم لصوص، يشربون الكحول (الخمر) ويدخنون القنب الهندي" يقول لنا "انديانيغي" (مالك عقار أو مؤجر). وهكذا، فغالبًا ما يُتهمون، أو يُشتبه في ارتكابهم ببساطة، لسرقات صغيرة، ويُلقي ببعضهم خلف "الجدران العمياء" للسجن، بعد محاكمة متسرعة.

خلف الصورة المثالية لموريتانيا، كأرض ترحيب وضيافة، التي تحدث عنها مانديالي سين، تختفي، على حد تعبير العمال الموسميين، كلمات أخرى تعبر عن عدم ارتياح حقيقي، واقع رمادي يلعب فيه "انديانيغي" وأرباب العمل دورًا مركزيًا.

إن "انديانيغي" ليس دائمًا المضيف التقليدي السخي والداعم. يقول عنه أحد المهاجرين إنه يعمل أحيانًا كمتواطئ مع أرباب العمل، أو حتى "كشريك في استغلال العمال الموسميين".

قوانين تتأرجح بين الحقوق، والتشدد المفرط والتراخي

مهما كان وضعهم، فإن للعمال المهاجرين حقوقا. ومع ذلك، فإنهم يجهلون قانون العمل ولا توجد كلمات مثل النقابة والضمان الاجتماعي في مفرداتهم أو تخطر لهم على بال! ومع ذلك، فإن الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين تشدد على أن المهاجرين، حتى وإن كانوا في وضعية غير قانونية، لهم حقوق أساسية يجب احترامها.

الاسم العائلي

جوب

لماذا مهنة الصحافة؟

أنا مقتنع بأن الصحافة وحدها يمكنها أن تزود المواطنين بسلطة اتخاذ القرار التي تسمح لهم بالحكم على جوهر الأشياء وليس فقط على مظاهرها، التي تعكس الهدف من السياسات. يطالب الجمهور بالحقيقة وهو ما يُلزم الصحفيين بالاستناد في عملهم إلى تدقيق الحقائق والاستقلال عن مختلف الأطراف أو الفصائل المتصارعة.
الصحافة هي منتدى ومنبر لإعطاء صوت لمن لا صوت لهم وحشد الاهتمام العام حول الموضوعات التي تستحق ذلك. مثال: في موريتانيا. تعبئة الجمهور حول موضوع حقوق الإنسان أو الحقوق الملازمة للإنسان. الحقوق العالمية. غير القابلة للتصرف. المقدسة. والواجبة والتي يحتج بها في جميع الظروف أمام القانون الوضعي. والمجتمع والسلطات.

الاسم الشخصي

عثمان مامادو

المهنة

أستاذ التاريخ والجغرافيا / صحفي

مشوار

+ أستاذ التاريخ والجغرافيا بالفرنسية. تخرجت من المدرسة العليا للتعليم في نواكشوط عام 1985.

+ مدير دروس من 2016 إلى 2019.

+ عضو ومتعاون في المركز متعدد التخصصات للحقوق الثقافية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة نواكشوط

+ مسؤول عن برامج في فريق البحث حول تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الخفاض) (ERMGF). كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة نواكشوط

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

حقوق المهاجرين: العمال الموسميون في الترارزة

أين تم نشره؟

جريدة "لى كوتيدياد دى نواكشوط" والموقع أسفله: Le Quotidien de Nouakchott و http://rosso-info.blogspot.com/2020/03/les-travailleurs-saisonniers-au-trarza.html

ينجز تانديا فاكورو، مفتش العمل الجهوي في اترارزه، الذي تم تعيينه في وظائفه هنا منذ عام، مهمته في المراقبة الاجتماعية من خلال زيارة الشركات والمؤسسات بما فيها المزارع التي يعمل فيها العديد من المهاجرين الموسميين. والذين يفوق عددهم غالبًا العمال الموريتانيين. والذين يتولى أرباب عملهم إطعامهم:

"الزيارات المفاجئة لأماكن العمل تسمح لي بإبلاغ الإدارة المركزية بتطورات العمل وبأي قصور في التشريعات أو في تطبيقها. أثناء زيارتي لمناطق الإنتاج الزراعي، وجدت العديد من العمال الأجانب هناك. ومع ذلك فهم معرضون للخطر ونحن نضمن صحتهم وسلامتهم في العمل، وجودة وفعالية القانون والحوار الاجتماعي ونحاول مكافحة العمل غير القانوني".

في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، نادرًا ما يكون عمال المزارع ضحايا ابتزاز قوات الأمن ويعتبرون ذلك "آثارًا جانبية". حقوق الانتساب إلى النقابات العمالية الموريتانية معترف بها للعمال الأجانب وكذلك الحق في تكوين الجمعيات.

ومع ذلك، وبموجب القانون، فإن هؤلاء العمال الموسميين وأربابهم جميعًا يعتبرون في وضعية غير قانونية:

"إذا كان هؤلاء المهاجرون الموسميون يتوفرون على تصاريح أو رخص عمل، فيمكنهم الحصول على عمل أو وظائف في موريتانيا. ومع ذلك، يجب التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والحصول على تصاريح مثل أي عامل آخر. فيما يتعلق بتشغيل هؤلاء العمال، من الضروري ملاحظة مشكلة ضعفهم: أجورهم أقل من تلك التي تدفع للمواطنين، كما أنهم يجدون صعوبة في تحصيل أجورهم وهم يدركون أنهم يعملون بشكل غير قانوني. إنهم في الأساس عمال يدويون ومراقبون على العمل الزراعي ".

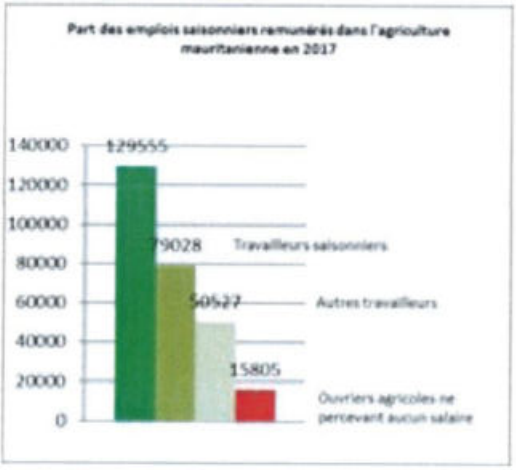

لا يملك العمال الموسميون تصاريح إقامة أو عمل، وأرباب العمل لا يصرحون بعمالهم هؤلاء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهو تصريح يجب أن يتم بعد ثمانية أيام فقط من العمل.

وبحسب مسح قام به المكتب الوطني للإحصاء بعنوان. وضعية العمالة والقطاع غير المصنف في موريتانيا. كان "هناك 129555 موريتانيا يعملون في الزراعة في سنة 2017"

وبحسب مصدر آخر فإن "61% من الوظائف الزراعية تعتبر موسمية (...). ولا يحصل واحد من كل خمسة عمال موسمين تقريبًا على أي تعويض من أي نوع مقابل عملهم". (البنك الدولي: "موريتانيا: تحول مسار تشغيل الشباب في وضعية هشة" (2017.((

إلا أن العديد من "رجال الأعمال الزراعيين" يقولون إنهم يواجهون صعوبات جمة في اكتتاب وتوظيف عمال موريتانيين. وبسبب ارتفاع تكاليف العمالة، فإنهم يميلون إلى توظيف عدد كبير من العمال الأجانب الذين تبقى الإحصائيات الخاصة بهم صامتة أو غير كاملة.

تحديث الحوار الاجتماعي

في 6 مارس 2020 تم في مدينة روصو تخليد اليوم الوطني لمكافحة الممارسات الاستعبادية تحت شعار: "مكافحة الاتجار بالبشر".

وفي إعلانهم الختامي، أطلق الشركاء الاجتماعيون والمجتمع المدني "نداءً قويا وملحا للحكومة والجهات الفاعلة الوطنية وشركاء التنمية للعمل معًا لمنع ومعاقبة الاتجار بالبشر والعمل القسري والممارسات الاستعبادية، وكذا من أجل إنشاء إطار تنظيمي لتوظيف وتشغيل العمال الزراعيين ".

من أجل تحديث الحوار الاجتماعي الذي من شأنه تحسين وضع العمال الموسميين من خلال بعض الإجراءات مثل التطبيق الأفضل للقوانين والاتفاقيات والنظم واللوائح الدولية والإقليمية (منظمة استثمار نهر السنغال، كإطار للتشاور على مستوى النقابات)، والتي تعتبر موريتانيا عضوا فيها، سيكون من المفيد تعزيز آليات الحوار في القطاع الزراعي والذي من شأنه أن يعطي وزنا أكبر للمفاوضات الجماعية ويتيح النفاذ إلى الضمان الاجتماعي وظروف العمل اللائقة.

من ضفاف السنغال إلى الحواجز المعدنية لسبتة ومليلية

إن العامل الموسمي ليس أداة عمل، أو آلة بدون روح، بل هو إنسان يؤثر عليه كل شيء. لا يكون العامل موسميًا إلا مؤقتًا ولفترة انتقالية، فهو يظل منتظرا ومتوقعا ما هو أفضل. في المزارع، قد تتحول الأحلام بسرعة إلى كوابيس حسب الموقف.

مام بيرام عامل موسمي يحمل الجنسية الغامبية: "بعد عدة سنوات من العمل والغياب، لا يمكنني العودة إلى القرية صفر اليدين تقريبا. سيكون ذلك عارًا لي ولعائلتي. سأحاول مثل جميع إخوتي في غرب إفريقيا الذهاب إلى أي مكان آخر حتى لو كنت متأكدًا من أنني قد أموت في الطريق". ولكن أين ذلك "المكان الآخر"؟ يشير مام بيرام، بإصبعه السبابة، قائلا: "توغول، أرض البيض"، يقصد أوروبا.

اصنيبه محمد

موريتانيا: البراكنة، صعوبة تمدرس أطفال الحراطين

الفصول الدراسية المتداعية أو المهجورة تمامًا. عدم كفاية عدد المعلمين. البعد الذي يؤدي إلى هجر المدرسة والانقطاع عن الدراسة والفقر. هذه هي المشاكل الرئيسية التي ذكرها أولياء أمور الطلاب والمعلمون الذين التقينا بهم في مناطق معينة من مقاطعة ألاك حيث يتركز الحراطين[1] ، واحدة من أكثر المجموعات هشاشة في موريتانيا.

في يوم الجمعة الموافق 14 فبراير 2020، في مدرسة شام (زغلان)، كان هناك حوالي أربعين تلميذا فقط من أصل 68 في القسم 3 الابتدائي. يقول المعلم موضحا: "اليوم هو يوم الحصاد في حقلي العوجة وان ـ نيتان. يساعد التلاميذ الغائبون والديهم في الحصاد ويمكن أن يستمر ذلك لمدة أسبوع أو أكثر ".

إن هذا الواقع الذي يعاني منه تلاميذ المدارس في شام، وهي قرية تبعد 20 كيلومترًا شرق ألاك، ويسكنها الحراطين بشكل أساسي، يمثل حالة تواجهها عمليًا جميع الأدوابة[2]. لا يبدو أن الزمن قد أدى إلى تطور ملحوظ في حياة أطفال الحراطين الذين يعيشون في المناطق الريفية.

يقول بابا إنه عانى من محنة حقيقية في منطقة "بورات"، التابعة لمركز مال الإداري، قبل عشرين عامًا. بصفته مدرسا شابا، وصل عام 1996 إلى هذه المنطقة وهي تجسيد للفقر المدقع. لا توجد أية مصالح أو خدمات حكومية. كان سكان هذه المنطقة، وخاصة الحراطين، يكافحون من أجل البقاء. كانوا يعتقدون أن قبول إرسال طفل للذهاب إلى المدرسة يقلل من فرصهم في كسب رهان أكل وشرب أشياء لا توصف. كل يوم. أرز بلا لحم أو كسكسي ممزوج بالماء وقليل من السكر وأحيانًا بملح فقط! لقد جاهدتُ وكافحت كفاحا لأجعلهم يفهمون أنه إذا تعلم أطفالهم، فإن حالة البؤس هذه يمكن أن تتغير ".

كانت "حجرة الدراسة" من الطين، بدون سقف، ومغطاة بخيمة فقط، وبالطبع بدون مقاعد منضدة أو طاولات. وكانت أسلحتي للتغلب على الجهل في هذه الزاوية النائية "كتاب المعلم" وعلبة طباشير كان عليّ أن أقتصد استخدامها حتى تكفي إلى نهاية العام". كما يقول بابا الذي يدير الآن مدرسة كاملة من ستة أقسام في منطقة تقع على بعد أقل من عشرة كيلومترات من ألاك.

في عام 2020، كانت ظروف تعليم الأطفال الحراطين في دار النعيم (ويعني اسمها حرفيا: الفردوس أو الجنة) أفضل بالتأكيد من الظروف في قرية بورات، لكن بابا يقول إنه ما يزال يواجه مشاكل تتعلق بـ "وضع" هؤلاء الأطفال من "أبناء الفقراء".

البقاء على قيد الحياة أولا ...

في بورات أيضا تغير الوضع. تم بناء مدرسة ومركز صحي قبل بضع سنوات لتجميع المواطنين الذين كان ذنبهم الوحيد هو أنهم ولدوا فقراء وحراطين. لقد تغيرت ظروف تعليم الأطفال ولكن لم تتغير النتيجة: فبدون وسائل للعيش غير قوة سواعدهم وأيديهم، يستمر آباء العائلات في الاعتقاد بأن المدرسة "مضيعة للوقت"!

مريم تحفز وتستنهض ابنها وابنتها. البالغين من العمر 10 و8 أعوام. لمساعدتها في "حديقتها". تقول ببراءة إنهما لن يسجلا ويدرسا في المدرسة حتى "يتوفر لديهم الوقت". وهي طريقة تحدد بها، هي التي لم تعرف المدرسة من قبل، ما هو مفيد (إنتاج ما تأكله الأسرة) وما هو "غير مجد" (المدرسة)". على أي حال، حتى لو نجحا واجتازا مسابقة دخول الإعدادية "كنكور" (كلمة تنطقها بالفرنسية)، فمن غير المعقول أن أترك ابنتي تذهب إلى الإعدادية "كوليج" (تقولها باللغة الفرنسية أيضا) في بلدة ليس لديها فيها أحد (من أهلها)"، ثم تقول مريم. وهي تخاطبني مباشرة. "إذا كنت، أنت الصحفي، تريد مساعدتنا، فقل للسلطات بأنه ليس عندنا مياه ولا "كوراه" (كهرباء) وأن "ريزو" (شبكة الاتصالات) لا تصل إلينا".

كان الحل الذي تصورته السلطات لهذا النوع من المشاكل هو إنشاء مناطق التعليم ذات الأولوية(ZEP) . في إطار "سنة التعليم" في عام 2015، مثل ما تم القيام به في فرنسا. في الثمانينيات من القرن العشرين، لمواءمة التعليم وتقديم تعليم بجودة متساوية لجميع الأطفال، لاسيما أبناء الأسر المحرومة. وبعد خمس سنوات، من "سنة التعليم"، التي أُعلن عنها في هالة وضجة كبيرة، تبين أن ذلك كان مجرد شعار للاستهلاك السياسي، كما كان في عام 2008، شعار "رئيس الفقراء".

لقد ظل مشروع دعم مناطق التعليم ذات الأولوية(PAZEP) ، والذي يهدف إلى ضمان حصول الأطفال المستهدفين على حقهم في التعليم، في مستوى ... مشروع! ومع ذلك، فإنه كان من المقرر أن يشكل الإستراتيجية التي من خلالها يمكن للحكومة أن تساعد الأطفال من خلفيات فقيرة والموجودين في مناطق معزولة أو نائية، خاصة أطفال آدوابه، وهي القرى والتجمعات حيث يعيش أحفاد العبيد السابقين الذين "يقاومون" تحضرا عمرانيا لم يكونوا مستعدين له.

ووفقًا للبكاي ولد عبد الملك، وهو وزير سابق للتعليم العالي والبحث العلمي، فقد كانت مناطق التعليم ذات الأولوية أو الأولى بالرعاية هي الإستراتيجية المناسبة "لتصحيح التناقضات والتفاوتات بسبب المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية للآباء". وقد كان من المقرر إنشاؤها وفقًا لعدة مبادئ ومعايير: التمييز الإيجابي، والتكفل الكامل بأطفال الأسر المحرومة (منحة دراسية، ومجموعة أدوات مدرسية)، وضعف القدرة على الولوج، والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، والتسرب من المدرسة. ولسوء الحظ، ونظرًا لأنها موجهة نحو الفقراء، لم تحظ مناطق التعليم ذات الأولوية بالاهتمام نفسه الذي حظيت به "مدارس الامتياز" والتي تؤدي اليوم، في نوع من المفارقة، إلى تفاقم الشعور بالظلم بين قطاعات كبيرة من السكان.

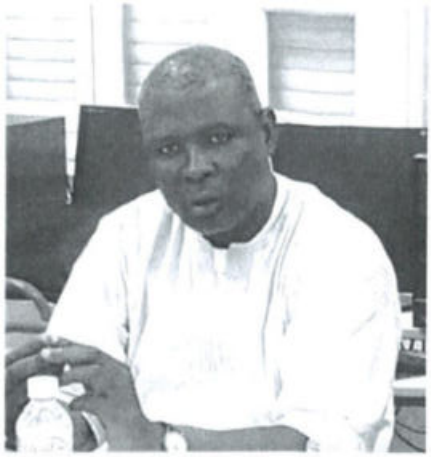

الاسم العائلي

اصنيبه

الاسم الشخصي

محمد

المهنة

صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

في البداية كان شغفا. ثم أصبح لاحقا مهنة. لدرجة أن الأمر اليوم يهمني أكثر من مجال دراستي وتكويني الأصلي (أستاذ الآداب).

مشوار

رئيس التحرير جريدة ليسور/Essor (1998)، المراسل الحالي لـ Afrimag (المغرب)، عين الإنسانية/Oeil d'Humanité (بلجيكا) ومتعاون مع وكالة الأنباء الموريتانية.

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

موريتانيا: البراكنة، صعوبة تمدرس أطفال الحراطين

أين تم نشره؟

https://afrimag.net/brakna-la-difficile-scolarite-des-enfants-haratines/

نقص الطاقة الاستيعابية في المرحلة الثانوية

تتفاقم مشاكل المدرسة الابتدائية في بعض قرى مقاطعة ألاك مع انتقال التلاميذ إلى المرحلة الثانوية. "التعليم هو المشكلة الأولى بالنسبة لنا"، يقول أبو بكرين د.. أستاذ على وشك التقاعد. "تخيل أنه على الرغم من التطور الملحوظ للمدينة. فلدينا مدرسة ثانوية واحدة فقط. لقد ناضلنا بشدة في عام 2012 من أجل الحصول على إعدادية. لكن لا وجود لها إلا بالاسم فقط. لا توجد أماكن خاصة بها. الفصول منتشرة بين المدارس الابتدائية في المدينة. يضطر بعض الطلاب من القرى المجاورة (كارفور، دار النعيم، طيبة) إلى ترك الدراسة لأنهم لا يستطيعون السفر لمسافات طويلة في الصباح والعودة إلى منازلهم الساعة 5 مساء!

عليون ولد محمد، مدرس، ورئيس جمعية آباء التلاميذ، يرسم صورة قاتمة للتعليم في ألاك، المدينة التي يستذكر مركزها (حي الحرية) تاريخها كملاذ للعبيد. في زمن الاستعمار: "تخيل تجمعًا سكنيا من 27000 نسمة، لا يتوفر إلا على مدرسة ثانوية واحدة فقط! وهناك إعدادية تم إنشاؤها نظريًا في عام 2012 ولكن حتى الآن، لا تتوفر على مقر! حيث يتم توزيع تلاميذها بين مدرستين ابتدائيتين (3 و 8) في ظروف يصعب

تخيلها: الذهاب إلى المدرسة الساعة 1 ظهرًا والعودة في الساعة 6 مساءً! والمدرسة رقم 8 ليس بها ماء أو كهرباء، حيث إن عليها متأخرات (للشركة) تبلغ 10000 أوقية (238 يورو) وقد أرادت جمعيتنا تحصيل هذا المبلغ لتدفعه إلى الشركة الوطنية للماء، ولكن الإدارة الجهوية للتعليم أوقفت تحركنا، بحجة أن ذلك ليس مسؤوليتنا ".

التقينا به في دار البلدية حيث أتى للتحدث مع نائب العمدة حول هذا الوضع، يرسم عليون ولد محمد صورة عن واقع التعليم المؤسف في ألاك، على أمل أن تصل رسالته إلى أعلى السلطات في البلاد، والتي يعتبر التعليم من أولوياتها. يقول: "يوجد بالمدينة 7 مدارس ابتدائية، بعضها في حالة متقدمة من الإهمال (المدرستان 1 و 4). وهناك 7 مدارس أخرى في القرى المجاورة (دار النعيم 1 و 2، وغورال، لحليوه، طيبة، علب اجمل، كرفور، بغداد). أغلب سكانها من الحراطين. أي ما مجموعه أربعة عشر مدرسة ابتدائية "تزود" كل عام المدرسة الثانوية، التي أصبحت، أيضًا، منذ عام 2016، تؤوي إعدادية الامتياز، في حين انتهى الأمر بالإعدادية الفنية (التي فتحت أيضا في المدرسة الثانوية) إلى الانتقال إلى مركز التدريب التقني والمهني.

إن هذا "النقص في الطاقة الاستيعابية للمدارس". في المرحلة الثانوية، لا نجد له أي وجود في مدينة ميسورة الحال مثل كيهيدي، التي تضم مدرستين ثانويتين (1 و 2)، و4 إعداديات (1 و 2، واندما والتنزاه)، ومدرسة ثانوية تجريبية ومدرسة امتياز". يقول بمرارة رئيس جمعية أولياء أمور تلاميذ ألاك الذي يضيف: " هذا دون أن أذكر لكم مشاكل عدم وجود الطاولات والمقاعد المدرسية التي تشترك فيها العديد من المدارس في البلاد. "

معدل تسرب مقلق في ولاية البراكنه

يبلغ معدل التمدرس على المستوى الابتدائي في ولاية البراكنة بأكملها 70%، وفقًا للمكتب الوطني للإحصاء. وينخفض هذا المعدل إلى 46% فقط بالنسبة للمعدل الصافي. وبالنسبة للمرحلة الثانوية، تبلغ هذه البيانات 23% و 18% على الترتيب. وهو ما يعطي فكرة دقيقة عن معدل التسرب الكبير الذي يحدث بين مرحلتين أساسيتين في تكوين الشاب الموريتاني.

على مستوى المقاطعات، كانت بابابي هي الأكثر تضرراً (حيث بلغ المعدل الإجمالي للتمدرس في المرحلة الابتدائية 50%، مقابل معدل صاف قدره 38%)، بينما كانت النتائج في المرحلة الثانوية 17% (معدل إجمالي) و 14% (معدل صاف).

في حين سجلت مدينة أمباني أعلى معدل صافٍ للتمدرس في التعليم الابتدائي (49%) والثانوي (20%)، فإن ألاك هي صاحبة أعلى معدل تسرب. حيث انتقلت من معدل تمدرس إجمالي في المرحلة الابتدائية يصل 72% إلى معدل صافٍ قدره 49 فقط %. أي ما يعني خسارة 23 نقطة!

وفي المرحلة الثانوية، تنخفض نسب التسرب في بابابي، التي تسجل أقل المعدلات في المقاطعات الخمس بالولاية، حيث يبلغ المعدل الإجمالي للتمدرس في المرحلة الثانوية 17% مقابل معدل صاف قدره 14% فقط.

ملاحظات:

-1 الحراطين: المنحدرون عن العبودية . ويطلق عليهم أحيانًا "البيظان السود".

-2.(مفردها: أدباي): القرى الزراعية المطرية في موريتانيا، والتي يسكنها بشكل رئيسي العبيد السابقون والطبقات الدنيا الأخرى

باكاري فوفانا

أطفال عمال على العربات بكنكوصة "في انتظار سعادة" الفصل الدراسي

في كنكوصه، ولاية العصابة، في شرق موريتانيا، يعمل الأطفال في سن التمدرس لإعالة أسرهم الضعيفة اقتصاديًا. وقد تابعنا اثنين من هؤلاء الأطفال اللذين يظلان، طوال اليوم، ينقلان البضائع بالعربات إلى السوق في هذه المدينة الريفية.

في يوم الجمعة الموافق 14 فبراير 2020، في مدرسة شام (زغلان)، كان هناك الشيخ يبلغ من العمر 14 عامًا. يعمل صاحب عربة (تجرها الخيول أو الحمير) في سوق كنكوصة. يقول هذا المراهق: "إن والدي فقيران وليس لديهما من يساعدهما ماليًا". إن فقر الوالدين هو بالفعل أحد الأسباب الرئيسية لعمالة الأطفال في كنكوصه. فالنشاط الرئيسي للشيخ هو نقل البضائع على عربته إلى السوق.

يضيف الشيخ قائلا "لدي أوراقي المدنية وأرغب في الدراسة، لكنني الابن الوحيد لوالدي". إن هذا الصبي، مثل العديد من المراهقين، يتحمل بالفعل مسؤولية فوق عمره. "أستيقظ مبكرًا في الصباح في الساعة 8 صباحًا وأعود من العمل في الساعة 5 مساءً". خمس ساعات يوميًا وهو يحمل أكياس الأرز والسلع الأخرى على عربته بينما يذهب الأطفال الآخرون إلى المدرسة. هذا هو الثمن الذي يجب عليه أن يدفعه حتى يغني والديه عن السؤال والاستجداء.

الشيخ مجبر على "تحمل مسؤولية الكبار"

"أقوم بهذا العمل رغما عن نفسي، لأنه ليس وظيفة أو عملا مناسبا لطفل مثلي. إننا ننقل أشياء ثقيلة جدًا، أكياسا تزن 50 كغم، وعلبا". يقول الشيخ، الذي يكسب ما بين 100 و200 أوقية في اليوم "علينا أن نتصرف مثل رجال حقيقيين من أجل البقاء على قيد الحياة". يقول هذا الطفل: "أتمنى لو حصلت على بعض المساعدة لمواصلة دراستي والاستمتاع بالحياة مثل جميع الأطفال الآخرين". لكنه يتابع: "إن عائلتي فقيرة وليس لديها حنفية مياه في المنزل. لا يمكننا شراء المياه كل يوم. هذا هو السبب في أننا مضطرون للذهاب للبحث عن الماء، بعيدًا عن المنزل في عربة وجلبه في قنينات واستهلاك المياه من الآبار غير الصالحة للشرب. "

عندما لا تعمل العربة بشكل جيد، يقوم الشيخ بمزيد من العمل الشاق. "عندما لا يكون هناك كثير من الزبناء لعربتي، يتعين عليّ الاستعداد كمرشح أحيانًا لتحميل وتفريغ الشاحنات والكثير من الأشياء الأخرى". إن دخل هذا المراهق الشاب يبقى غير كاف إلى حد كبير.

"على الرغم من كل هذا العمل الشاق، لا يمكنني حتى تحمل تكاليف العلاج عندما أمرض. أود أن تتاح لي الفرصة للدراسة، وأن أشبع من الطعام، واستمتع بالحياة مثل جميع الأطفال الآخرين". وفي انتظار الحصول على سعادة الفصل الدراسي، يضطر الشيخ أن "يلعب دور الكبار" لإعالة أسرته.

بدون وسائل وبدون أوراق

جبريل قاسم (خاسم) جلو، 13 سنة. وهو أيضا سائق عربة. تعرض والده لحادث سير، لم يعد بعده قادرًا على العمل. ولم يكن دخل والدته من غسيل الملابس كافياً لإطعام الأسرة. لذا فإن جبريل، مثل الشيخ، مُجبر على أن يصبح بالغًا قبل أن يكبر. ينهض للعمل كل يوم من الساعة 8 صباحًا حتى الساعة 6 مساءً. ويكسب ما بين 90 و 150 أوقية.

ليس الفقر فقط هو الذي يمنع جبريل من الذهاب إلى المدرسة. يقول "ليس لدي أية أوراق حالة مدنية لأن والدتي أجنبية. أريد أن أدرس. لكن والديّ فقيران للغاية وهذه العربة هي المصدر الرئيسي للدخل الذي يسمح لنا بالعيش. ".

يعمل هذا المراهق في الشمس ويحمل الحقائب والأكياس والعلب والقمامة في عربته ... مع زبناء العملاء الذين "يرفضون أحيانًا الدفع. "

قاسم جلو هو والد جبريل. إنه يدرك المصير الذي لا يحسد عليه طفله. يريد لابنه أن يذهب إلى المدرسة. يقول قاسم. وهو يشعر باليأس والإحباط، إنه يبحث عن حلول حتى يتمكن طفله من مواصلة تعليمه.

تقول مريم منت مسيغوها، جارة لهذه الأسرة وتاجرة في سوق كنكوصه، إن هذا الطفل يعمل بجد رغم صغر سنه ويساعد عائلته في التغلب على مصاعب وإكراهات الحياة. كما تدرك الصعوبات التي يواجهها هؤلاء الشباب طوال اليوم: رفض البعض لدفع أجرتهم، والأمراض، ومخاطر الحوادث والاصطدام بالسيارات ...

مصالح الطفل الفضلى

على الرغم من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها موريتانيا، فإن الشيخ وجبريل وآلافا آخرين من الأطفال يعملون على توفير الحد الأدنى من الكرامة لوالديهم.

الاسم العائلي

فوفانا

الاسم الشخصي

باكاري دولو

المهنة

صحفي وأخصائي علم اجتماع وشاعرأستاذ فرنسية

لماذا مهنة الصحافة؟

لطالما أحببت الصحافة. لقد شغفتني. وعندما كنت صغيرًا، كنت أحلم بشيئين: أن أكون صحفيا. والعلاقات الدولية

مشوار

حاصل على شهادة ليسانس في علم الاجتماع من جامعة نواكشوط. وشهادة أستاذ التعليم الثانوي بالمدرسة العليا للتعليم في نواكشوط. وشاعر وصحفي خدم في التلفزيون الموريتاني وقناة المرابطون وراديو موريتانيا. ولكن يعمل أيضا فاعلا في التنمية الاجتماعي خدم في العديد من منظمات التنمية، بما في ذلك World Vision و ID و AMPLCS ...

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

أطفال عمال على عربات يكنكوسه: "في انتظار سعادة" الفصل الدراسي

أين تم نشره؟

http://www lereflet net/travail-en-/fant-mauritanie-kankossa

تجعل هذه الاتفاقية الدولية فكرة "مصالح الطفل الفضلى" أو العليا أولوية. فهل من مصلحة المراهق حمل أكياس 50 كيلوغرامًا في الشمس بينما يوجد الأطفال الآخرون في فصول الدرس؟

ارتفاع معدل انتشار تشغيل الأطفال

وفقًا للمسح "بواسطة مجموعات ذات مؤشرات متعددة (mics 2015)". فإن أكثر من ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 17-5 عامًا (38٪) في موريتانيا قد اشتغلوا. إما من خلال المشاركة في الأنشطة الاقتصادية مدة عدد من الساعات تمثل الحد الأقصى أو أعلى من الحد المعتمد للفئة العمرية. وإما عن طريق المشاركة في المهام المنزلية للحد الأعلى أو أكثر من عدد الساعات التي تعتبر مناسبة لأعمارهم. أو من خلال العمل في ظروف تعتبر غير آمنة.

يعتبر انتشار عمل الأطفال أعلى بكثير في المناطق الريفية (45٪) منه في المناطق الحضرية (27٪). وهو أعلى بثلاث مرات تقريبًا بين أطفال الأسر الأكثر فقرًا (56٪) منه لدى أطفال الأسر الأغنى (21٪). والمعدلات متشابهة بالنسبة لكلا الجنسين: الفتيات والفتيان. "

وضعية حرجة

وبحسب زينب منت سيدينا. رئيسة منسقية الشبكات والمنظمات غير الحكومية التنموية في العصابه (كوردالCORDAC). فإن وضع الأطفال في هذه المنطقة حرج. على الرغم من جهود المنظمات التي تعمل من أجل حمايتهم. وبحسبها فإن العمال القصّر يتعرضون لمخاطر كثيرة مثل الاستغلال ورفض الدفع والأمراض والحوادث ...

بالنسبة لرقية منت سيدينا، رئيسة شبكة الطفولة المبكرة في العصابة، فإن الشوارع مزدحمة بالعمال القُصّر. حيث نلتقي بعمال عربات تتراوح أعمارهم بين 10 و 12 و13 و14عامًا في جميع الشوارع. يتم استغلال هؤلاء الأطفال من قبل مشغلين يعطونهم 50 أو 100 أوقية عند انتهاء دوام عملهم اليومي أو يدفعون لهم ما بين عشرة إلى اثني عشر ألف أوقية شهريًا (بالعملة القديمة). ويقوم هؤلاء الأطفال بتحميل وتفريغ الأكياس بحمولة 50 كيلوغراماً. وقنينات20 لترًا وأشياء ثقيلة أخرى.

كما أشارت إلى حالة قاصر طلب المساعدة من منظمتها في سبتمبر 2019. حيث رفض مشغله دفع أجر ستة أشهر له بمعدل عشرة آلاف أوقية شهريًا (بالعملة القديمة). وكان علينا الذهاب إلى المحكمة للحصول لهذا الطفل على أجره. ولكن الحل الحقيقي. بعد دفع مستحقاته له، الذي كان ينبغي هو إرسال هذا الطفل الصغير إلى المكان الذي يجب أن يكون فيه الأطفال في سنه. ألا وهو المدرسة أو أحد مراكز التدريب المهني.

محمد سيدي ولد العباس

استمرار عمالة الأطفال خلافا للقانون

رغم أن المشرع الموريتاني أحاط تربية و نشأة الطفل بكل الضمانات القانونية الضرورية لحمايته من كل تأثير سلبي يعيق تطور حياته بشكل طبيعي و سليم الا أن إكراهات الواقع و إشتراطاته الضاغطة أحيانا تكون لها الكلمة الأخيرة و القول الفصل في تحديد إتجاهات بوصلة حياة بعض الأطفال الذين تقذف بهم ظروف إجتماعية و إقتصادية قاهرة في أتون العمل و الكدح و لإعالة و إعاشة ذويهم و أسرهم الفقيرة .

ورغم أن للقطاع المسؤول عن حماية الطفل ممثلا في وزارة الشؤون الإجتماعية و الطفولة و الأسرة إستراتيجية وطنية لحماية الأطفال ضحايا العنف والإستغلال و التمييز و التعسف و الإهمال يتم تنفيذها عن طريق نظام وطني لحماية الأطفال علاوة على أن هنالك خطة عمل وطنية للقضاء على عمالة الأطفال تم إعدادها عام 2015 وتنفذ من طرف وزارة الوظيفة العمومية إلا أن كل هذه الآليات و المكانيزمات تظل في نظر البعض عاجزة عن إيجاد الحلول الجذرية و المناسبة للقضاء على ظاهرة عمالة الأطفال لإفتقارها من وجهة النظر سالفة الذكر لأدوات ووسائل التنفيذ الفعالة.

يحظر تشغيل الطفل الذي لم يبلغ عمره نهاية فترة التمدرس الإجباري

وهو مايعترف به ضمنيا السيد: محمد سالم ولد أحمد رئيس مصلحة حماية الأطفال بإدارة الطفول في وزارة شالشؤون الإجتماعية و الطفولة والأسرة بالقول بأن قطاعه يسعى أساسا في هذا المجال الى تغيير العقليات بشكل عام من خلال حملات للتحسيس بحقوق الأطفال و أهمية إحترامها من طرف الجميع مشيرا إلى أن الووزارة تعمل على دمج الأطفال المتسربين من المدارس عبر النظام الوطني لحماية الطفولة من خلال عمل مراكز الحماية و الدمج الإجتماعي للأطفال التابع لها .

ولهذا المعطى يشير المحامي سيد أحمد ولد بوبالي بالقول بأن كل التشريعات تضع حماية للمرحلة العمرية ما دون السن السادسة عشرة من سن الطفل (الأمر القانوني رقم 015_2005 المتضمن الحماية الجنائية للطفل) كما أن تلك الحماية المكفولة بالإتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة الموريتانية قد حرمت أيضا تشغيل الطفل لما في ذالك من الإعتداء على طفولته و إمتهان كرامته إلا أن هذا النص القانوني يضيف الأستاذ سيد أحمد بوبالي قد خفف من تلك الحماية حين نص باللفظ في المادة 62 من القانون على أنه (يحظر تشغيل الطفل الذي لم يبلغ عمره نهاية فترة التمدرس الإجباري) بل و سن عقوبة من 3 أشهر إلى سنة لكل من خالف مقتضيات هذه المادة .

و أرجع الأستاذ سيد أحمد بوبالي انتشار عمالة الأطفال في موريتانيا رغم وجود ترسانة قانونية تمنع هذه العمالة إلى ماوصفه بعدم الجدوائية الناتج أساسا عن غياب الثقافة القانونية و الفقر المدقع و ضعف تكوين القضاة و هي أمور أدت كلها في نظره إلى إفراغ القانون من محتواه أو على الأقل عدم إنعكاسه على واقع الطفل.

الطفل المفرد ولد عبد الله

واقع لا يترك لأبناء عبد الله المفرد و النني صاحبا العشرة و إثنا عشرة سنة كثيرا من الخيارات للمفاضلة بين مقاعد الدراسة حيث يجب أن يكونا و العمل الضاق الذي ألجأتهم إليه ظروف الحياة ففي حين يبرر المفرد عمله على عربة والده الذي بترت ذراعه من فترة وأصبح عاجزا عن العمل على هذه العربة بحاجة أسرته الماسة إلى من يوفر لها لقمة العيش مكان والده الذي أقعدته الإعاقة فقد حسم أخوه الأكبر النني صاحب 12 عشرة سنة أمره وتفرغ للعمل في مرآب للسيارات في مدينة كيفه وتخلى عن الدراسة نهائيا معتبر أن الظروف هي من جعلته يتخذ هذا القرار .

ومع أن المفرد لم يتخلى بعد عن دراسته حتى الآن لكنه قاب قوسين أو أدنى من ذالك لأن ظروف و طبيعة عمله لا يمكن لمن هو في سنه أن يجمع بينه و إنشغالات أخرى.

أما موسى وأحمد أبناء شيغالي المزدادان على التوالي 2009 و 2011 يتخذان من مدخل المدرسة رقم 3 بمدينة كيفه مكانا لعرض ما تيسر لهما من حلويات و أغراض أطفال أثناء خروج التلاميذ . حيث يؤكد موسى أنه بدأ يمارس مهنته هذه منذ بداية السنة لمساعدت أمه المطلقة التي تبيع الخضروات هي الأخرى في السوق المركزي بالمدينة مشيرا إلى أن همه الوحيد هو أن لا يرجع للبيت إلى و قد باع كل ما ذهب به من عند أمه.

وتقدم السيدة زينب منت سيدينه رئيسة شبكات ومنظمات تنمية كيفه رؤية و مقاربة شبكتها بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني بصورة عامة للحد من عمالة الأطفال عبر حزمة إجراءات و آليات تنصب في جزء كبير منها على التوعية و التحسيس و التثقيف خاصة توعية الآباء غير المتعلمين حول أهمية التمدرس على أن يكون ذالك مقرونا و مصاحبا بالعمل على خلق آلية فعالة لتطبيق قانون إجبارية التعليم من 7 إلى 14 سنة و من تشغيل القصر و أشارت السيد زينب على أن البعد الإقتصادية يظل العامل الأبرو الذي يدفع الآباء غير المتعلمين و الذين يعانون من الفقر المتقع إلى تشغيل أبنائهم من أجل الحصول على لقمة العيش داعية إلى مساعدة الأسر الأكثر هشاشة على تعليم أبنائها من خلال توفير المنح لأبنائهم إضافة إلى إعادة العمل بالكفالات المدرسية مما يخلق فضاء للتلاقي بين جميع الأطفال بغيت جلب أبناء الفقراء إلى الدراسة و تقوية الصلة بين التلاميذ بشكل عام.

إعادة 1189 إلى المدرسة

ولفتت رئيسة شبكات و منظمات التنمية كيفه الإنتباه إلى نتائج دراسة قامت بها منسقيتها (كورداك) سنة 2019 لصالح برنامج الحماية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للطفولة و تحت إشراف منسقية الشؤون الإجتماعية و الطفولة و الأسرة في ولاية

الاسم العائلي

ولد العباس

الاسم الشخصي

محمد سيدي

المهنة

صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

اخترت مهنة الصحافة كهواية اولا باعتبار انها مهنة تعالج قضايا الوطنية تصدح بالحقيقة وتوجه المجتمع وتنور الرأي العام تمثل صوت المظلوم وأنة المنكوب.

فهي مهنة المتاعب التي تسيل دموع أصحابها عبر الأقلام الحرة. ارى من خلالها ذاتي حين اكتب للرأي العام وأعالج قضايا حقوق الإنسان والسلوكيات الشاذة

مشوار

+ 2005 الالتحاق بالوكالة

+ 2006 حولت لإنشيري

+ 2012 حولت تكانت

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

استمرار تشغيل/عمالة الأطفال خلافا للقانون

أين تم نشره؟

جريدة الشعب / الوكالة الموريتانية للأنباء

لعصابة حيث بينت هذه الدراسة إلى أن حوالي 549 من الأطفال تم إنتشالهم من العمل الشاق و أن 1174 حصلوا على أوراق الحالة المدنية في حين تمت إعادة 1189 إلى المدرسة بينما تمكن 658 آخرين من التغلب على مخلفات وآثار الإسترقاق.

و في هذا الإطار أشارت إلى تجربة منسقيتها في مجال محاربة الظواهر الإجتماعية الضارة حيث مكنت هذه التجربة حسب قولها من حماية الأطفال من جميع المخاطر كالإهمال و التسرب المدرسي و عمالة الأطفال و الزواج المبكر و خفاض البنات ...إلخ .

من خلال التعرف على المشاكل التي يتعرض لها الطفل في محيط البلديات التي تعمل المنظمة فيها و ذالك من أجل إيجاد الحلول لها خاصة تلك المرتبطة بإعادة المتسربين إلى المدارس و حماية الأطفال من جميع المخاطر كالإهمال و تشريد و القهر و التسرب المدرسي و عمالة الأطفال و الزواج المبكر و خفاض البنات من خلال التعرف على المشاكل التي يتعرض لها الطفل في محيط البلديات التي تعمل المنظمة في محيطها الجغرافي و ذالك من أجل إيجاد الحلول لها خاصة تلك المرتبطة بإعادة المتسربين إلى المدارس كتقديم إعانات مالية للأسر الأكثر هشاشة مما يساعد أطفالهم على العودة إلى مقاعد الدراسة علاوة على التكفل بإصدار شهادات ميلاد للأسر الفقيرة من أجل حصول أبنائهم على الأوراق الثبوتية و مؤازرة الأطفال الموجودين في تنازع مع القانون ..ألخ.

وبين زجرية و ردعية معطلة أو مغيبة لمواد القانون المجرمة لعمالة الأطفال يواصل المجتمع المدني بدوره البارز في التصدي لهذه الظاهرة أو على الأقل الحد من آثارها السلبية إلى حين قيام كل طرف بما يعنيه و ما يخصه

عبد الرزاق آن

التلاميذ (الطلبة) المتسولون في كيفة "هؤلاء الأطفال الذين يحملون هم الكبار على ظهورهم"

يتجول حاميدو، 11 عامًا، بين المتاجر والمطاعم بحثًا عن الطعام، حافي القدمين مرتديا ملابس متسخة. حاميدو، وأصله من مقاطعة الطينطان، هو واحد من هؤلاء الأطفال الذين يطلق عليهم اسم "طالبي" (من "الطلبة" بالعربية، ويسمون "ألموده" أحيانا- الإضافة من المترجم) وهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عامًا يعهد بهم آباؤهم إلى معلم لدراسة القرآن. لكن معظم هؤلاء الطلاب يجبرون على التسول لتلبية احتياجات متعددة، تشمل الطعام وبعض المال لمن يعلمونهم القرآن.

في كيفة، وهي مدينة تقع على بعد 600 كلم شرق نواكشوط. نلتقي بالعشرات من "الطلبة" في الشوارع، وفي السوق، وفي المطاعم، وعند مفترقات الطرق، وحول المساجد....

"في الثامنة صباحًا، بعد دروسنا الصباحية، نذهب للتسول في السوق، بالقرب من المتاجر والصيدليات. نسأل أيضًا جميع المارة. أحيانًا نحمل الأمتعة ونغسل الصحون أو نقوم بالغسيل للأشخاص. "

تعلم وتسول، أو تعلم التسول؟

يقضي الطلاب المتسولون أكثر من 14 ساعة من النشاط اليومي خارج المدرسة القرآنية. والسبب الرئيسي لذلك هو أنه يتعين عليهم إحضار مبلغ من المال كل يوم يحدده المعلمون، وفي نفس الوقت يذهبون لاستجداء وجباتهم من العائلات أو المطاعم. لكنه في أغلب الأحيان، لا يغطي التسول وحده كل احتياجاتهم. ولذلك، فإنهم يقومون بأنشطة أخرى: أعمال غريبة هنا وهناك، وحمل طرود صغيرة لربات البيوت، وأعمال منزلية فردية لدى عائلات أو غزاب، مقابل القليل من القطع النقدية المعدنية أو الطعام.

صيدو، 13 سنة، من مالي، يروي أنشطته اليومية.

"كل يوم، أستيقظ عند الفجر وأقرأ لوحي حتى الساعة 9 صباحًا، وأذهب إلى المدينة للتسول. وأعود حوالي الساعة 12 أو 1 ظهرًا للراحة قبل المغادرة للحصول على غدائي من بعض العائلات الخيّرة. في الخامسة مساءً مباشرة بعد صلاة العصر، أغادر مرة أخرى حتى حلول الليل. وفي نهاية النهار، يجب أن أذهب أتسول لأتمكن من العشاء قبل النوم ".

الوقت الذي يقضيه هؤلاء "الطلاب" في التعلم لا يتجاوز 4 ساعات في اليوم، بينما يخصص رفاقهم غير المتسولين حوالي 7 ساعات لدراستهم.

علاوة على ذلك، تظهر العديد من الاستطلاعات حول وضع "الطلبة" في موريتانيا أن مستواهم القرآني بشكل عام منخفض جدًا مقارنة بأعمارهم، والوقت الذي يقضونه في الشارع لا يترك مجالًا كبيرًا للتعلم(Www.kassataya.com).

كان عبد الرحمن كن، البالغ من العمر الآن 47 عامًا، أحد "الطلبة" في سن المراهقة. ويدير حاليا مركزين لاستقبال الطلاب المتسولين. "يولي بعض المعلمين أهمية أكبر لعائدات التسول أكثر من أهمية التعلم الفعلي للأطفال. هذه تجربة مررت بها عندما كنت مراهقًا كطالب متسول أو شحاذ. وأنا أعلم أنها كانت موجودة منذ فترة طويلة جدًا. "

"إذا رأيتهم يقومون بفرز بقايا الطعام التي جمعوها، ستشعر بالحزن وانفطار القلب. "

"إذا رأيتهم يقومون بفرز بقايا الطعام التي جمعوها، ستشعر بالحزن وانفطار القلب. "
"بعد قراءة لوحي (حصة القرآن المكتوب)، أذهب إلى السوق للتسول والبحث عن طعام لنفسي ولأخي الأكبر. بعد الظهر، في الخامسة مساءً، أذهب للتسول حتى الساعة السابعة مساءً". يروي الشيخ، وهو طفل متسول من مدينة سيليبابي، الواقعة في جنوب شرق البلاد، أنه جاء ليجمع بقايا وجبات تركها زبائن مطعم بالقرب من مركز كيفة الصحي. وهو يدرس في مدرسة تضم، بحسب المعلم الذي يديرها، ما يقرب من 400 طالب. ويمضي الليل مع ستة رفاق آخرين في عنبر أو سقيفة مساحتها أربعة أمتار مربعة.

والأسوأ من ذلك، هو أن وجبات الطلبة غالبًا ما تكون عبارة عن خليط لا يوصف من جميع أنواع الأطعمة المزوجة بالرمل.

إنهم يجمعون بقايا الطعام من جميع أنواع الطعام: الأرز والكسكسي والسمك والبسكويت واللحوم المزوجة بالتراب. إذا رأيتهم وهم يقومون بفصل عناصر هذا المزيج فسوف تشعر بألم رهيب وحزن لا يوصف، تقول متحسرة السيدة رقية بنت سيديني، رئيسة شبكة "الطفولة الصغرى في العصابة "مضيفة "إنهم ينامون في الشوارع والمطاعم وحتى تحت السيارات".

"وإلا فإنه سيقتلني"

في نهاية النهار، يجب على كل طالب متسول تسليم المبلغ الذي حدده المعلم. وإذا لم يتم دفع المبلغ بالكامل، فإن العقوبة فورية.

الاسم العائلي

آن

لماذا مهنة الصحافة؟

نظرًا لأن المعلومات الموثوقة عنصر أساسي في حياة كل فرد في المجتمع، فقد اتخذت لنفسي هدفًا يتمثل في المساهمة في الولوج إلى معلومات موثوقة وذات مصداقية.

لفت انتباه الرأي العام، وخاصة صانعي القرار، إلى حقائق تعكس الظروف المعيشية للسكان بما يضمن التدخل الفعال من قبل الفاعلين.

وبوصفي أستاذًا ومدرسًا، فإن الكتابة هي وسيلة بالنسبة لي للحفاظ على مهاراتي اللغوية (التحرير والكتابة) وتطويرها.

الاسم الشخصي

عبد الرزاق

المهنة

أستاذ/صحفي

مشوار

+ 2009 بكالوريا علمية

+ 2012 شهادة ليصانس مهنية في الجيولوجيا

+ 2015 شهادة ماستر في GREN

+ 2017 تكوين مهني في المدرسة الوطنية العليا

+ منذ 2014 صحفي في الصحافة الإلكترونية

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

التلاميذ (طلبة) المتسولون في كيفه: هؤلاء الأطفال الذين يحملون هم الكبار على ظهورهم

أين تم نشره؟

Initiativesnews.com

"كل مساء يجب أن أعطي 10 من الأوقية الجديدة لأخي الكبير. وفي نهاية كل أسبوع أعطي له 50 أوقية جديدة. وهو بدوره، يعطي مبلغًا لمعلمنا كل يوم جمعة" يقول الطفل الصغير الشيخ. ويقول الطفل إن والديه يرسلان 2000 أوقية جديدة إلى أخيه الأكبر. لكنه لا يعرف كيف يتم إنفاق هذه الأموال.

ويعترف طفل آخر قائلا: "يجب أن أدفع 150 أوقية جديدة لمعلمي كل يوم وإلا فإنه سيقتلني".

ويرى أحد المدرسين، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن الأطفال يتسولون لحسابهم الخاص أو من أجل أقارب يوجدون معهم في المدرسة.

وفي هذا الصدد، يتذكر مدير مركز حماية الأطفال والاندماج الاجتماعي في كيفه، الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، محمد الأمين ولد محمد الحاج، تجربة مع معلمي هذه المدارس/المحاظر.

"في عام 2013، تقدم مركزنا بعرض شراكة مع المحاظر: حيث يتكفل المركز بطعام الأطفال ويقدم راتبًا يبلغ حوالي 5000 أوقية للمعلمين. وفي المقابل، لا يضطر الطلاب بعد ذلك إلى التسول. ولكن معلمي المحاظر لم يقبلوا. إنهم يفضلون الأموال التي يجلبها طلابهم. حيث يجب على كل منهم دفع 30 إلى 50 أوقية يوميا ".

بالنسبة لمحمد الأمين ولد محمد الحاج، يعد هذا استغلالًا صريحًا للقصّر، ومعظم الضحايا من الأطفال المهاجرين من مناطق أخرى من البلاد أو من دولة مالي. وتعتقد رقية منت سيدينا أن الأطفال المتسولين هم مصدر إثراء لن يتخلى عنه معلمو المحاظر بسهولة.
حيث تقول "من الصعب للغاية إقناع معلمي المحاظر بالتعاون مع المجتمع المدني في إطار تعزيز حقوق الطفل".

غير أن هذا ليس رأي معلم قرآني وهو إمام أحد أكبر مساجد كيفه. حيث يقول إن التسول يعلم الأطفال التواضع والشعور بالمساواة. وهما قيمتان أساسيتان للتعليم والتربية الجيدة.
يستطيع آباء بعض الطلاب دفع ثمن الملابس اللائقة والعناية بأبنائهم بشكل صحيح. لكننا نرسل الأطفال للتسول ليكونوا متواضعين أمام الطلاب ذوي الآباء الفقراء ".

أما عبد الله، وهو مدرس مدرسة قرآنية، فله تفسير مختلف: "أولياء أمور الطلاب لا يحترمون ظروف المدرسة، وأهمها توفير طعام وملابس الأطفال". ويذهب إلى حد رفض هذه الممارسة، "نحن ندين هذه الممارسة المشينة. ولم نجعل طلابنا يتوسلون أبدًا. نحن نتكفل ببعض الطلاب، ولكن ليس جميعهم". "مدرستنا شهدت هذه الآفة فقط منذ عام 2009".

المخاطر والتهديدات

تعرب السيدة رقية عن موقفها قائلة "يوجد حاليًا مرض خطير للغاية (فيروس كورونا) وهؤلاء الأطفال يأكلون بقايا الطعام وينامون في الشارع." ذات يوم اتصل بي صاحب متجر للحضور ومشاهدة حالة سرقة ارتكبها طفل متسول. لقد مزق هذا الطفل كيس السكر بشفرة حلاقة أو سكين، حتى انسكب السكر في صحن وضعه تحت الكيس" ثم تضيف "ولما سُئل عن سبب قيامه بذلك، قال إن معلمه هو الذي طلب منه إحضار 30 أوقية وإلا فإنه لن يأكل مع رفاقه في المنزل ".

وبحسب موقع الأخبار المحلي kiffainfo.net ، فقد صدمت سيارة العام الماضي طفلا يدعى مامادو، مما أدى إلى كسر في ذراعه. وبعد قضاء أربعة أيام في المستشفى، لم يلاحظ معلمه حتى مجرد غيابه.

تصورات متباينة

بالنسبة لعدد هؤلاء "الطلبة"، فإن المصادر متعددة ومتناقضة.
تقدر شبكة الطفولة الصغرى-العصابه عدد الأطفال المتسولين بـ 373 طفلا. 90% منهم طلاب. وهم موجودون في كيفه، وكرو، وكنكوصه، وبدرجة أقل في باركيول. لكن هذه الأرقام بعيدة جداً عن إحصائيات وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يتراوح عدد أطفال الشوارع في كيفه بين 1000 و1300 حسب موقع(Kiffainfo.net) ، و يصل العدد إلى 17000، على المستوى الوطني حسب موقع .(Cridem) وتطالب الشرطة المحلية بإذن من وزارة الداخلية للإفراج عن أرقام الطلاب المتسولين. ويمكن الوصول إلى البيانات المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المنطقة انطلاقا من مكاتبها في نواكشوط.

ينظر المجتمع إلى "الطلاب المتسولين" نظرات مختلفة. فبينما يعتبرهم البعض أطفالاً تعرضوا لسوء المعاملة أو الاستغلال. يرى البعض الآخر أنهم لصوص صغار يجب أن يوضعوا في السجن. وعندما يوجه البعض أصابع الاتهام إلى المعلمين أو شيوخ المحاظر، يلوم آخرون الآباء أو الدولة.

"إنهم يتجولون في المطاعم والمتاجر والبقالات ويدخلون المنازل خلال ساعات الغداء والعشاء، وهي أوقات غير مناسبة حقًا. وفوق ذلك، فهم لصوص محترفون". يقول أحد السكان الذي شهد حالة سرقة ارتكبها أحد هؤلاء الطلاب.

"إنهم صغار ولا يعرفون ماذا يفعلون. إنهم لا يحصلون على أكل جيد، ويتم الإنفاق عليهم بشكل سيء للغاية. بل إنهم يتعرضون لكل أنواع الإساءات". يرى سائق سيارة أجرة، معربا عن انتقاده الشديد للدولة لأنها "تترك هؤلاء الأطفال الطلاب عاجزين دون معين ".

ووفقًا لليونيسيف، هناك عدة عوامل تدفع الآباء إلى إرسال أولادهم إلى شيوخ المحاظر أو المدارس: فهناك: الفقر، والعاطفة أو الباعث الديني، ولكن هناك أيضًا البعد عن البنى التحتية المدرسية (www.humanium.org). ومن ناحية أخرى، يتهم أفراد المجتمع المدني شيوخ أو معلمي المحاظر باستغلال الأطفال المتسولين كمصدر تجارة يجمعون من خلاله الأموال، ويرفضون بشكل قاطع التعاون معهم.

يعبر رئيس المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان السيد عمار محمد ناجم عن موقف صريح وحاسم في هذا الصدد قائلا "هؤلاء أطفال تنتهك حقوقهم الأساسية (kassataya.com).

بينما يميل العديد من مدرسي القرآن إلى توجيه أصابع الاتهام إلى أولياء أمور تلاميذهم.

"لدي ما لا يقل عن 30 طفلاً في منزلي. وليس لدي وظيفة تجارية ربحية. ولا يدفع لي آباء طلابي أي أجرة شهرية. هل تريدني أن أسرق من أجل إطعام وكسوة هؤلاء الأطفال؟" هكذا تحدث، إلى زملائنا من موقع سنويب/Seneweb، السيد صمبا با، مدرس قرآن، والذي يرى أن إرسال هؤلاء الأطفال يتسولون هو الحل الوحيد لمواجهة وتحمل مصاريف وتكاليف إيوائهم ومعيشتهم.

الانتقال من تلميذ متسول إلى تلميذ متعلم

نجح مركز كيفه للحماية والاندماج الاجتماعي للأطفال في إعادة دمج مئات الأطفال في المدرسة بين عامي 2013 و2019، بما في ذلك بعض الطلاب المتسولين. لكن مدير المركز يأسف لنقص الإرادة لدى معلمي القرآن فيما يتعلق بالاندماج في المدرسة. لقد أنشأت الدولة أكثر من ثمانية مراكز مماثلة في البلاد: أربعة في نواكشوط وواحدا في كل من مدن ألاك ونواذيبو وروصو وكيفه. "

وفي السياق نفسه، تنظم شبكة "الطفولة الصغرى في العصابة" حملات توعية وتحسيس ضد تسول الأطفال. "إننا نساعد في تعزيز الأمن الغذائي لـ 301 طالب من خلال توزيع سلات وأطقم غذائية"، تقول رئيسها.

أما أساتذة أو معلمو القرآن فيطالبون بإعانة الدولة، وبدعم المنظمات الخيرية غير الحكومية. وتضامن المجتمع الموريتاني مع هؤلاء التلاميذ.

تبدو التجربة التي طوّرها السيد كن عبد الرحمن، وهو طالب متسول سابق، وسيلة واعدة، فهو يدير مركزين في نواكشوط، حيث يتم تعليم وإطعام ستين طالبًا يوميًا. ويساعد هذان المركزين أيضا الأطفال على تعلم التجارة وإتقان اللغات (www.kassataya.com).

من جهة أخرى، أعلنت الحكومة، في نوفمبر 2019، عن افتتاح مراكز استقبال لدعم تعليم الطلاب المتسولين. وقالت السيدة نيني كن، وزيرة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، "سيتم إيواء الأطفال في هذه المراكز. وسيكون لديهم كفالات/مطاعم مدرسية ، وسوف توفر لهم الملابس وسوف يأتون كل يوم، وفي المساء سيسمح لهم بالعودة إلى منازلهم/ذويهم "(المصدر: إذاعة فرنسا الدولية).

وبعد عدة أشهر من هذا الإعلان، لم تر هذه المراكز بعد النور. فهل سيكون معلمو المدارس (القرآنية) مستعدين للتخلي عن ما يقدّم على أنه مصدر تجارة لهم؟ وما هو موقف ودور الوالدين في كل هذا؟ قد يكون من المناسب توعيتهم بحقوق أطفالهم، ولكن أيضًا ينبغي أيضا تعزيز قدراتهم المالية حتى يتمكنوا من تولي مسؤولية تعليمهم، في ظروف لائقة. وفي انتظار تنفيذ هذا المشروع، يستمر إرسال الأطفال إلى الشوارع للتسول، في انتهاك صارخ لحقوقهم.

سيدي ولد محمد محفوظن

زواج القاصرات من وجهة نظر القانون

مازال زواج القاصرات يطرح الكثير من الإشكالات رغم تقدم الإجراءات القانونية في ذلك الصدد .إلا أن وجود ثغرة قانونية تتعلق بتطبيق هذا القانون تظل مطروحة .ومن بينها العوائق المتعلقة بتطبيق مدونة الأحوال الشخصية . حيث يقول الخبير الاجتماعي السالك ولد الجيرب "نحن بالنسبة لنا كمجتمع القانون لا يوجد منه إلا ما هو في العادات والأعراف . فإذا كان هذا القانون قريبا من الأعراف والعادات يطبق وإذا كان بعيدا منها لا يطبق

ماهي الآمال المعلقة على قانون النوع الذي أعيد مرتين بعد عرضه على البرلمان ؟

للإجابة عن هذا السؤال . من الحري بنا . أن نعرج قليلا على مفهوم النوع لأن كلمة النوع تشمل الكثير من المفاهيم لا يمكن تطبيق بعضها في مجتمعنا . نظرا لعدم تطابق هذا المفهوم مع خصوصياتنا الثقافية والروحية. فتم تعديل هذا المفهوم لحماية المرأة والبنت . وتبسيطه إلى مفهوم " قانون محاربة العنف الموجه ضد للمرأة " بدل قانون النوع . وسيرى النور قريبا وسيكون قريبا من المجتمع . وبطبيعة الحال كل شيء قريب من المجتمع يسهل تطبيقه

ـ يرى الخبير الاجتماعي السالك ولد الجيرب ـ في تعريفه للقاصر أن زواج القاصرات ظاهرة اجتماعية ورثها المجتمع الموريتاني في سلوكه التقليدي المتوارث . المنطلق من الدور المحدود للمرأة داخل النسيج المجتمعي دون الإحتكام إلى تداعياته الصحية والاجتماعية

ويرى ولد الجيرب أنه من المواضيع الإجتماعية التي تمتاز بكثير من التعقدات . موضوع ظاهرة زواج القاصرات " وللحديث عنها ـ بصفة موضوعية . حتى يتضح الأمر للجميع لابد أن نحدد من هو القاصر؟.

"فالقاصر" هو ذالك الإنسان العاجزعن القيام بوظيفة معينة . وهذا ما يتطلب معرفة سبب القصور ؟ هل هو السن ؟ . بحيث لم يبلغ بعد مرحلة من العمر تمكنه القيام بتلك الوظيفة . وإما أن مؤهلاته الجسدية والنفسية تمنعه من القيام بها ".

إذا هذا الزواج في حالة وقوع حالة منه. يجب التحق من السبب وراءه . فالعادات الاجتماعية الموريتانية . تجعل البنت ينظر إليها من جانب واحد . وهو وظيفتها الإنجابية في المجتمع كزوجة ومربية . هذه هي النظرة الأولى لها . الناحية الأخرى زواج القاصرات تترتب عليه مجموعة من المسؤوليات فهو ميثاق بين طرفين كل واحد منهما له مجموعة من الواجبات وعليه مجموعة من الحقوق . فالشخص يجب أن يكون قادرا على القيام بتلك الواجبات .وفي الوقت الذي يعرف فيه أن له حقوقا . تجب المطالبة بها .

ملاحظات حول مدونة الأحوال الشخصية الموريتانية: بين الشريعة الإسلامية و الشرعية الحقوقي

يقول القاضي ولد إديغبي إنه " على الرغم أن موريتانيا تتمسك بتحفظها على المادة 16 من الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز ضد المرأة التي تلزم بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم. "

ويضيف القاضي ولد إديغبي في بحثه حول الأهلية قائلا "الأهلية: نعني هنا أهلية التزويج التي تكمل بالعقل وإتمام الثماني عشرة من العمر طبقا للمادة 6 من المدونة. كما تمنح المدونة الحق للولي في تزويج ناقص الأهلية . إذا رأى الولي مصلحة راجحة في ذلك ويرتّب على مخالفة ذلك عقوبات جنائية. أراد من خلالها المشرع حماية القاصر. لكن تقاصرتْ عن وضع معيار واضح تحدّد به تلك المصلحة الراجحة. حين أبعدت القضاء عن الإشراف على تزويج القاصر .و جعلت تقدير تلك المصلحة مسنودا بالأساس إلى الولي"

البعد التاريخي حول إشكالية التمييز ضد المرأة

منذو ظهور ميثاق افرانسيسكو سنة 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية المتعلق بحقوق المرأة والداعي إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل . وتعزز ذالك المطلب نظرا لتعالي الصيحات المنادية بتحسين أوضاع حقوق المرأة . مما تولد عنه اتفاقية دولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1981 حيث وقعت عليها موريتانيا سنة 2000 في إطار الاتفاقية الدولية العاكسة لمبادئ حقوق الإنسان . حيث سجلت موريتانيا تحفظها على بعض مضامين الاتفاقية الدولية لتعارضها مع الشريعة الإسلامية . ورغم كل ذالك ظلت ظاهرة زواج القاصرات قائمة بحكم التقاليد ورواسب الماضي مع وجود ثغرة قانونية ظلت قائمة . مما تولد عنه البحث عن حالة لسد الفراغ الحقوقي الحاصل في مجال أشكال التمييز ضد المرأة حيث تم إنشاء القانون رقم رقم 52 لسنة 2001 — بتاريخ 15 / 8 / 2001 حول مدونة الأحوال الشخصية الذي يضم 314 مادة حيث تحدد المادة 6 من مدونة الأحوال الشخصية في موريتانيا بأن سن الزاج هي 18 سنة. لكن القانون الموريتاني وضع استثناءات بيد أولياء الأمور تتيح لهم الحق في تزويج بناتهم قبل بلوغهن السن القانونية.

الاسم العائلي

ولد محمد محفوظن

الاسم الشخصي

سيدي

المهنة

صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

لقد اخترت مهنة الصحافة لأنها مهنة محببة إلي من خلالها أنقل هموم ومشاكل المواطنين

مشوار

منذ 12 سنة و انا أمارس مهنة الصحافة في موريتانيا و قد اكتسبت منها عدة تجارب

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

زواج القاصرات في رأي القانون

أين تم نشره؟

جريدة الشعب / الوكالة الموريتانية للأنباء

مما تولد عنه وجود ثغرة قانونية ظلت قائمة وهي أنه انطلاقا من المذهب المالكي الذي يحتكم إليه الشعب الموريتاني ينص على أن لولي الأمر الحق في تزويجها قبل هذه السن متى رأى في ذالك مصلحة لها وهذا ما شكل عقبة أمام تطبيق المادة 06 من هذا القانون بحكم قوة حكم الشريعة الإسلامية على القانون

إلا أن المنظمات الحقوقية المدافعة عن حقوق المرأة في البلاد، ظلت تطالب بين الفينة والأخرى بضرورة النظر في هذه المادة. التي وجدت فيها ثغرة يستغلها أولياء الأمور للإفلات من العقاب

وأخيرا إن النظرة إلى زواج القاصرات . تظل مسألة مطروحة على محك البحث . من حيث ازدواجية البعدين الشرعي والحقوقي وما يترتب على ذلك من انعكاسات صحية وثقافية واجتماعية . تتطلب حلولا تفرض نفسها في أفق تحديات العولمة و آفاق أهداف الألفية . وبين هذا وذاك سيضع قانون النوع أو ما يعرف بقانون محاربة العنف الموج ضد المرأة الذي سيرى النور قريبا مسطرة جديدة تدافع عن حقوق المرأة بصفة عامة والقصر بوجه خاص .

ولد الشيخ محمد القاسم شيخنا

معاقة العيون التي تكسر المحرمات (التابوهات)

من خلال نظرة بعيدة وملامح وجه تعبر عن الإصرار وتحدي الإعاقة و البحث عن عيش كريم بعد وفاة الأبوين وبقاء البنت حبيسة الفراش.
قررت ازغيلينه بنت محمود اليتيمة والمعاقة أن تكسر الحواجز وتؤكد أن لا فرق بينها والأشخاص غير المعاقين. بعد تربيتها في أحضان أسرة فقيرة بحي العدالة وسط مدينة لعيون بداية ثمانينات القرن الماضي.

أصيبت بمرض في الساقين ـ تقول ازغيلين ـ وهي في ريعان عمرها جعلها تبقى طريحة الفراش بعد عجز الوالد الذي كان يحتطب لتوفير القوت اليومي لعائلتها عن التنقل بها للعلاج.

تقول ازغيلينه إنه بعد وفاة الوالدين . وما أدى ذلك من وقع في نفسها لبقاء الأسرة بدون معيل. قررت بقوة الإرادة والتوكل على الله وبعزيمة الإصرار أن تتجاوز الإعاقة والبحث عن كرسي متحرك يساعدها على مغادرة المنزل .طلبا للقمة العيش وتأمين حياة الأسرة التي تتكون من أطفال صغار.

رحلة مليئة بالمخاطر

حيث بدأت رغم المخاطر تتحرك بكرسي في شوارع مدينة لعيون تزاحمها السيارات والمارة بعد حصولها عليه من طرف المنسقية الجهوية لوزارة شؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالحوض الغربي منذ ما يزيد على ثلاث سنوات.
منذ تلك الفترة ـ تقول ازغيلينه ـ أقوم برحلة مليئة بالمخاطر في كل صباح من المنزل المتواضع– الذي هو عبارة عن عريش سالكة الطريق الرئيسي– في حدود الساعة الثامنة باتجاه سوق المدينة بمساعدة ابن أخي محمد بعد انتهائه من دراسة القرآن في المحظرة حيث يقوم بعملية دفع الكرسي الذي أجلس عليه لقطع مسافة حوالي 2كلم.

وفي هذه الرحلات اليومية بين العريش والسوق كونت خلالها شبكة من الأصدقاء من أصحاب الأيادي البيضاء تعايشت معهم وأصبحوا يعدونني يد المساعدة من خلال عطاياهم اليومية.

وعندما تكون الساعة الحادية عشر صباحا ـ تقول ازغيلينه ـ أعود إلى المنزل في حي العدالة، لتبدأ رحلة أخرى بإعداد ما حصلت عليه من غذاء "وجبة الغداء والعشاء بمساعدة أختي فاطم "، وهذا ما دأبت عليه خلال 3 سنوات .

ومن أبرز المسائل التي تأسف عليها ازغيلينه كونها لم تتمكن في صغرها من الجلوس على مقاعد الدراسة والتعلم. وهي مسألة تتمنى أن تتحقق من خلال تأهيل المعوقين وإتاحة الفرصة لهم من جديد ليتمكن البعض منهم من معرفة الكتابة والقراءة.
فاطم بنت لخويطر جارة منذ عشرة سنوات للمقعدة ازغيلينه تقول في شهادتها " إنها تتمتع بالعقل و تحب الخير للناس ورغم ذلك لم تكن تظن أنها تستطيع أن تتغلب على الإعاقة رغم أن الجميع يعرف إرادتها القوية وطموحها الكبير. حيث أصبحت الآن هي المعيلة الوحيدة لأسرتها التي تتكون من أخواتها الثلاثة" .

"أعرف الكثير من المعاقين الذين يعيشون العزلة"

وتضيف فاطم " إن ازغيلينه تعتبرها خليلتها وتحتاج العون والمساعدة من الخيرين .كما أنها تعرف الكثير من المعاقين يعيشون العزلة ويحسون أن هناك فرق بينهم وغير المعاق وهذا ما ترفضه ازغيلينه الآن التي تقول بأنها منذ وجدت الكرسي المتحرك أصبحت تتحدى واقع الإعاقة إذ لا فرق بينها والإنسان العادي حسب قولها" .

وبما أن المنطقة لا توجد بها منظمات تهتم بالمعوقين توجهنا إلى المنسقة الجهوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في ولاية الحوض الغربي حيث قالت بأنها سبق لها أن قامت بإحصاء لجميع المعوقين في الولاية وبلغ عددهم حوالي 1000 ما بين معاق في الأطراف السفلية والعلوية.

وأضافت بأن الحكومة ـ من خلال المنسقية الجهوية ـ قدمت خلال السنوات الماضية العديد من المساعدات للمعوقين تمثلت في مبالغ مالية ومقاعد متحركة وعصي للتوكئ عليها وقد استفادت ازغيلينه بنت محمود من هذه المساعدات لكنهم يتوقعون اهتماما كبيرا من طرف الحكومة الموريتانية الحالية بهذه الشريحة من المجتمع.

وبالعودة إلى ازغيلينه تقول بأنها لم يسبق لها أن التقت بالمنظمات المحلية أو الدولية التي تهتم بالمعوقين حسب قولها ،وما حصلت عليه من مساعدات كانت عن طريق المنسقة الجهوية لوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة. و تتمنى أن تجد فاعل خير يساعدها في بناء مسكن لائق بها. ويقدم لها قروضا أوهبه لتستغني من خلالها عن الذهاب بكرسيها المتحرك على قارعة الطريق بشوارع مدينة لعيون وما قد يسببه ذلك من خطر على حياتها خاصة أثناء أوقات زحمة مرور السيارات في الشوارع . إضافة إلى كونها أصبحت متقدمة في العمر.

وبين واقع ازغيلينه و اكراهات حياتها تتجلى معاناة المعوقين وتضع العديد من التساؤلات عن دور منظمات المجتمع المدني والبرامج الحكومية في النهوض بهذه الشريحة من المجتمع ودمجها في الحيات اليومية من خلال إتاحة لها جميع الفرص من تعليم وصحة وغير ذلك . حتى تمكن من الولوج إلى المناصب العليا في الدولة .

الاسم العائلي

ولد الشيخ محمد القاسم

الاسم الشخصي

سيدي

المهنة

صحفي

لماذا مهنة الصحافة؟

لتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية والاقتصادية و السياسية من أجل إثارة الرأي العام الوطني و الدولي حول ما يجري من حولنا من خلال منتج إعلامي تنموي.

مشوار

اعمل منذ حوالي خمسة عشر سنة في مجال الإعلام المكتوب و المسموع و المرئي و الآن أريد مؤسسة إعلامية مستقلة (وكالة الأيام الإخبارية) مقرها في لعيون عاصمة ولاية الحوض الغربي

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

معاقة العيون التي تكسر المحرمات (التابوهات)

أين تم نشره؟

http://elayam.net/node/1174

مؤلفو تقارير الفيديو

الاسم العائلي	الاسم الشخصي	المهنة
الطلبه	الشيخ أحمدو	صحفي

مشوار

18-200212 : مدير ناشر و رئيس تحرير لمجلة الملتقى نيوز

2006-10-01 : الاكتتاب ككاتب صحفي باذاعة موريتانيا

2018-02-12 : مراسل تلفزيون الكويت في موريتانيا

11-3-2019 : مدير المحطة الجهوية لاذاعة موريتانيا بتكانت

رئيس لعدة مصالح مركزية باذاعة موريتانيا في مراحل مختلف من المسار المهني

لماذا مهنة الصحافة؟

لانها هواية منذ الصغر ثم حب لها واعجبا بمبادئها ثم بعد ذالك أصبحت مصدرا للمعيشة بعد 18سنة من الممارسة في مختلف الأجناس الصحفية ووفي مختلف الاشكال (الصحافة المكتوبة – الاذاعة –التلفزيون– الصحافة الاكترونية)مع اتقان مهنة التصوير التلفزيوني والمنتاج التلفزيوني والاذاعي .

ما هو عنوان مقالك/ريبورتاجك؟

وثائقي بعنوان : نساء أمرسال

أين تم نشره؟

قناة تلفزيون شنقيط،

https://www.youtube.com/watch?v=UL1GWM-ujbo&feature=youtu.be

REGARDS DE PRÈS

RECUEIL DES ARTICLES ET REPORTAGES PUBLIÉS DANS LE CADRE D'UN PROGRAMME DE FORMATION SUR LE JOURNALISME ET LES DROITS HUMAINS

MCJSRP CDHAHRSC ENAJM

FMJDH

CFI DÉVELOPPEMENT MÉDIAS

coopération allemande

Mise en œuvre par : giz

Contact

Amadou Sy
Président du Forum Mauritanien
du Journalisme de Droits Humains (FMJDH)
Amadou.sy@fmjdh.org

Les médias jouent un rôle important dans la diffusion d'une culture des droits humains. Le droit à l'information, de même qu'à la libre expression est une des libertés fondamentales de tout être humain. Du droit du public à connaître les faits et les opinions découle l'ensemble des devoirs et des droits des journalistes.

C'est dans cette optique que Ministère de la Culture, de la jeunesse, des sports et des relations avec le parlement (MCJSRP) ; autrefois dénommé Ministère de la Culture, de l'Artisanat et des Relations avec le Parlement (MCARP) , le Commissariat aux Droits de l'Homme, à l'Action Humanitaire et aux Relations avec la Société Civile (CDHAHRSC) et l'Ecole Nationale d'Administration, du Journalisme et de la Magistrature (ENAJM) ont mis en œuvre un cycle de formation destiné aux journalistes professionnels avec le soutien du projet « Promotion des droits humains et dialogue sur les droits humains » (PDDH) mis en œuvre par la Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

D'abord en 2015 et 2016, avec le soutien de l'ONG allemande Media in Cooperation and Transition gGmbH (MiCT), où les 20 journalistes les plus prometteurs ont profité d'une formation avancée et d'un coaching qui leur a permis d'élaborer des produits médiatiques de qualité, publiés dans différents médias mauritaniens, ensuite dans la brochure « Regard de Près ».

En 2019 et 2020 le projet a reconduit la même formation avec TRANSTELE CANAL INTERNATIONAL CFI, Agence française de développement médias au profit des journalistes de médias publics et privés de l'Assaba, du Gorgol et des régions avoisinantes.

Ils ont été formés à travers un module de base dans l'objectif de renforcer leurs connaissances juridiques et éthiques en vue de leur permettre d'assurer une couverture sur les droits humains juste, impartiale et conforme aux règles professionnelles.

Ensuite, les 26 participants qui se sont le plus illustré ont profité d'une formation avancée et d'un coaching qui leur a permis de réaliser des productions de qualité. La présente brochure et son support numérique regroupent les articles et reportages de ces journalistes dans une perspective de stimuler davantage le débat public sur les droits humains en Mauritanie.

Le projet « Promotion des droits humains et dialogue sur les droits hu-mains » (PDDH) mis en œuvre par la Deutsche Gesellschaft für Internatio-nale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH s'inscrit dans le cadre du pôle prioritaire d'intervention de la coopération mauritano-allemande intitulé « Démocrati-sation, société civile et administration publique ». Un champ important de ce projet est la contribution au débat public sur les droits humains à travers une couverture médiatique professionnelle.

Les opinions exprimées dans les articles et reportages n'engagent que leurs auteurs et ne reflètent aucunement les politiques du MCJSRP, du CDHAHRSC, de l'ENAJM, de la GIZ ou de CFI.

REGARDS DE PRÈS - 2021

RECUEIL DES ARTICLES ET REPORTAGES PUBLIÉS DANS LE CADRE D'UN PROGRAMME DE FORMATION SUR LE JOURNALISME ET LES DROITS HUMAINS

Seybany Sidi Diagana /
Accès des femmes à la propriété foncière au Gorgol : *les coutumes contredisent les lois*

Abdel Aziz Ould Ghoulam /
Le mariage des enfants : *un avenir coincé entre l'enclume de la tradition et le marteau du besoin*

Daouda Abdoul Kader Diop/
Portrait : *Cheikh Tahar, un paysan engagé*

Ousmane Mamadou Diop/
Reportage multimédia : *Droits des migrants « Les travailleurs saisonniers au Trarza »*

Mohamed Sneiba/
Enquête : *Brakna, la difficile scolarité des enfants haratines*

Bakary Doulo Fofana/
Reportage multimédia : *Petits charretiers de Kankossa "En attendant le bonheur d'une salle de classe "*

Mohamed Ould Sidi Abass/
Reportage : *Le travail des enfants persiste au mépris des lois*

Abdourazak Djibo Anne/
Reportage : Des Talibés mendiants à Kiffa *« ces enfants qui portent des adultes sur leurs dos »*

Sidi Mohamed Ould Mohamed Mahfoudh/
Le mariage des mineures du point de vue de la Loi

Cheikhna Kassem/
L'handicapée d'Aioun, brise les tabous : *"Aggileneh, une femme handicapée qui a franchi les barrières, déplaçant sa chaise dans les rues d'Aioun"*

Cheikh Ahmedou Tolba/
Documentaire : *Les femmes d'Amersal*

Seybany Diagana

Accès des femmes à la propriété foncière au Gorgol : les coutumes contredisent les lois

Au Gorgol, l'accès des femmes à la propriété foncière constitue aujourd'hui une des difficultés majeures de l'expression de leur droit. Le combat pour l'effectivité de ce droit face aux forces de résistances d'origine socioculturels, administratives et juridiques impose un regard pour mieux comprendre les enjeux.

La wilaya du Gorgol est située à plus de 400 km au sud-est de la capitale Nouakchott, au bord du fleuve Sénégal. Attenante sur fleuve Sénégal, elle a un potentiel important de terres arables et fertiles qui lui conféraient jadis le statut de « grenier du pays ». Au-delà de cette position stratégique qui alimente les convoitises pour l'exploitation des terres agricoles, la question de la propriété foncière se pose avec acuité avec une forte dose d'exclusion des femmes.

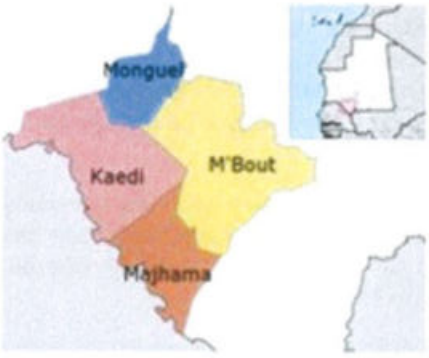

Aperçu de la carte du Gorgol

Avec une densité de 24,7 habitants /Km2, la wilaya est habitée par 52,2% de femmes selon le RGPH de 2013. Deux principaux types de cultures y sont pratiqués : la décrue dans walo et la culture sous pluie dans le Dieri. Il faut noter que si les terres du walo sont soumises au régime familial d'exploitation avec des grands propriétaires terriens, celles du dieri se dédouanent de cette contrainte exclusive.

Deux grands périmètres à Kaédi

Après les années de grande sécheresse qui ont posé d'énormes problèmes de résilience aux populations, l'Etat, avec les opportunités de l'organisation de la mise en valeur du fleuve Sénégal (OMVS), a engagé des aménagements agricoles pour la riziculture sur des terres du walo. Le Périmètre Pilote du Gorgol (PPGI) a vu le jour en 1977 avec une superficie 700 hectares. Vingt ans après, le PPGII de 1188 fut aménagé.

Autres périmètres

A côté de ces grandes réalisations, suivront le barrage hydro-agricole de Foum Gleita dans la Moughataa de M'bout, Maghama décrue et l'érection d'une multitude de petits périmètres villageois ou privés, tous destinés à la production vivrière.

Périmètre	Surface (Ha)	Nombre de coopératives	Nombre de femme	
			Exploitante	Présidente de coop
PPGI	700	30	0	0
PPGII	1188	23		

Source : **SONADER**

Périmètres exclusivement gérés par des hommes

Toutes les coopératives issues de ces grands périmètres (PPGI et PPGII) sont gérées par les hommes. Aucune femme n'est présente dans la cellule de base (coopérative) et encore moins dans la fédération. Au niveau des périmètres villageois, la configuration ne change pas, elle devient même pire en milieu rural ou la persistance du patriarcat mêlé à l'analphabétisme et à l'ignorance des droits par les femmes, se pose beaucoup plus contrairement au milieu urbain ou semi urbain.

Selon une étude menée par la banque mondiale sur la question foncière en septembre 2015, les titres de propriétés désagrégés par sexe du propriétaire donnent les résultats suivants dans le Gorgol : sur un total de 897 hommes, 97,3% ont pu s'offrir un titre contre 2,7% de femmes sur un total de 25.

Nom de Famille Diagana

Prénom Seybane Sidi

Profession Professeur / Journaliste

Parcours en bref

Titulaire d'un Bac scientifique (série science de la nature) je suis inscrit à l'Ecole Normale Supérieure (ENS) de Nouakchott en filière Physique chimie après quatre années d'étude, sanctionnées par le certificat d'Aptitude à l'Enseignement Secondaire. Comme professeur, j'ai enseigné cette discipline dans les établissements secondaires de 1989 à 2015, avant de continuer comme formateur en mathématique à l'Ecole Normale des Instituteurs de Kaédi jusqu'aujourd'hui.

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Accès des femmes à la propriété foncière au Gorgol : les coutumes contredisent les lois

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

http://www.lereflet.net/mauritanie-droits-femme-acces-foncier/

Pourquoi le journalisme ?

Le journalisme est venu comme pour conforter ma passion de communication fondée sur la lecture et l'écriture. Lors d'une rencontre fortuite avec feu Habib o Mahfoud Directeur du journal "le calame -, il me proposa comme correspondant du journal dans la wilaya du Gorgol. Cette accréditation pour un grand journal m'enthousiasmait certes mais aussi était pour moi un défi immense d'autant que je n'avais jamais bénéficié ni de formation ni de juridique encadrement dans le domaine. Grâce au soutien de toute la rédaction de l'époque j'assure et assume cette tâche depuis 2000. L'incursion dans ce domaine m'a fait découvrir un autre univers coloré des faits de société et des questions de développement, toute chose qui me positionne comme témoin d'évènements dans l'espace Régional.

Au plan national, et à la même période, sur les 27 000 titres enregistrés au niveau de la Direction Générale du domaine et du patrimoine de l'Etat au ministère des Finances, seulement 2146 soit un peu moins de 8% sont détenus par des femmes. Cette proportion avoisine moins de 5% pour les terres de la vallée, y compris le Gorgol.

Le Forum national de défense des droits humains (FONADH) et le réseau des organisations pour la sécurité alimentaire (Rosa) ont respectivement introduit 160 et 111 dossiers de coopérative des femmes aspirant à la propriété foncière entre 2016 et 2019. Ces dossiers restent bloqués au niveau de la Moughataa (préfecture) de Kaédi.

Persistance des pratiques coutumières

L'exploitation de ces surfaces aménagées est accompagnée d'un autre type d'organisation nouvelle, jusque-là ignorée par des exploitants habitués au genre familial. Cette organisation est fondée sur la mise en place des coopératives même si par ailleurs, l'attribution des terres après aménagement s'est inspirée de la notion de « propriétaire terrien », survivance du droit coutumier qui prive d'avance les femmes de l'accès et de la sécurisation foncière.

Ce droit est devenu aujourd'hui caduque au regard de l'ordonnance N°83-127 du 05 juin 1983 portant réorganisation foncière et domaniale qui dispose en son article 3 que « le système de la tenure traditionnelle du sol est aboli ». Des pesanteurs sociales ralentissent fortement l'application de cette loi. Et, la non-effectivité des décrets d'application y afférant rend encore plus complexe la gouvernance foncière.

Même si au plan juridique aucune mesure ne limite l'accès des femmes à la propriété foncière, la tenure traditionnelle demeure encore un levier de domination, qui continue de prospérer en raison des facteurs entre autres liés à l'accès limité des femmes à l'information sur le processus d'acquisition de la propriété foncière. La discrimination persiste parce que les coutumes sont encore plus fortes que les lois.

Les femmes ignorent les dispositions modernes. Les détenteurs des terres, milieu rural, continuent de croire que leur « patrimoine foncier » reste en l'état au regard du principe de lignage corroboré par des considérations coutumières loin d'être inclusives, mais, encore entretenues et vivaces dans les esprits.

Ces pratiques ne sont pas justifiables par la charia qui leur oppose un argumentaire religieux consolidé par les différentes sources, dont les hadiths.

Les changements attendus dans la féminisation de l'accès à la terre, assortie de propriété, sont loin de se réaliser. Dans la plupart des cas où les femmes mènent les activités, les terres sont données par les hommes sans aucune forme juridique ou prêtées par une bonne volonté.

La coopérative de woloum Néré, une commune située à 25 kilomètres à l'ouest de Kaédi, illustre bien ce caractère aléatoire car une superficie a été donnée de manière verbale aux femmes.

Les coopératives comme alternative ou voie de recours ? Les femmes sont absentes sur les grands aménagements. Elles sont cependant très remarquées par leur dynamisme dans la mise en place des coopératives féminines beaucoup plus orientées vers la culture maraichère. Elles s'y activent pour valoriser les petites surfaces mises à leur disposition comme on en trouve le plus souvent sur un pan des périmètres aménagés aussi bien au PPGI à

Kaédi ou sur le périmètre de 100 hectares de Bélinabée (village situé à moins de 10Km de Kaédi) ou elles n'exploitent que 3 à 5 hectares en culture maraichère. Une manière de contourner l'accès individuel à la propriété foncière et les entraves qui y sont liées.
6000 coopératives féminines.

Selon le Délégué Régional du Ministère du développement Rural au Gorgol, Dah Ould Zerough, le recensement des coopératives effectué en 2015 montre que 6000 coopératives féminines sont enregistrées au niveau de la délégation régionale et qui viennent s'ajouter à celles agréées à la coordinatrice régionale du MASEF (ministère de l'Action Sociale, de l'enfance et de la famille) qui s'élèvent à 1102.
La ruée des femmes vers cette activité est une réponse à l'exclusion totale dont elles sont victimes et constitue dans une certaine mesure, une alternative de moindre mal pour accéder au foncier en privilégiant le collectif par rapport à l'individuel. Malgré ce cheminement qui leur ouvre une soupape de respiration face aux résistances, jamais, elles ne sont au bout de leur peine pour sécuriser leurs terres.

A défaut de pouvoir se procurer une propriété foncière, le Ministère du développement rural a mis en place une procédure de facilitation qui met l'accent sur des critères dont le principal est l'attestation d'une autorité locale qui garantit que la zone d'exploitation ne souffre d'aucun litige. Un recours pour accéder à la culture de la terre faute de trouver mieux mais qui s'avère en même temps un filtre pour que ces coopératives soient éligibles. Cette activité qui est un recours faute de trouver mieux, ne satisfait point l'ensemble des coopératives soutient le délégué régional. Une seule coopérative qui excelle dans l'exploitation de la patate douce située dans la commune de lahrache, Moughataa de Mbout, précisément dans la localité de Legreavatt, a pu se détacher du lot.

Des jardins partout

Nonobstant les limites causées par, entre autres difficultés, l'absence d'investissement, le manque d'approvisionnement en eau, pour certaines coopératives, les problèmes de constitution, d'organisation et de gestion pour d'autres, la hausse du nombre de terrains à usage maraîcher dans tous les quartiers de la ville de Kaédi tout comme dans toutes les communes et agglomérations reste visible. Malgré l'existence des procédures qui encadrent la gestion de la question foncière, son accès pour les femmes demeure encore timide, voire inexistant.

En effet, selon le premier article de l'ordonnance citée plus haut « la terre appartient à la nation et tout mauritanien, sans discrimination peut en se conformant à la loi, en devenir propriétaire, pour partie » donc à priori, aucune disposition juridique ou statutaire ne prive la femme de la propriété foncière, et mieux l'Etat reconnait et garantit la propriété foncière privée.

Malgré tout, les femmes sont exclues de la propriété foncière. Même en cas de décès d'un chef de famille, la partie de l'héritage portant sur la terre cultivable revient exclusivement aux hommes.

Blocages administratifs et confusions

En Mauritanie, la gouvernance foncière reste tributaire de l'absence de clarification des responsabilités au plus haut niveau de l'état. En effet si l'on assiste aux différentes dénominations des ministères, l'on constate qu'en matière de gestion foncière, le flou subsiste surtout au sujet de transfert de compétence. Car à une certaine époque, le ministère des finances s'occupait de l'attribution des terres tandis que le ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire s'occupait de leur gestion.

De nos jours d'autres ministères comme celui du développement rural et de l'intérieur principalement interviennent dans l'attribution des terres. Comme si le mépris s'abat sur la question foncière, le cadre institutionnel officiellement couvert par la Direction Générale des domaines et du patrimoine de l'Etat souffre du mécanisme de décentralisation et de proximité lié à l'inexistence dans la région du Gorgol de ses principaux services de cadastre, des affaires domaniales, de la conservation de la propriété foncière et de coordination de structures régionales comme le service régional chargé du foncier, qui jouait tout au moins le rôle d'interface entre les détenteurs du pouvoir et ceux du droit.

Toutes choses qui ne font qu'amplifier les difficultés liées à la gouvernance foncière qui se traduisent aussi bien au niveau urbain que rural par des occupations illégales voire d'usurpation sources de conflits. Toutefois, on note dans les organes de gestion domaniale en zone rurale que les commissions foncières de la Wilaya et de la Moughataa respectivement présidées par le Wali et le Hakem existent et font office d'organe de gestions collégiales des terres domaniales.

Malgré l'existence de ces instruments au plan régional et départemental, au-delà des considérations tentaculaires de la gestion du patrimoine foncier, force est de constater chez les autorités administratives locales une certaine méfiance dans le traitement de la question foncière. Selon l'ONG FONADH partenaire d'OXFAM, qui intervient depuis 2016 sur la question foncière dans les communes de Kaédi, Nére Walo, Lexeiba et Djeol, sur plus de 134 demandes de régularisation introduites par les femmes en coopérative auprès de la Moughataa, aucune n'a abouti.

Dossiers bloqués

Le même son de cloche est repris par l'antenne locale du Réseau des ONG sur la sécurité alimentaire (ROSA) qui met en œuvre depuis juillet 2019 le projet intitulé « Justice sociale et résilience à travers la réduction des inégalités en Mauritanie » sur financement d'OXFAM et la coopération espagnole. Dans ses démarches de sensibilisation pour accompagner les femmes dans l'exercice de leur droit en matière de propriété foncière, cette structure a enregistré 111 dossiers dont 28 traités et soumis à l'appréciation de l'administration départementale. Aux dernières nouvelles, les dossiers ne sont pas transmis sous prétexte qu'une nouvelle loi est en cours d'élaboration. Il parait donc évident que dans un domaine aussi vital qui concerne des milliers de citoyens, le cafouillage administratif édulcoré par un habillage juridique laisse trop de place à l'interprétation approximative des lois. L'acquisition de la propriété foncière reste également plombée par la non-traduction dans les faits du document sur les procédures d'obtention du titre foncier dont toutes les étapes et démarches sont codifiées, et avec toutes les conditions juridiques et administratives requises.

L'existence des instruments

Les femmes exclues de l'héritage foncier.

L'héritage du patrimoine foncier est d'ascendance patriarcale dans les sociétés négro africaines de la vallée, donc tributaire de la famille dont les seuls représentants sont les hommes. La femme, même membre de la famille, est tenue à l'écart du bien foncier malgré la charia qui lui confère une partie de l'héritage. L'ancrage de cette pratique ancestrale, silencieuse continue à faire des victimes au sein de la gent féminine.

Début de contestations

Une situation de plus en plus décriée par les femmes, aidées en cela par les nouvelles politiques foncières mises en œuvre par l'Etat d'une part et d'autre part par le courant mondial nourri par les ONG et d'autres structures qui font de l'autonomisation de femme un argument clé de droit.

Abdel Aziz Ould Ghoulam

Le mariage des enfants : un avenir coincé entre l'enclume de la tradition et le marteau du besoin

"J'étais une élève polie, raconte la victime (la sœur de Babettan). J'étais en sixième année du primaire, je rêvais de devenir directrice ou ministre, mais mes rêves et mes aspirations se sont évaporés lorsque le destin a fait entrer dans ma vie ce jeune homme (mon cousin) qui m'avait demandé en mariage. Ma mère avait refusé, mais mon père (paix à son âme), par peur d'un soi-disant scandale, était déterminé à me marier. Mes rêves s'étaient alors transformés en cauchemars et j'étais entré en conflit avec mon mari, qui était au chômage. Il m'avait alors divorcé et je me suis retrouvée avec des enfants pour retourner chez mon père". "Après le décès de mon père, poursuit la sœur de Babettan, je ne supportais plus d'aller à l'école parce que j'ai perdu mon soutien (mon père). Je me suis mariée alors à un autre homme, qui m'avait fait souffrir. J'étais également entrée en conflit avec lui et je demeure encore dans le tourbillon de ce conflit. "

Ce témoignage émouvant de l'une de ces filles victimes (Babettan et ses deux sœurs) révèle un malaise profond dans la société. Le mariage des mineurs apparaît comme un comportement social inquiétant, dicté par les coutumes et les traditions, adoptant la pratique de l'engraissement des jeunes filles,"Leblouh", pour accélérer chez-elles une à manier la plume". Pour la sagesse populaire :" De sa demeure à sa tombe, voilà toute la vie d'une femme."

"L'important, dit-on, c'est qu'elle grandisse physiquement avant que ses dents ne poussent".

Un tenant de la littérature populaire disait d'une jeune fille nommée Temmou : "Sa croissance corporelle a été achevée bien avant que ses dents ne poussent."

Avec la prise de conscience, la prévalence de l'intérêt et sous la pression de la mode, la mentalité d'obésité a changé, elle n'est donc plus une exigence mais est devenue un comportement répréhensible. Cependant, le mariage des mineurs demeure en lui-même une finalité pour ses défenseurs. Le cas de la jeune fille Tahya, mariée à l'âge de 12 ans alors qu'elle était en troisième année élémentaire, est édifiant. Quatre mois après son mariage, elle est tombée enceinte et a donné naissance à un enfant. Maintenant, elle est de nouveau enceinte de sept mois. Elle essaie de suivre les cours avec le soutien de son frère et de sa mère, qui l'aident à réviser ses leçons pour se préparer au collège. Mais elle ne sait pas quel sort lui réserve encore le destin.

Le souci de se conformer à la tradition impose à cette mère d'exposer sa fille unique aux affres du mariage précoce, sans se soucier de son avenir, de son abandon scolaire, de son immaturité à la grossesse, ni de sa capacité à gérer une famille.

La victime, Tahya, une jeune fille à la fleur de l'âge, qui a grandi choyée par son père et qui ne s'intéressait qu'à ses études. Du fait du poids des traditions et des contraintes de la nécessité, le destin l'a tirée du monde de l'enfance pour la jeter dans un autre monde auquel elle n'était pas préparée, le monde de la maternité qui a rapidement brisé ses rêves et ses espérances d'avenir. Un mariage précoce qui va transformer sa vie en cauchemar. Très chouchoutée qu'elle était par son père, elle vivra l'humiliation et la faiblesse du fait des caprices sexuels d'un mari qu'elle n'aime pas et qu'elle n'a jamais choisi. C'est ainsi que l'espoir d'un avenir radieux se dissipe pour céder place à un sombre destin, fait de dangers et de chocs que ni le corps, ni l'âme de cette jeune fille ne sont préparés pour absorber.

90 cas de litiges familiaux, principalement dus au mariage précoce

Pour changer la mentalité, des voix militantes rejetant le mariage des mineurs se sont élevées de façon continue, avec un mouvement dirigé par des organisations de défense des droits des femmes dans le pays. Ce mouvement Exige la criminalisation de ce phénomène, devenu un cauchemar et une menace pour l'avenir des jeunes filles, favorisant le phénomène récurrent d'abandon scolaire, en particulier dans les milieux les plus fragiles.

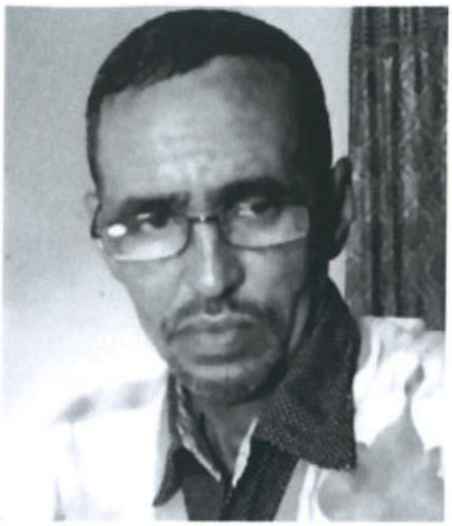

Nom de Famille

Ghoulam

Prénom

Abdel Aziz

Profession

Enseignant et écrivain journaliste

Parcours en bref

+ Enseignement fondamental en 1991
+ Rejoins-les médias/le journalisme en 2005
+ J'ai fondé L'agence de presse Al-Bacham en 2013

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Le mariage des enfants : un avenir coincé entre l'enclume de la tradition et le marteau du besoin

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

http://elbecham.info/node/12526

Pourquoi le journalisme ?

J'ai d'abord choisi la profession de journaliste comme un centre d'intérêt, une fascination, considérant que c'est une profession qui traite des questions de patriotisme, qui révèle la vérité, dirige la société, éclaire l'opinion publique et fait entendre la voix des opprimés et des affligés.

C'est une profession d'ennuis dont les auteurs versent des larmes à travers des plumes libres ; un travail à travers lequel, je me vois lorsque j'écris pour l'opinion publique et aborde les questions de droits de l'homme, et dénonce les mauvais comportements.

La Coordonnatrice régionale pour l'enfance et la famille : « Il existe aujourd'hui des stratégies efficaces contre le mariage des enfants »

La coordinatrice régionale pour l'enfance et la famille au niveau du Brakna, Toutou Mint Yakoub Ould Abdoullah, voit que le phénomène du mariage des enfants, ou ce que l'on appelle localement le mariage des mineurs, est un pratique fréquent en raison des traditions sociales séculaires répandues à grande échelle. Ceci se manifeste à travers des taux élevés de décrochage précoce des filles, affectant négativement leur santé. Ce qui a provoqué une augmentation du taux des décès maternels d'une part, et des charges économiques que la fille et sa famille ont du mal à supporter d'autre part. Cette situation a engendré une élévation du taux de divorce, celui-ci étant pourtant, aux yeux de Dieu, "la plus méprisable des choses légales". Les conflits familiaux se multiplient ainsi que le nombre de femmes exigeant une pension alimentaire pour leurs enfants, ce qui n'était pas sans conséquences directes sur les jeunes filles et sur l'environnement de leurs familles. "C'est pourquoi, ajoute la Coordinatrice, il existe aujourd'hui des stratégies efficaces contre le mariage des mineurs, des mesures qui incluent la sensibilisation et exigent l'activation du code du statut personnel pour enrayer ce phénomène." "Et en termes de chiffres, dit la Coordinatrice Toutou, au niveau de la cellule des conflits familiaux, nous avons reçu au cours de l'année 2019 environ 90 conflits familiaux, principalement en raison d'un mariage précoce".

"Très souvent, pour certains de ces conflits, nous arrivons après que la femme a passé une bonne partie de sa vie dans cette situation, poursuit la Coordinatrice, car lorsque nous demandons le certificat de mariage, nous remarquons que la jeune fille s'était mariée de manière précoce. Mais de grands espoirs sont portés sur la loi sur le Genre, ou ce que l'on appelle communément Loi contre la violence à l'égard des femmes"

Le directeur de l'école 1 d'Aleg, Elmoustapha Ould Elhaj.

Dans le même contexte, le directeur de l'école 1 d'Aleg, Elmoustapha Ould Elhaj, souligne que parmi les facteurs qui amplifient le décrochage scolaire, il y a le phénomène du mariage précoce. Des chercheurs en éducation ont révèlent que la jeune fille qui se marie très tôt, avait de fortes chances d'abandonner très tôt l'école, "car elle perd souvent son soutien, affirme le directeur de l'école 1 d'Aleg, M. Elmoustafa Ould Elhaj, qui s'explique dans une interview exclusive accordée au site d'information Al Bacham : "Le taux d'abandon scolaire des filles mineures dans les milieux ruraux en raison de ce phénomène est inquiétant, car il atteint 70%, tandis que dans les milieux urbains, il est de 20%".

Le cas du mariage de la jeune Tahya est très suspect, malgré que sa mère le regrette et qu'elle et son frère entourent la jeune fille de tous les soins, après avoir pris conscience de la gravité de la situation. En raison de ses répercussions psychologiques et sociales, la jeune fille est souvent forcée d'abandonner l'école. Il s'agit en particulier des jeunes filles entre 15 et 16 ans. Cette pratique était auparavant très répandue, a été atténué par les efforts de sensibilisation et de prise de conscience qui ont prévalu récemment concernant les méfaits du phénomène du mariage des mineurs.

« Notre espoir est grand quant à la Loi contre la violence à l'égard des femmes »

La parlementaire Lalla Mint M'bareck estime que le mariage des mineurs n'est pas défendable, pas même par la loi sur le code du statut personnel, qui stipule que tout mariage d'une mineure visant à s'acquérir des avantages matériels, au mépris de l'intérêt supérieur de cette mineure, est passible de sanctions. "Nous fondons de grands espoirs, affirme la parlementaire Lalla Mint M'bareck, sur la Loi sur le Genre, ou ce que l'on appelle Loi contre la violence à l'égard des femmes, cette loi qui avait été présentée deux fois au Parlement, avant d'être renvoyée pour amendements". "Cette loi, dit Mint M'bareck, accordera de nombreux avantages aux femmes en général et aux mineures en particulier".

"Le gouvernement mauritanien, déclare Mint M'bareck, avait promulgué la loi n ° 52/2001 du 15 août 2001, portant code du statut personnel, qui comprend 314 articles sur le statut personnel. L'article 6 du code du statut personnel en Mauritanie détermine l'âge légal du mariage à 18 ans". Cependant, la loi mauritanienne accorde des exceptions aux parents, pour marier leurs filles bien avant cet âge.

"Mais les Organisations de défense des droits des femmes dans le pays réclament la nécessité de reconsidérer cet article dans lequel elles voient une brèche que certains parents exploitent souvent pour échapper à la sanction", selon la présidente de l'Association mauritanienne pour l'enfance et l'amitié pour le développement, Nafissa Mint Lemrabott.

Enfance usurpée : témoignages sur la profondeur d'une plaie : Babettan sort de son silence

Malgré les efforts de sensibilisation pour relever les défis qui pèsent sur la vie des filles mineures et pour changer les mentalités, la vie des trois jeunes élèves s'est transformée en enfer.

Les trois jeunes filles (Tahya, Babettan et leur sœur) sont victimes d'une pratique traditionnelle, les faisant basculer du monde de l'innocence, où elles attendaient un avenir radieux, vers un monde tragique, fait de chocs et de crises issues des influences du passé et des contraintes du besoin. Des jeunes filles qui abandonnent l'école, des mères qui regrettent leurs décisions. De mineures innocentes qu'elles étaient, ces jeunes filles ont aujourd'hui des enfants qui ont presque leur âge. Elles vivent un conflit familial avec leurs maris du fait de l'écart d'âge qui les séparent. Leur rêve de constituer un foyer éclate en divorce et elles retournent au domicile familial pour alourdir le fardeau avec des nourrissons et des enfants en âge de sevrage.

Ainsi, commence pour ces jeunes filles une cascade de déceptions : le rêve des études accomplies se dissipe avec le décrochage scolaire. Les séparations brutales créent des conflits familiaux en spirale. Et le fardeau de nouveaux enfants restés sans soutien achève ce tableau d'une réalité qui ne finit pas de noircir, et d'une blessure que la succession des jours et des nuits ne fait que raviver.

La victime Babettan raconte la tragédie qu'elle a vécue elle et sa famille, portant son nouveau-né lors d'une réunion avec elle aux côtés de sa mère Zeinab. Elle raconte en dialecte local : "Je vous avais demandé de ne pas me marier, mais vous ne m'avez-pas écoutée. Vous avez gâché mes études et mon avenir pour une chose sans importance. Je vous l'avais dit, les hommes ce n'est que des problèmes". Elle ajoute qu'elle étudiait elle et ses sœurs à l'école primaire et qu'elles étaient brillantes. Mais leur père avait décidé de les marier à leurs cousins qui, de plus, étaient au chômage.

Leur vie avait rapidement changé pour devenir une blessure profonde qui prendra du temps pour guérir, car elles n'ont pas pu continuer à étudier en raison de la grossesse et des pressions des maris. Elles sont entrées en conflit avec leurs maris, ce qui avait conduit à leur divorce et à leur retour à la maison parentale. Leur mère Zeinab était devenue veuve après la mort de leur père qui était leur seul soutien. Elles sont alors revenues, portant des enfants pour chercher un nouveau moyen de survie. Menant une vie telle celle de Sisyphe, faite de tragédie et de supplices interminables.

De l'espoir aux souffrances

La mère des jeunes filles victimes (Babettan et sa sœur) raconte le vécu de ses filles. Zeinab qui semblait fatiguée et qui avait le cœur serré raconte en pleurant : "Mes filles étudiaient à l'école primaire, elles ont toujours été brillantes et je n'avais jamais pensé les marier car un avenir lumineux se dessinait pour elles devant moi à chaque fin d'année, lorsqu'elles m'apportaient leurs résultats. Mais je ne pouvais imaginer ce que le destin me cachait lorsque leur père avait insisté pour les marier avec leurs cousins. L'espoir s'était alors transformé en douleur suite aux conflits familiaux et à la précarité des conditions de vie. Avec la mort de leur père qui les soutenait, je suis devenue veuve au chômage. C'est ainsi que mes filles avaient été divorcées et étaient revenues à la maison portant leurs enfants. La charge s'était donc multipliée sur moi et il n'y avait personne pour m'aider".

Du point de vue de la religion, on vante les vertus du mariage, lorsque l'appel divin le requiert à la puberté. Avec l'intention de la multiplication du nombre des croyants. Comme l'y invite le prophète Mohamed (PSL) : "O jeunes gens, quiconque en a la capacité, doit se marier." Ou encore quand il ordonne : " Mariez-vous, multipliez-vous, car par votre nombre, je rivaliserai avec les autres nations, le jour de la résurrection".

L'imam Edenne Ould Elbar fait savoir que la loi islamique est venue pour préserver l'espèce humaine et organiser sa vie. S'il est donc prouvé par un médecin juriste musulman après des tests et des analyses, que le mariage d'une mineure a des méfaits sur elle, alors la charia s'en tient à son avis. Car la Charia est venue pour préserver la vie humaine.

Le dilemme du mariage précoce : la dualité droit musulman-droit positif

L'imam ajoute que les critères religieux qui devraient servir de base pour le choix des conjoints avaient été bien révélés par le Messager de Dieu (PSL), aussi bien pour l'homme : "Si vous êtes satisfait de la religion d'un homme ainsi que de sa moralité, alors acceptez-le comme époux, faute de quoi vous créez des conflits entre les humains et une grande corruption sur terre." , que pour la femme : " Une femme doit être choisie comme épouse pour les trois raisons suivantes: pour sa pieuté, sa beauté ou pour son rang social. Optez pour la pieuse, car c'est le meilleur choix."

Et par référence à la religion, dit l'Imam, Ibn Ichaar affirme que les conditions de responsabilité à partir desquelles Dieu commence à juger le jeune homme ou la jeune femme comptables pour leurs actes, sont : la capacité de discernement, la menstruation ou la grossesse, l'apparition du sperme, la pilosité ou alors l'âge de 18 ans révolus.

L'Imam montre que le prophète (PSL), conseille, en plus de son Hadith incitant au mariage, que quiconque aborde le mariage, doit le faire avec l'intention de perpétuer la communauté des croyants : "O jeunes gens, quiconque en a la capacité, doit se marier." Tel est l'appel du messager de Dieu (PSL). Toutefois, le contenu de cette notion de "capacité" demande encore à être suffisamment clarifié de la part des érudits ainsi que des médecins.

"La réponse finale, dit Edenna Ould Elbar, Imam de l'ancienne mosquée de la ville d'Aleg, en ce qui concerne l'interdiction ou non du mariage des mineurs, elle tient à l'avis du médecin juriste musulman et digne de confiance". L'intention qui devrait accompagner le mari et la femme dans leur décision du mariage, devrait être en premier lieu le souci de se conformer à de l'ordre du Messager de Dieu (PSL) : " ô jeunes gens, quiconque en a la capacité, doit se marier, car cela aide à mieux contrôler élans, et quiconque n'est pas capable de le faire, doit alors jeûner, car le jeûn favorise l'abstinence". Cette intention, si elle est observée, est un gage de succès du mariage.

S'agissant de la dimension sanitaire, la députée Lalla Mint M'bareck affirme en tant que sage-femme, que le mariage d'une mineure peut l'exposer à de nombreux problèmes. Car son corps et ses membres sont encore en pleine croissance, ce qui l'expose à de nombreux risques associés à la grossesse tels que l'anémie, l'hypertension artérielle entre autres difficultés. Le bassin étant encore en phase de croissance, ne correspond pas au poids du fœtus, ce qui peut entraîner des césariennes et des fistules obstétricaux.

Ahmed Cherif Ould Ahmed Mahmoud, gynécologue au centre médical d'Aleg, déclare : "Le mariage d'une mineure est une usurpation de son enfance et peut lui causer de graves troubles psychiques".
Pour clarifier les répercussions psychologiques et les risques sanitaires que provoque le mariage des jeunes filles, le gynécologue Ahmed Cherif Ould Ahmed Mahmoud affirme : "La privation de l'enfance chez la jeune fille mineure se traduit par des complexes psychiques, en particulier lors du mariage des moins de 18 ans. Cela se traduit par un traumatisme et des complexes psychiques qui se reflètent dans le comportement de la jeune fille qui a été forcée au mariage, alors que sa croissance mentale et organique n'est pas encore achevée. "Le mariage précoce de la jeune Tahya constitue un danger pour sa vie, déclare D. Ahmed Cherif, car elle fait face à des complications obstétriques, qui entraîneront une césarienne exposant le fœtus à des malformations congénitales, provocant des maladies cancéreuses dans l'utérus par le biais de ce qu'on appelle la grossesse en grappes."

Dans le même contexte, la présidente de l'Association mauritanienne pour la promotion de la famille, de la santé et de l'environnement, Mme Aminetou Mint Elmaouloud, dénonce fortement le mariage de la jeune fille Tahya, expliquant qu'il s'inscrit dans le cadre des pratiques négatives inacceptables et motivées principalement par l'obtention d'avantages financiers de la part de la famille. Il n'est pas dans l'intérêt de la jeune fille d'épouser un homme sous les contraintes du besoin, alors qu'elle n'est pas préparée à la grossesse et à la procréation. Mint Elmaouloud ajoute que ces jeunes mineures, qui ont-elles-mêmes besoin d'éducation et de protection, se trouvent d'un coup, à jouer un rôle de mère protectrice pour des enfants dont elles ne sont pas éloignées d'âge.

En plus, elles entrent en conflits avec des maris avec lesquels elles ont souvent une grande différence d'âge. Et conformément à une tradition séculaire, qui interdit d'interférer entre époux, si ce n'est pour les rapprocher, ces jeunes filles mineures et inexpérimentées, sont ainsi laissées sans soutien. La tragédie des jeunes filles mineures se trouve alors exacerbée par le fait que les prescriptions, soi-disant religieuses approuvant le mariage précoce, contrastent souvent avec les priorités sanitaires et juridiques.

Statistiques, graphiques, données et chiffres dans la wilaya du Brakna

L'orientation du gouvernement mauritanien, des acteurs privés et des partenaires au développement pour réduire le phénomène du mariage des mineurs et pour lutter contre la violence à l'égard des femmes, nécessite d'abord d'identifier le risque ciblé à cet égard, sur la base des données obtenues pour déterminer les spécificités du phénomène. Dans ce contexte, des données concordantes indiquent que le mariage des jeunes filles mineures se trouve répandu dans les zones scolaires les moins favorisées. Le taux d'abandon scolaire des jeunes filles mineures en raison du mariage précoce dans les zones rurales est de 70%, tandis que leur taux d'abandon atteint 25% en milieu urbain.

En ce qui concerne les statistiques sur la santé de la reproduction, le Dr / spécialiste du département d'obstétrique à Aleg dit que sur 5 à 6 femmes enceintes, il y en a au moins une qui fut mariée à un âge mineur. La porte-parole du département santé de la reproduction, la sage-femme Lalla Mint M'bareck, affirme que cette tradition du mariage forcé est plus répandue dans les zones isolées et non scolarisées, en particulier dans les localités de Mal et de Djelwar.

En ce qui concerne les statistiques des conflits familiaux, la coordination régionale de l'enfance et de la famille à Aleg révèle que le nombre de conflits familiaux enregistrés cette année à Aleg a atteint environ 90 cas, dont la plupart étaient le résultat d'un mariage précoce.

A Aleg la présidente de l'association mauritanienne pour la promotion de la famille, de la santé et de l'environnement Mme Aminetou mint maouloud indique ; que le phénomène est plus répandu dans les quartiers précaires en raison de la pauvreté et de l'analphabétisme

Graphique : déperdition scolaire des filles dans la willaya du Brakna, à cause du mariage précoce

Le mariage des mineurs demeure une pratique enracinée dans les traditions, avec ses répercussions négatives sur le tissu social, malgré les exigences de la mondialisation et le besoin de se conformer aux objectifs du Millénaire. Le tout dans une perpétuelle dualité : religion-droit positif. Alors même que les deux points de vue religieux et légal divergent sur cette pratique traditionnelle qu'est le mariage précoce, il existe un troisième point de vue auquel on peut se référer pour réduire l'écart entre les deux théories. Il s'agit de la perspective sanitaire, qui révèle au grand jour les conséquences négatives de ce phénomène. Mais un tel compromis exige pour être mis en œuvre une certaine force de volonté.

Sur la base des avis de spécialistes et des partenaires au développement, concernant les manifestations de ce phénomène et ses répercussions, il est possible d'envisager un compromis pour limiter la propagation de ce phénomène. Il s'agit notamment d'élaborer une politique orientée vers les programmes de développement pour lutter contre l'injustice et la pauvreté, notamment dans les zones les plus vulnérables. L'amélioration des revenus des familles pauvres, le soutien à la scolarisation dans les zones fragiles et la construction d'infrastructures scolaires équipées et pourvues d'un personnel enseignant hautement qualifiés. Entreprendre une campagne de sensibilisation et d'évaluation du niveau de mise en œuvre des stratégies susmentionnées, dans les zones vulnérables, pour lutter contre l'abandon scolaire dû au mariage. Établir une concertation avec les universitaires et les Imams pour émettre une fatwa qui concilie les deux points de vue : religieux et légal, en promouvant une troisième voie : celle des priorités sanitaires.

Nom de Famille | **Prénom** | **Profession**

Diop | Daouda Abdoul Kader | Journaliste

Parcours en bref

+ Correspondant Eveil Hebdo en 1992-1996 dans la région de l'inchiri,
+ Pigiste au Calame 1996 2000,
+ Membre de la rédaction du Quotidien de Nouakchott 2008-2013,
+ fondateur du mensuel régional Le Terroir Ngenndi au Brakna (la vallée) 2013 à nos jours,
+ Partenaires des radios communautaires Cas Cas Fm, Demette Fm et la chaine de télévision 2STV à Boghé

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Cheikh Tahar, un paysan engagé

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

http://cridem.org/C_Info.php?article=733867

Pourquoi le journalisme ?

Très passionné dès mon bas âge je l'ai épousé dès 20 ans. Souci surtout de lutter contre l'injustice sociale

« Il a côtoyé les organisations de droits de l'homme auprès desquelles il a appris comment se défendre »

La vie de Tahar n'a pas été facile. Né à Bour-Diéri, à proximité de Darel Barka, il est parti étudier le coran à Boutilimit, à l'âge de 11 ans. Il lit et écrit l'arabe, et a une parfaite maîtrise du hassaniya. En 1989, alors qu'il était revenu au village pour aider ses parents dans l'élevage du troupeau, des évènements douloureux éclatent entre la Mauritanie et le Sénégal. La famille est forcée à l'exil, et Tahar la suit. Sur place, il va s'initier à l'alphabet pulaar, langue qu'il enseignera plus tard à Lobodou et Thiélaw (Mauritanie), après son retour d'exil. Il est membre de plusieurs organisations de la société civile locale. Selon M. Amadou Tidjane Kane, maire de la commune de Darel Barka, c'est l'expérience de la déportation qui a formé sa personnalité.

« Très jeune, Tahar a perdu son père avec qui il avait été déporté en 1989, abandonnant leur terre, eux qui se considéraient intouchables. Il revient au pays très agité et marqué par la déportation, période durant laquelle il a côtoyé les organisations de droits de l'homme auprès desquelles il a appris comment se défendre ».

De retour à Bour-Diéri, il exploite les terrains de culture de la famille ; une superficie estimée à six hectares, le rendement de son champ cette année a atteint 2,5 tonnes. Le mil très blanc déposé sur une grande bâche forme un tas élevé. Sans compter les rendements en graines de niebbé et en aliments de bétail, feuilles de niebbe et tiges de mil.

« Si l'Etat Mauritanien nous soustrait cette ressource, source de vie de plusieurs milliers de personnes et de bêtes y compris des bovins et des camelins venus de toutes les régions, comme vous le constatez vous-même, nous sommes en droit de nous opposer à sa décision », affirme Cheikh Tahar, avec calme. "Cette ressource essentielle est générée par la terre de Karawlatt", martèle Tahar. « Depuis 2010, le service départemental de l'agriculture n'a plus effectué de visite dans la cuvette ». Cette affirmation est, en partie, corroborée par les propos de l'inspecteur départemental de l'agriculture selon qui son service n'a pas mis pied à Karawlatt depuis au moins cinq ans.

Ousmane Mamadou Diop

Droits des migrants : Les travailleurs saisonniers au Trarza

Au sud-ouest de la Mauritanie, Rosso est une place forte de la filière agricole mauritanienne où certains migrants s'arrêtent ponctuellement pour des raisons économiques. Maliens, Sénégalais, Gambiens ou Guinéens (Conakry et Bissau), ils sont des centaines à travailler parfois dans des conditions difficiles. Comme les hirondelles, ils perçoivent leur migration comme temporaire. Ils font de nombreux allers-retours selon les saisons pour "réinvestir" ou "manger" dans leur pays d'origine l'argent durement gagné en Mauritanie dans les casiers rizicoles et la production maraîchère.

Conditions de séjour difficiles

Mandiaye Sène, 27 ans, travaille dans un périmètre rizicole à 12 km de MBAGNIK : "Je suis travailleur saisonnier depuis huit saisons maintenant. Je rentre à la fin de chaque campagne pour revoir ma famille restée à Bignona dans le sud du Sénégal. Je n'ai pas le choix car je n'ai pas les moyens pour aller plus loin où je pourrais gagner un peu plus comme à Nouakchott ou à Nouadhibou. On nous paie peu et la monnaie est faible par rapport au franc CFA. Cependant, nous sommes chez nos frères mauritaniens et surtout pas très loin de chez nous. Ce que je regrette le plus c'est notre logement précaire et nos bas salaires". Les espaces de production agricole du sud-ouest de la Mauritanie sont d'abord des lieux de réalisation de rêves des travailleurs ouest-africains, une "Suisse aux portes du Bangladesh". Migrants en situation irrégulière et sans permis de travail, ils seraient plusieurs centaines à travailler au noir, une main d'œuvre à bon marché : entre 3000 et 4000 MRU/mois ! Un recrutement à l'aune de la masse musculaire des candidats à l'embauche, jaugée par le contremaître d'un simple regard furtif qui permettra aux chanceux d'avoir le droit d'ériger une hutte chancelante faite de bric et de broc sur une digue ou diguette exposée aux intempéries et que les coups de colère du "patron" peuvent souffler et disséminer les milliers de brindilles qui la composent à des centaines de lieues à la ronde.

Les travailleurs saisonniers sont la face cachée d'une agriculture pourtant célébrée dans le pays !

Mohamed Ould Ely, 62 ans, employeur : « dans la majorité des cas, les travailleurs saisonniers agricoles bénéficient de conditions de vie satisfaisantes et bien meilleures que ce qu'elles auraient pu être ailleurs. Nous prenons en charge leur nourriture et leur hébergement, même si le séjour n'a rien de comparable avec un hôtel 5 étoiles ! ».

Loin de l'image courante du job d'été agréable, le travail saisonnier est souvent l'occasion d'abus des travailleurs migrants qui vendent leur force de travail à un "Agro-businessman" contre nourriture, hébergement et un salaire de misère qu'ils ne perçoivent le plus souvent qu'après la vente des récoltes.

Des conditions de vie précaires

Boubakar Keita, 23 ans, travailleur saisonnier d'origine malienne, pour sa part estime "que les travailleurs saisonniers vivent dans de mauvaises conditions : riz au haricot tous les jours, nous ne disposons pas de latrines et nous sommes victimes d'insultes et de menaces de la part de nos employeurs".

Au dépaysement géographique, s'ajoute le dépaysement culturel et, la condition même du migrant, font du travailleur saisonnier un individu reconnu et accepté en tant que force productive mais différencié et stigmatisé en tant qu'étranger.

Aux préjugés plus ou moins racistes, s'ajoutent des stéréotypes négatifs : " ce sont des voleurs, des buveurs d'alcool et des fumeurs de chanvre indien" nous dit un « ndiatigui » (logeur). Ainsi, souvent accusés, ou simplement soupçonnés de petits larcins, certains sont jetés derrière les "murs aveugles" de la prison, après un procès expéditif.

Derrière l'image idyllique d'une Mauritanie, terre d'accueil, dont parlait Mandiaye Sène, se cachent, selon les propres mots des travailleurs saisonniers, d'autres mots qui expriment un réel mal-être, une réalité plus grise dans laquelle les « ndiatigui » et les employeurs jouent un rôle central.

« Le "ndiatigui " n'est pas toujours l'hôte traditionnel, généreux et solidaire. Il joue quelquefois le rôle d'intermédiaire avec les employeurs, voire de "complice dans l'exploitation des travailleurs saisonniers », dit un migrant.

Nom de Famille | **Prénom** | **Profession**

Diop | Ousmane Mamadou | Professeur d'Histoire-Géographie / Journaliste

Parcours en bref

+ Professeur d'Histoire et Géographie fait français sortant de l'Ecole Normale Supérieure de Nouakchott en 1985, Directeur des Etudes de 2016 à 2019.
+ Membre et collaborateur du Centre Interdisciplinaire sur les Droits Culturels, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université de Nouakchott
• Chargé de Programme au sein de l'Equipe de Recherche sur les Mutilations Génitales Féminines (ERMGF), Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université de Nouakchott

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Droits des migrants : Les travailleurs saisonniers au Trarza

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

Le Quotidien de Nouakchott
et http://rosso-info.blogspot.com/2020/03/les-travailleurs-saisonniers-au-trarza.html

Pourquoi le journalisme ?

Je suis convaincu que le journalisme seul permet d'apporter aux citoyens le pouvoir de décision qui leur permet de juger de la substance des choses et non de leurs seules apparences qui reflètent le point des politiques.

Le public exige la vérité qui oblige le journaliste à fonder son travail sur la vérification des faits et l'indépendance par rapport aux différentes parties en conflit ou aux factions.

Le journalisme est un forum de discussion où il faut donner la parole aux sans voix et mobiliser l'intérêt du public sur les sujets qui le méritent. Exemple : en Mauritanie, mobiliser le public sur le thème des droits humains ou droits inhérents à la personne humaine, universels, inaliénables, sacrés et opposables en toutes circonstances au droit positif, à la société et aux pouvoirs.

Statistiques muettes ou lacunaires

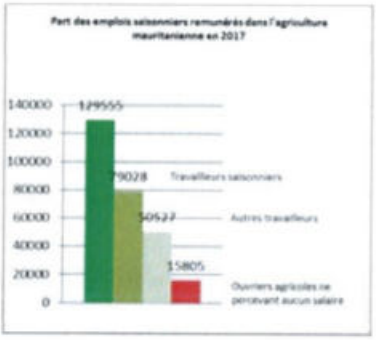

Selon l'enquête de l'ONS, Situation de l'Emploi et du Secteur Informel en Mauritanie, « 129 555 Mauritaniens travaillaient dans l'agriculture en 2017 ».

Selon une autre source, «61% des emplois agricoles sont considérés comme saisonniers (...). Près d'un travailleur saisonnier sur cinq ne perçoit aucune contrepartie, de quelque nature qu'elle soit, pour son travail ». (Banque mondiale : "MAURITANIE : Transformation de la trajectoire de l'emploi des jeunes vulnérables",2017).

Cependant, beaucoup « d'Agro-businessmen » déclarent rencontrer d'énormes difficultés pour recruter des travailleurs mauritaniens. A cause des coûts élevés du travail, ils ont tendance à engager un grand nombre de travailleurs étrangers sur lesquels, les statistiques restent muettes ou lacunaires.

Modernisation du dialogue social

Ce 06 mars 2020 à Rosso, on célébrait la journée nationale de lutte contre les pratiques esclavagistes sous le thème : «la lutte contre la traite des personnes ».

Dans leur déclaration finale, les partenaires sociaux et la société civile " lancent un vibrant appel au gouvernement, aux acteurs nationaux et aux partenaires au développement pour agir ensemble afin de prévenir et sanctionner la traite des personnes, le travail forcé, les pratiques esclavagistes et œuvrer à la mise en place d'un cadre réglementaire pour le recrutement des ouvriers agricoles".

Pour une modernisation du dialogue social qui améliorera la situation des travailleurs saisonniers à travers quelques mesures, parmi lesquelles, une meilleure application des lois, conventions et règlements internationaux et régionaux (OMVS, comme cadre de concertation au niveau syndical), dans lesquels la Mauritanie est partie, il serait utile de renforcer les mécanismes de dialogue dans le secteur de l'agriculture qui donnerait plus de poids à la négociation collective et permettrait un accès à la sécurité sociale et à des conditions de travail décentes.

Des berges du Sénégal aux barrières métalliques de Ceuta et Melilla

Le travailleur saisonnier n'est pas un instrument de travail, un outil sans âme mais un homme sur lequel rien n'est sans répercussions. On n'est jamais saisonnier que de façon temporaire et on l'est seulement de manière transitoire, en attendant mieux et en espérant mieux.

Dans les exploitations agricoles, les rêves virent vite aux cauchemars suivant les situations vécues.

Mame Birame est un travailleur saisonnier de nationalité gambienne : "après plusieurs années de travail et d'absence, je ne puis rentrer les mains presque vides au village. Ce serait une honte pour moi et pour ma famille. Je vais tenter comme tous mes frères ouest-africains d'aller ailleurs même si je suis sûr que je pourrais mourir en route". Mais "ailleurs", c'est où ? Mame Birame, pointe l'index et indique le nord, "Tougueul, le pays des Blancs".

Mohamed Sneïba

Brakna, la difficile scolarité des enfants haratines

Classes délabrées, ou carrément abandonnées, insuffisance d'enseignants, éloignement qui pousse à l'abandon, pauvreté. Tels sont les principaux problèmes évoqués par les parents d'élèves, les enseignants rencontrés dans certaines localités de la moughataa d'Aleg où se concentrent les haratines1, l'une des communautés les plus fragiles en Mauritanie.

Ce vendredi 14 février 2020, à l'école de Cham (Zeghlan), il n'y avait qu'une quarantaine d'élève sur 68 en classe de 3AF. L'institutrice explique : « aujourd'hui est jour de récolte dans les champs de El Awja et de Nguenetaan. Les élèves absents aident leurs parents et ça peut durer une semaine, voire plus ».

Cette situation vécue par les écoliers de Cham, une localité située à 20 kilomètres, à l'est d'Aleg, et habitée majoritairement par des haratines[1], est celle que l'on rencontre pratiquement dans tous les adwaba[2]. Le temps ne semble pas avoir favorisé une évolution notable du sort des enfants haratines vivant en milieu rural.

Baba dit avoir vécu un calvaire dans la zone de « Bouraat », dépendant de l'arrondissement de Maale, il y a vingt ans. Jeune enseignant, il avait débarqué, en 1996, dans cette localité dont le nom se confond avec celui de la pauvreté extrême. Aucun service de l'Etat. « Les habitants de cette zone, essentiellement des haratines luttaient pour leur survie. Ils pensaient qu'accepter qu'un enfant aille à l'école diminue leur chance de réussir le pari de boire et de manger chaque jour des choses pourtant innommables. Un riz sans viande ou du couscous mélangé avec de l'eau et un peu de sucre, parfois uniquement du sel ! Je peinais à leur faire comprendre que si leurs enfants apprennent, cette situation de misère pourrait changer », explique-t-il. La « classe » était en banco, sans toit, couverte seulement par une tente et, évidemment, sans tables-bancs. Mes armes pour vaincre l'ignorance dans ce coin perdu était le « livre du maitre » et une boite de craie que je devais faire durer jusqu'à la fin de l'année », raconte Baba qui dirige aujourd'hui une école complète de six sections dans une localité située à moins de dix kilomètres d'Aleg.

En 2020, les conditions de scolarités des enfants harratines de Dar Naim (littéralement : la maison du paradis) sont certes meilleures que celle de Bouraat mais Baba dit rencontrer toujours des problèmes liés au « statut » de ces « fils de pauvres ».

Survivre d'abord…

A Bouraat aussi, la situation a changé. Une école et un poste de santé ont été construits, il y a quelques années, pour favoriser le regroupement de citoyens dont l'unique tort est d'être nés pauvres et haratines. Les conditions de scolarisation des enfants ont changé mais pas le résultat : sans moyens de subsistance autres que la force de leurs bras, les pères de familles continuent à penser que l'école est une « perte de temps » !

Meriyem mobilise son fils et sa fille, de 10 et 8 ans, pour l'aider dans son « jardin ». Ils n'iront à l'école que quand « ils auront le temps », dit-elle innocemment. Une manière de préciser, pour elle qui n'a jamais été à l'école, ce qui relève de l'utile (produire ce que l'on mange) et le « futile » (l'école). « De toute façon, même s'ils réussissent leur « concours » (mot dit en français), il est impensable que je laisse ma fille aller au « collège » (encore en français) dans une ville où elle n'a personne », précise Meriyem. S'adressant à moi directement : « Si tu veux nous aider, toi le journaliste, dis aux autorités que nous manquons d'eau et de « courah » (électricité) et que « risou » (réseau) n'arrive pas jusqu'à nous ».

La solution envisagée par les autorités à ce genre de problèmes avait été la création, dans le cadre de « l'Année de l'enseignement », en 2015, des Zones d'éducation prioritaires (ZEP), à l'image de ce qui se faisait en France, dans les années 80, pour harmoniser l'enseignement et offrir une éducation de qualité égale à tous les enfants notamment ceux issus de familles défavorisées. Cinq ans après, « l'année de l'enseignement », proclamée en grande pompe, s'est révélée n'être qu'un slogan destiné à la consommation politique, comme le fut, en 2008, celui du « président des pauvres ».

Le projet d'appui aux zones d'éducation prioritaires (PAZEP), visant à assurer l'accès des enfants ciblés à leur droit à l'enseignement, est resté à l'état de… projet ! Il devait pourtant être la stratégie par laquelle le gouvernement allait venir en aide aux enfants issus de milieux pauvres et enclavés, notamment ceux des adwaba, ces bourgs et bourgades où vivent les descendants d'anciens esclaves qui font de la « résistance » à une urbanisation à laquelle Ils n'ont pas été préparés.

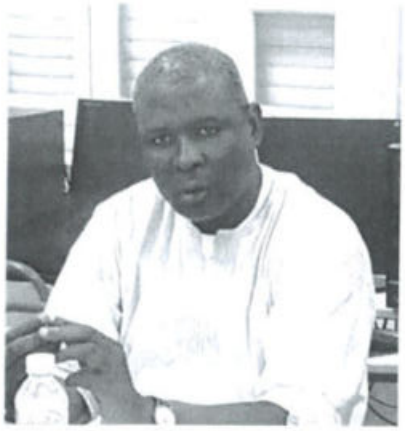

Nom de Famille | **Prénom** | **Profession**

SNEIBA | Mohamed | Journaliste

Parcours en bref

Rédacteur en chef L'Essor (1998), actuellement correspondant d'Afrimag (Maroc), d'œil d'Humanité (Belgique) et collaborateur de l'Agence mauritanienne d'information (AMI).

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Mauritanie : Brakna, la difficile scolarité des enfants haratines

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

https://afrimag.net/brakna-la-difficile-scolarite-des-enfants-haratines/

Pourquoi le journalisme ?

Au début, c'était une passion, par la suite c'est devenu un métier, à tel point qu'il compte plus aujourd'hui pour moi que ma formation initiale (professeur de lettres).

Les ZEP étaient, selon Bekaye Ould Abdel Maleck, ancien ministre de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, la stratégie adéquate pour « corriger les incohérences et les disparités dues à des problèmes économiques ou sociaux des parents ». Elles devaient être créées selon plusieurs principes et critères : la discrimination positive, la prise en charge totale des enfants des familles défavorisées (bourse, trousse), la faible capacitée d'accès, la fragilité socioéconomique, la forte déperdition scolaire. Malheureusement, parce qu'elles sont tournées vers les pauvres, les ZEP n'ont pas bénéficié de la même attention que les « écoles d'excellence » qui, paradoxalement, exacerbent aujourd'hui un sentiment d'injustice chez de larges franges de la population.

Sous capacité au niveau du secondaire

Les problèmes du primaire, dans certaines localités de la moughataa d'Aleg, prennent de l'ampleur quand on passe au secondaire. « L'éducation est le problème numéro un pour nous », raconte Aboubecrine D, professeur au seuil de la retraite. « Imaginez que, malgré le développement remarquable de la ville, nous n'avons qu'un seul établissement d'enseignement secondaire. Nous avons bataillé ferme, en 2012, pour un collège mais il n'existe que de nom. Pas de locaux propres. Les classes sont éparpillées entre les écoles primaires de la ville. Certains élèves venant des villages environnants (Carrefour, Dar Naim, Taiba) sont obligés d'abandonner parce qu'ils ne peuvent parcourir de longues distances, le matin, et rentrer chez eux à 17 heures » !

Alioun Ould Mohamed, enseignant de son état, et président de l'Association des parents d'élèves, dresse le tableau sombre de l'éducation à Aleg, une ville dont le centre (le quartier Liberté » rappelle son histoire de refuge des esclaves, au temps de la colonisation : « imaginez une agglomération de 27.000 habitants, avec un seul lycée ! Il y a un collège théoriquement créé en 2012 mais jusqu'à présent, il ne dispose pas de local ! Ses élèves sont dispatchés entre deux écoles primaires (3 et 8) dans des conditions difficiles à imaginer : monter à 13 heures et descendre à 18 heures ! L'école 8 n'a ni eau ni électricité ; elle traine des arriérés de 10.000 MRU (238 euros) et quand notre association a voulu collecter cette somme pour payer la SNDE, la direction régionale de l'enseignement (DREN) a freiné notre élan, jugeant sans doute que ce n'est pas de notre ressort ».

Rencontré à la mairie où il venait entretenir le maire adjoint de cette situation, Alioune Ould Mohamed dresse le topo désolant de l'éducation à Aleg, espérant que son message arrive jusqu'aux plus hautes autorités du pays dont l'enseignement est l'une des priorités : « la ville compte 7 écoles primaires dont certaines en état de délabrement avancé (écoles 1 et 4). Il y a 7 autres écoles dans les villages environnants (Dar Naim 1 et 2, Goural, Lehleywa, Taiba, ElbJmel, Carrefour, Baghdad), majoritairement habités par des harratines. Quatorze écoles qui « ravitaillent », chaque année, un lycée qui abrite également, depuis 2016, le collège d'excellence, alors que le collège technique (ouvert également au lycée) a fini par être transféré au Centre de formation technique et professionnel.

Un taux de déperdition inquiétant dans le Brakna

Le taux brut de scolarisation au primaire, pour l'ensemble de la wilaya du Brakna, est de 70%, selon l'Office national de statistiques (ONS). Il redescend à 46% seulement, quand il s'agit du taux net. Pour le secondaire, ces données sont de 23% et 18%, ce qui donne une idée précise du taux de déperdition considérable qui survient entre deux cycles essentiels dans la formation du jeune mauritanien.

Au niveau des moughataa, c'est Bababé qui est la plus touchée (avec un taux brut de scolarisation au primaire de 50%, et un taux net de 38%), alors qu'au secondaire les résultats sont seulement de 17% (taux brut) et 14% (taux net).

Alors que M'Bagne a le taux net de scolarisation le plus élevé au primaire (49%) et au secondaire (20%), c'est Aleg qui affiche le taux de déperdition le plus important passant d'un taux brut de scolarisation au primaire de 72% à un taux net de seulement 49%, soit la perte de 23 points !
Au niveau du secondaire, la « palme » de la déperdition revient à Bababé dont les taux sont les plus faibles au niveau des cinq départements de la wilaya, avec un taux brut de scolarisation au secondaire de 17% et un taux net de seulement 14%.

Notes :

1 Haratines : descendants d'esclaves, parfois appelés « maures noirs ».

2 Adwaba (sing : edebay) : nom des villages agricoles pluviaux de Mauritanie, principalement habités par d'anciens esclaves et d'autres castes inférieures.

Bakary Doulo Fofana

Petits charretiers de Kankossa "En attendant le bonheur d'une salle de classe "

A Kankossa, région de l'Assaba, dans l'Est de la Mauritanie, des enfants en âge d'aller à l'école, travaillent pour soutenir leurs familles économiquement faibles. Nous avons suivi deux de ces enfants qui, à longueur de journées, transportent, sur charrette, des marchandises au marché de cette commune rurale.

Cheikh a 14 ans. Il travaille comme charretier au marché de Kankossa. Mes parents, dit l'adolescent, « sont pauvres et n'ont personne pour les aider financièrement. » Cette pauvreté des parents est, en effet, l'une des principales causes du travail des enfants à Kankossa. Cheikh a pour activité principale, le transport de marchandises sur sa charrette au marché.

« J'ai mes papiers d'état civil et j'aimerais étudier, mais mon père n'a que moi comme fils. » Ce garçon, comme beaucoup d'adolescents, prends en effet sur ses frêles épaules une responsabilité qui n'est pas de son âge. « Je monte tôt le matin à 8h et je descends à 17h. »

Cinq heures par jour à charger des sacs de riz et autres marchandises sur sa charrette pendant que d'autres vont à l'école. C'est le prix à payer pour que ses parents ne soient réduits à tendre la Main.

Cheikh est contraint de « jouer à l'adulte »

« Je fais ce travail malgré moi, car ce n'est pas un travail pour enfant. Nous transportons des objets très lourds, des sacs de 50 kilogrammes, des bidons. Nous sommes obligés de nous comporter comme des vrais hommes pour survivre » dit Cheikh qui gagne entre 100 et 200 ouguiyas MRU par jour. « J'aimerais avoir de l'aide pour continuer mes études et profiter de la vie comme tous les autres enfants » dit le petit. Mais, poursuit-il, « ma famille est pauvre et n'a pas de robinet à la maison. Nous n'avons pas les moyens d'acheter de l'eau tous les jours. C'est pourquoi, nous sommes obligés d'aller en chercher loin de chez nous, en charrette avec des bidons et consommer l'eau des puits non potables. » Quand la charrette ne marche pas bien, Cheikh s'engage pour un travail plus pénible. « Quand il n'y a pas beaucoup de clients pour la charrette, je suis obligé de me porter candidat parfois pour charger et décharger les camions et beaucoup d'autres choses. » Les revenus du petit adolescent sont largement insuffisants.

« Malgré tous ces travaux difficiles, je ne peux même pas payer mes médicaments quand je tombe malade, j'aimerais avoir la chance d'étudier, de manger à ma fin et de profiter de la vie comme tous les autres enfants. » En attendant le bonheur d'une salle de classe, Cheikh est contraint de « jouer à l'adulte » pour soutenir sa famille.

Sans moyens et sans papiers

Djibril Khassim Diallo, lui, a 13 ans. Il est aussi charretier. Son père, suite à un accident de voiture, n'est plus apte à travailler. Les revenus de sa mère, tirés de la lessive, ne suffisent pas à nourrir la famille. Alors, Djibril, comme Cheikh, est obligé d'être adulte avant l'âge. Il monte tous les jours de 8h à 18h. Il gagne entre 90 et 150 ouguiyas MRU.
Ce n'est pas la pauvreté seulement qui empêche Djibril d'aller à l'école. « Je n'ai pas des papiers d'état civil car ma mère est une étrangère. Je veux étudier, mais mes parents sont extrêmement pauvres et cette charrette est la principale source des revenus qui nous permettent de vivre. ».

L'adolescent travaille sous le soleil et transporte sur sa charrette des sacs, des bidons, des ordures... avec des clients qui « refusent parfois de payer. »

Khassim Diallo est le père de Djibril. Il est conscient du sort peu enviable de son enfant. Il veut que son fils aille à l'école. Désespéré, Khassim Diallo, dit qu'il est à la recherche de solutions pour que son enfant puisse continuer ses études.

Mariam Mint Massebgouha, voisine et commerçante au marché de Kankossa, affirme que cet enfant travaille dur malgré son jeune âge et aide sa famille à faire face aux contraintes de la vie. Elle reconnait aussi les difficultés que rencontrent ces jeunes à longueur de journées. Les refus de payement, les maladies, les risques des collusions avec les voitures...

Nom de Famille FOFANA

Prénom Bakary Doulo

Profession

Journaliste, Sociologue, Poète et Professeur de Français

Parcours en bref

Titulaire d'une Licence en Sociologie à l'université de Nouakchott, Certificat de Professeur de l'enseignement secondaire à l'Ecole Normale Supérieure de Nouakchott, Poète et Journaliste ayant servi à la télévision de Mauritanie, Al mourabitoune et la Radio Mauritanie. Mais également acteur de développement ayant servi dans plusieurs organisations de développement, notamment World Vision, ID, AMPLCS...

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Petits charretiers de Kankossa "En attendant le bonheur d'une salle de classe "

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

http://www.lereflet.net/travail-enfant-mauritanie-kankossa/

Pourquoi le journalisme ?

J'ai toujours aimé le journalisme, il me fascinait.
Etant jeune, je rêvais de deux choses : le journaliste et les relations internationales.

Intérêt supérieur de l'enfant

Malgré la convention internationale des droits de l'enfant ratifiée par la Mauritanie, Cheikh, Djibril et des milliers d'autres triment pour offrir un minimum de dignité à leurs parents.

La convention fait de notion « d'intérêt supérieur de l'enfant » une priorité. Est-il de l'intérêt d'un adolescent de porter des sacs de 50 kilogrammes, sous le soleil, pendant que d'autres sont en classe ?

Forte prévalence du travail des enfants

Selon l'enquête « par grappes à indicateurs multiples (2015 mics), « plus du tiers des enfants de 5-17 ans (38%) en Mauritanie, ont travaillé, soit en participant à des activités économiques pendant un nombre d'heures qui se situent à la limite ou au-dessus du seuil retenu pour le groupe d'âges, soit en participant à des tâches domestiques à la limite ou au-dessus du nombre d'heures considérés comme approprié pour leur âge, soit en travaillant dans des conditions jugées dangereuses.

La prévalence du travail des enfants est beaucoup plus élevée en milieu rural (45%) qu'en milieu urbain (27%). Elle est presque trois fois plus élevée parmi les enfants des ménages les plus pauvres (56%) que ceux des ménages les plus riches (21%). Les taux sont similaires pour filles et garçons. »

Situation critique

Selon Zeinabou Mint Sideyna, présidente de la Coordination des réseaux et des ONGs de développement en Assaba (CORDAK), la situation des enfants dans cette région est critique, malgré les efforts des organisations qui travaillent pour les protéger. Selon elle, les travailleurs mineurs sont exposés à beaucoup de dangers comme l'exploitation, le refus de payement, les maladies, les accidents...

Pour Rakhia Mint Sideyna, présidente du réseau de la petite enfance en Assaba, les rues sont bondées des travailleurs mineurs. On rencontre des charretiers de 10, 12, 13 et 14 ans dans toutes les rues. Ces enfants sont exploités par des employeurs qui leur donnent 50 ou 100 MRU à la descente ou les payent entre dix à douze mille ouguiyas par mois (ancienne monnaie). Ces enfants chargent et déchargent des sacs de 50 Kilos, des bidons de 20 litres et d'autres objets très lourds.

Elle a également évoqué le cas d'un mineur qui a demandé l'aide de son organisation en septembre 2019. Son employeur avait refusé de payer ses 6 mois des salaires à raison de dix mille ouguiyas par mois (ancienne monnaie). Il a fallu recourir à la justice pour que le petit soit payé. La vraie solution aurait été, après paiement, d'envoyer le petit là ou doivent se trouver les enfants de son âge. A l'école ou dans un centre de formation professionnelle.

Mohamed Ould Sidi Abass

Le travail des enfants persiste au mépris des lois

Bien que le législateur mauritanien ait entouré l'éducation de l'enfant de toutes les garanties juridiques nécessaires pour le protéger de tout influence négative qui entraverait le développement sain et naturel de sa personnalité, les contraintes pressantes de la réalité ont souvent le dernier mot pour déterminer l'orientation de la vie de certains enfants, que des conditions socio-économiques contraignantes ont jeté dans la spirale du travail en vue de subvenir aux besoins de leurs pauvres familles.

Bien que le département responsable de la protection de l'enfance, représenté par le Ministère des affaires sociales, de l'enfance et de la famille, ait une stratégie nationale pour protéger les enfants victimes de violence, d'exploitation, de discrimination, d'abus et de négligence, stratégie qui est mise en œuvre par le biais d'un système national de protection des enfants, en plus de l'existence d'un plan d'action national préparé en 2015 et mis en œuvre par le ministère de l'Emploi public, en vue d'éradiquer le travail des enfants, tous ces mécanismes demeurent cependant, aux yeux de certains, incapables d'apporter des solutions radicales et appropriées pour venir à bout de ce phénomène. Car ces mesures manquent toujours d'instruments d'application.

C'est ce que reconnaît implicitement M. Mohamed Salem Ould Ahmed, chef de service de la protection de l'enfance au niveau du département de l'Enfance au ministère des Affaires sociales, de l'Enfance et de la Famille, en déclarant que son département cherche principalement à changer les mentalités à travers des campagnes de sensibilisation sur les droits des enfants et l'importance de les respecter. Notant également que le ministère s'efforce d'intégrer les enfants en situation d'abandon de l'école par le biais du Système national de protection de l'enfance grâce au travail effectué au niveau des centres de protection de l'enfance et de l'intégration sociale affiliés au ministère.

Interdiction de faire travailler les enfants en âge d'scolarité obligatoire

Ainsi, l'avocat Sid' Ahmed Ould Boubali note que toutes les législations établissent une protection pour les enfants de moins de seize ans (ordre juridique n ° 015_2005, qui inclut une protection pénale pour les enfants), et que la protection garantie par les accords internationaux ratifiés par l'État mauritanien interdit également le travail des enfants, en raison des abus potentiels sur sa personne et sur sa dignité. Mais ce texte juridique, ajoute le professeur Sid' Ahmed Boubali, a réduit cette protection lorsqu'il stipule à l'article 62 de la loi qui interdit de faire travailler les enfants en âge d'scolarité obligatoire. Ce texte prévoit d'ailleurs une pénalité allant de 3 mois à un an pour chaque personne qui enfreint les dispositions de cet article.

Et M. Sid' Ahmed Boubali attribue la prévalence du travail des enfants en Mauritanie, malgré l'existence d'un arsenal juridique qui l'interdit, principalement à l'absence de culture juridique, à l'extrême pauvreté ainsi qu'au manque de formation des juges. Ce qui, selon lui, a conduit à vider la loi de son contenu, ou du moins, à n'avoir aucun impact sur la réalité de la vie de l'enfant.

La réalité ne laisse pas aux fils d'Abdullah, El-Mouvrad et Neni, âgés de dix et douze ans, de nombreuses options pour choisir entre les bancs de l'école, où ils devraient être, et le travail très contraignant que les conditions de vie leur ont imposé. Pendant que Al-Mouvrad explique qu'il travaille sur cette charrette pour assurer la subsistance de sa famille, à la place de son père handicapé d'une jambe, son frère de 12 ans, Nenni, affirme qu'il avait, lui, pris tout de suite sa décision de travailler dans un garage mécanique dans la ville de Kiffa, abandonnant définitivement ses études.

Bien qu'Al-Mouvrad n'ait pas encore abandonné ses études pour le moment, il n'en est pas du tout loin, car son âge ainsi que la nature du travail qu'il exerce ne semblent pas compatibles avec d'autres préoccupations.

Quant à Moussa et Ahmed, fils de Chighali, nés respectivement en 2009 et 2011, ils font de l'entrée de l'école n ° 3 de la ville de Kiffa un lieu pour exposer leurs bonbons et leurs articles pour enfants à la sortie des élèves. Moussa déclare qu'il exerce ce métier pour soutenir sa mère qui, elle aussi, vend des légumes au marché central de la ville.

Nom de Famille **Prénom**

OULD ABBASS Mohamed Sidi

Profession

Journaliste

Parcours en bref

+ 2005 J'ai rejoint l'Agence (AMI)
+ 2006 Affecté à Inchiri
+ 2012 Affecté au Tagant

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Le travail des enfants persiste au mépris des lois

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

Journal Chaab / AMI

Pourquoi le journalisme ?

J'ai d'abord choisi la profession de journaliste comme un centre d'intérêt, une fascination, considérant que c'est une profession qui traite des questions de patriotisme, qui révèle la vérité, dirige la société, éclaire l'opinion publique et fait entendre la voix des opprimés et des affligés.

C'est une profession d'ennuis dont les auteurs versent des larmes à travers des plumes libres; un travail à travers lequel, je me vois lorsque j'écris pour l'opinion publique et aborde les questions de droits de l'homme, et dénonce les mauvais comportements.

Moussa affirme que son seul souci est de ne pas rentrer chez lui sans avoir vendu tout ce qu'il avait reçu sa mère.

Mme Zeinebou Mint Sidini, responsable des réseaux et Organisations de développent de Kiffa présente l'approche particulière de son réseau ainsi que celle des Organisations de la société civile en général, pour réduire le travail des enfants à travers un ensemble de mesures et de mécanismes portant en grande partie sur la sensibilisation et l'éducation en particulier à la faveur des parents non instruits sur l'importance des études. Ces procédures devant être couplées le travail afin de créer un mécanisme efficace pour mettre en œuvre la loi sur l'Instruction obligatoire des enfants de 7 à 14 ans et sur le travail des mineurs.

Mme Zeinebou a indiqué que la dimension économique demeure la motivation principale qui pousse des parents non instruits et souffrant de la pauvreté à faire travailler leurs enfants pour assurer leur subsistance. Mme Zeinebou a également demandé à soutenir les familles les plus vulnérables afin d'éduquer leurs enfants en leur octroyant des bourses. Elle a, en outre, invité à la réouverture des cantines scolaires, permettant de créer des espaces d'échange entre tous les enfants et incitant les enfants de familles pauvres à s'investir dans les études et renforçant les liens entre les tous les élèves en général.

« 1189 ramenés à l'école »

La responsable des Réseaux et Organisations de développement a attiré l'attention sur les résultats d'une étude réalisée par sa Coordination (Kordak) en 2019 en faveur du programme de protection financé par le Fonds des Nations Unies pour l'Enfance (UNICEF) et sous la supervision du Coordinateur des affaires sociales, de l'Enfance et de la Famille dans la wilaya de l'Assaba, où cette étude a révélé qu'environ 549 des enfants ont été sauvés du travail dur et 1174 ont obtenu des papiers d'état civil. Tandis-que 1189 ont été ramenés à l'école et 658 autres ont réussi à surmonter les chocs dus aux effets des pratiques esclavagistes.

Dans ce contexte, elle a indiqué que sa Coordination avait mené une expérience dans le domaine de la lutte contre les phénomènes sociaux néfastes. Cette expérience a permis, selon ses propos, de mettre en place un dispositif pour protéger les enfants contre tous les dangers tels que la négligence, l'abandon scolaire, le travail des enfants, le mariage précoce, le décrochage scolaire des jeunes filles ... etc

Il s'agissait d'identifier les problèmes auxquels l'enfant est exposé dans les municipalités dans lesquelles l'organisation travaille, afin de trouver des solutions aux problèmes, notamment ceux liés au retour des élèves en situation de décrochage, à la protection des enfants contre des risques tels que la négligence, le déplacement, la coercition, le travail des enfants ou le mariage précoce.

En identifiant les problèmes auxquels l'enfant est exposé dans les municipalités situées dans l'environnement géographique avoisinant la zone d'intervention de l'Organisation, il s'agissait de trouver des solutions aux problèmes, notamment ceux liés au décrochage scolaire, à l'aide financière aux familles les plus vulnérables, permettant à leurs enfants de retrouver le chemin de l'école et d'acquérir des certificats de naissance ainsi que des pièces d'identité, et de porter assistance aux enfants en conflit avec la loi.

Pendant que les lois criminalisant le travail des enfants sont jugées tantôt dissuasives ou seulement répréhensives, effectives ou inopérantes, la société civile et ses Organisations continuent de jouer le rôle le plus important dans la lutte contre ce phénomène, ou du moins dans la limitation de ses effets néfastes. En attendant que tous les acteurs en la matière se décident à jouer pleinement leur rôle.

Abdourazak Anne

Talibés mendiants à Kiffa «Ces enfants qui portent des adultes sur leurs dos »

Sans chaussures, les habits sales, Hamidou, 11 ans, déambule entre les boutiques et les restaurants à la recherche de nourriture. Originaire du département de Tintane, Hamidou fait partie de ces enfants qu'on appelle « talibé ». Les talibés sont des enfants âgés de 5 à 15 ans confiés par leurs parents à un maitre pour étudier le coran. Mais la plupart des talibés sont obligés de faire la mendicité pour subvenir à de multiples besoins. Parmi ceux-ci, la nourriture et de l'argent pour leurs maitres coraniques.

Á Kiffa, ville située à 600 km à l'est de Nouakchott, on rencontre les talibés par dizaines dans les rues, au marché, dans les restaurants, aux carrefours, aux alentours des mosquées ....

« Á 8 heures, après nos leçons du matin, nous partons mendier au marché, près des boutiques et pharmacies. Nous demandons aussi à tous les passants. Parfois, nous portons des bagages, faisons la vaisselle ou le linge pour les gens. »

Apprendre et mendier, ou apprendre à mendier ?

Les talibés-mendiants passent la plus grande partie de leurs 14 heures d'activité quotidiennes en dehors de l'école coranique. La principale raison à cela, ils doivent rapporter chaque jour une somme d'argent fixée par le marabout, et, dans le même temps, quémander leur repas auprès des familles ou des restaurants. Mais, le plus souvent, la mendicité seule ne couvre pas tous leurs besoins. Ils s'adonnent donc à d'autres activités : petits travaux ici et là, portage de petits colis pour les ménagères, menus travaux domestiques dans des familles ou chez des célibataires, en contrepartie de quelques pièces de monnaie ou de nourriture.

Saidou, 13ans, vient du Mali. Il raconte ses activités quotidiennes.

« Chaque jour, je me réveille à l'aube je lis ma tablette jusqu'à 9h du matin, je me rends en ville pour mendier, je retourne vers 12 ou 13 h le temps de me reposer avant de repartir pour chercher mon déjeuner auprès des familles charitables. A 17h juste après la prière de ASR, je repars encore jusqu'à la tombée de la nuit. Enfin de journée il faut que je parte quémander pour pouvoir diner avant de dormir ».

Le temps consacré à l'apprentissage par les talibés n'excède pas 4h dans une journée, pendant que leurs camarades qui ne mendient pas consacrent près de 7 h à leurs études.

D'ailleurs, plusieurs enquêtes sur la situation des talibés en Mauritanie montrent que leur niveau coranique en général est très bas par rapport à leur âge, et le temps qu'ils passent dans la rue ne laisse pas beaucoup de place à l'apprentissage. (www.kassataya.com).

Abderrahmane Kane, aujourd'hui âgé de 47 ans, fut un talibé dans son adolescence. Il dirige actuellement deux centres d'accueils pour talibé mendiants. « Certains maitres accordent plus d'importance aux produits de la mendicité qu'à l'apprentissage réel des enfants. C'est une expérience que j'ai vécu dans mon adolescence en tant que talibé mendiant, et je sais que cela existe depuis très longtemps. »

« Si tu les vois trier les restes de repas qu'ils ont recueillis, tu auras mal au cœur. »

« Après avoir lu ma tablette je pars au marché pour mendier et chercher de la nourriture pour moi et mon grand frère. Dans l'après-midi, à 17 heures, je pars mendier jusqu'à 19 heures. ». Raconte Cheikh, un enfant mendiant originaire de Sélibaby, dans le sud-est du pays, Il est venu chercher des restes des repas laissés par les clients d'un restaurant près du centre de santé de Kiffa. Il étudie dans une école qui compte selon le maître qui la dirige, près de 400 élèves. Avec six autres camarades, Il passe la nuit dans un hangar de fortune de quatre mètres carrés. Pire, les repas des talibés sont souvent des mélanges indescriptibles de toutes sortes de nourritures mêlées à du sable.

« Ils réunissent les restes de toutes sortes de nourriture : riz, coucous, poisson, biscuits, et de la viande mélangée avec de la saleté. Si tu les voix séparer les éléments de ce mélange tu auras très mal au cœur ». S'attriste Raghya mint Sideyni présidente du réseau « Petite Enfance-Assaba ». « Ils dorment dans la rue, dans des restaurants, et même sous des voitures ». Ajoute-t-elle.

SIDI MOHAMED OULD MOHAMED MAHFOUDH

LE MARIAGE DES MINEURES DU POINT DE VUE DE LA LOI

Le mariage des mineurs : la légitimité à double dimension religieuse et légale

Malgré les progrès enregistrés dans les procédures judiciaires initiées en la matière, le mariage des mineurs pose toujours de nombreux problèmes et crée un vide juridique quant à l'application de la loi. Parmi ces problèmes, figurent les obstacles liés à la mise en œuvre du code du statut personnel. L'expert Saleck Ould El Jeireb déclare : "pour nous en tant que société, il n'y a de loi que ce qui est conforme à nos traditions et à nos coutumes. Si une loi s'adapte aux traditions et aux coutumes, elle est appliquée, et si elle s'en écarte, elle reste inappliquée".

Quels sont les espoirs fondés sur la loi sur le genre, cette loi qui avait été revue deux fois après avoir été présentée au parlement ?

Pour répondre à cette question, il nous faut creuser un peu ce concept de genre, car la notion de genre implique plusieurs acceptions dont certaines ne peuvent être appliquées dans notre société. Etant donné que ce concept ne s'adapte pas à nos spécificités culturelles et spirituelles, alors il a été modifié pour protéger les femmes et les enfants, et simplifié à travers une autre notion :"la loi contre la violence à l'égard des femmes", au lieu de la loi sur le genre. Elle verra bientôt le jour et sera plus familière à la société, et bien sûr, tout ce qui est familier à la société sera plus facile à mettre en œuvre.

L'expert, Saleck Ould El-Jeireb, en définissant le mineur, voit que le mariage des mineurs est un comportement social hérité par la société mauritanienne de ses traditions séculaires, et qui se fonde sur le rôle limité attribué aux femmes dans le milieu social. Sans se soucier des répercussions sanitaires et sociales qui pourraient en résulter.

Ould El-Jeireb estime que l'un des problèmes sociaux qui implique de nombreuses complications est la question du mariage des mineurs, et qu'il y a lieu d'en parler de manière objective pour la rendre claire à tout le monde. Pour ce faire, il convient de déterminer ce que c'est qu'un mineur.

Un " mineur "est une personne qui est incapable d'accomplir une certaine fonction. Ce qui conduit à chercher la raison d'une telle incapacité. Est-ce l'âge ? En ce sens que cette personne n'a pas encore atteint un âge lui permettant d'accomplir cette fonction ? Ou que l'état de ses attributs physiques et psychologiques l'en empêche ?"

Si donc un mariage est conclu dans ces conditions, il y a lieu d'en savoir la raison. Les traditions sociales mauritaniennes font que la jeune fille est vue à travers sa fonction reproductive, son rôle d'épouse et d'éducatrice.

D'autre part, le mariage des mineurs engendre des responsabilités, car il s'agit d'une charte entre deux parties, chacune ayant des devoirs et des droits, de sorte que la personne doit être en mesure d'exercer ces devoirs, et à un moment où elle sait qu'elle a des droits, elle doit également être à mesure de les revendiquer.

Observations sur le code du statut personnel mauritanien : entre la charia islamique et la loi dite moderne

Le juge Ould Idegbi souligne : "la Mauritanie maintient sa réserve par rapport à l'article 16 de la convention internationale contre la discrimination à l'égard des femmes, qui prône l'égalité entre les hommes et les femmes en matière de tutelle, de responsabilité familiale et l'adoption des enfants."

Dans ses recherches sur la notion "d'éligibilité", le juge Ould Idegbi ajoute : « par éligibilité, nous entendons ici la capacité de se marier, qui s'acquiert par la possession de la raison et l'accomplissement de dix-huit ans, conformément à l'article 6 du CSP. Et ce code octroie au tuteur la possibilité de marier le (la) mineur (e) s'il voit dans ce mariage la préservation de son intérêt supérieur. Et il découle du non-respect de ce principe des sanctions pénales, par lesquelles le législateur cherchait à protéger les mineurs. Mais le CSP a manqué d'établir des normes claires selon lesquelles cet intérêt supérieur devrait être défini, et en écartant le pouvoir judiciaire de la supervision du mariage des mineurs, le CSP a fait de l'appréciation de l'intérêt supérieur l'apanage du seul tuteur ».

Nom de Famille Ould Mohamed Mahfoudhen

Prénom Sidi

Profession Journaliste

Parcours en bref

Depuis 12 ans, j'exerce le métier de journaliste en Mauritanie, et j'y ai acquis plusieurs expériences

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Le mariage des mineures du point de vue de la loi

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

Journal Chaab et AMI

Pourquoi le journalisme ?

J'ai choisi le métier de journaliste car c'est un métier qui m'est cher à travers lequel je transmets les préoccupations et les problèmes des citoyens.

La dimension historique de la discrimination des femmes

Depuis l'émergence de la charte de Francisco en 1945 à la fin de la seconde guerre mondiale, relative aux droits des femmes et prônant le principe de l'égalité entre les femmes et les hommes, cette exigence a été renforcée en raison des appels croissants pour l'amélioration des conditions des femmes. Ce qui avait abouti à un accord international pour éliminer toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes en 1979, accord entré en vigueur en 1981. La Mauritanie l'a signé en l'an 2000, dans le cadre de l'accord international consacrant les principes des droits de l'homme. La Mauritanie avait exprimé sa réserve sur une partie du contenu de l'accord international, jugée incompatible avec la loi islamique. Malgré tous ces progrès, le phénomène du mariage des mineurs existe toujours, entretenu par les vestiges du passé et créant un certain vide juridique dans la législation. Ce qui a poussé à la recherche d'une solution pour combler ce vide juridique relatif aux différentes formes de discrimination à l'égard des femmes. D'où la création de la loi n ° 52 de 2001 - du 8/8/2001 sur le code du statut personnel et qui comprend 314 articles. L'article 6 du Code du statut personnel précise que l'âge du mariage est fixé à 18 ans, mais la loi mauritanienne fait des exceptions en accordant aux tuteurs, sous certaines conditions, le droit de marier leurs filles avant l'âge légal.

Ce qui accentue la persistance de ce vide juridique, car l'école Malékite que toute la population mauritanienne prend pour référence, stipule que le tuteur a le pouvoir de marier une mineure avant l'âge légal, quand il y voit un intérêt pour elle. Ceci en vertu de la préséance de la loi islamique sur le droit positif. Mais cela constitue une entrave à l'application de l'article 06 de ce CSP.

Cependant, les organisations de défense des droits des femmes dans le pays n'ont cessé de demander la reconsidération de cette loi, qui permet à beaucoup de tuteurs d'usurper le droit des mineurs en toute impunité.

Enfin, la question du mariage des mineurs demeure encore posée et implique des enjeux majeurs, du fait de la double dimension : religieuse et juridique de la législation, ainsi que des répercussions sanitaires, culturelles et sociales qui en découlent. Ce qui requiert de trouver des solutions à la mesure des défis de la mondialisation, en perspective des objectifs du développement durable.

D'ici là, la nouvelle loi sur le genre ou ce qu'il est convenu d'appeler loi relative à la violence à l'égard des femmes, qui verra bientôt le jour, s'attellera à définir un nouveau cadre de défense des droits des femmes en général et des mineurs en particulier.

Cheikhna Kassem

L'handicapée d'Aioun qui brise les tabous

Un regard lointain et des traits du visage exprimant la persévérance pour vivre une vie décente, après que ses parents soient décédés et qu'elle soit restée immobilisée et sans soutien.

Ezghailina Mint Mahmoud, orpheline et handicapée, a décidé de briser les barrières du silence et prouver qu'il n'y a pas de différence entre elle et les personnes normales, après avoir été élevée au sein d'une famille pauvre du quartier d'El Adala, au début des années quatre-vingt du siècle dernier. Elle a souffert d'une maladie qui paralysa ses jambes alors qu'elle était encore à la fleur de l'âge. Ce qui l'immobilisa complètement. Son père n'était pas en mesure de subvenir aux besoins quotidiens de sa famille, ni de la transporter à l'hôpital pour son traitement.

Ezghailina dit qu'après la mort de ses parents et le choc qui en a résulté pour la famille restée sans soutien, elle avait finalement décidé de s'en remettre à Dieu et avec détermination elle décida de braver le handicap en cherchant un fauteuil roulant qui l'aiderait à quitter la maison pour gagner sa vie et assurer la survie d'une famille composée de jeunes enfants.

Malgré les dangers, Ezghailina a commença à se déplacer dans un fauteuil dans les rues de Aioun, bondées de voitures et de passants. Elle l'avait obtenu depuis plus de trois ans, grâce aux efforts de la coordinatrice régionale du ministère des Affaires sociales, de l'enfance et de la famille au niveau du Hodh El Gharbi.

Un trajet plein de risques

"Depuis cette date, dit-elle, je fais un trajet qui n'est pas sans risques tous les matins depuis la modeste hutte qui nous tient de maison. Prenant la route principale à huit heures en direction du marché de la ville, avec l'aide de mon neveu Mohamed, après qu'il ait fini sa leçon de Coran. Il pousse le fauteuil sur lequel je m'assois, pour parcourir une distance d'environ 2 kilomètres".

Durant ses trajets quotidiens entre chez-elle et le marché, Ezghailina avait créé un réseau d'amis constitué de personnes bienveillantes qui lui servaient de soutien grâce à leurs cadeaux quotidiens.

"Vers onze heures du matin, dit Ezghailina, je rentre chez moi au quartier d'El Adala pour préparer les deux repas : déjeuner et dîner, avec l'aide de ma sœur Fatima", et c'est ce que je fais depuis 3 ans.

L'une des choses les plus importantes qu'Ezghailina regrette d'avoir manqué depuis qu'elle était enfant, ce sont les bancs de l'école. Un problème qu'elle espère pouvoir régler grâce soutiens offerts par les personnes de bonne volonté aux personnes handicapés, leur ouvrant les possibilités de pouvoir apprendre à lire et à écrire.

Fatima bint Khwaiter, une voisine d'il y a dix ans, témoigne à propos de Ezghailina : "Elle est intelligente et aime le bien pour les gens, et malgré cela, elle ne pensait pas qu'elle pouvait surmonter le handicap, même si tout le monde connaît sa forte volonté et sa grande ambition. Elle est désormais le seul soutien de sa famille, qui se compose d'elle et de ses trois sœurs. "

« Je connais beaucoup d'handicapées qui vivent isolées »

Fatima ajoute que Ezghailina la considère comme son amie et que celle-ci a besoin d'aide et d'assistance de la part des bienveillants, car elle en sait beaucoup sur certaines personnes handicapées qui vivent isolées et qui pensent qu'ils sont différents des gens normaux.

Étant donné qu'il n'y avait pas dans la zone d'Organisations s'occupant de personnes handicapées, nous nous sommes alors adressés à la Coordinatrice régionale du ministère des Affaires sociales, de l'enfance et de la famille au niveau du Hodh El Gharbi. Celle-ci déclare que la Coordination avait précédemment effectué un recensement de toutes les personnes handicapées dans la wilaya et que leur nombre atteignait environ 1 000 dont certaines handicapées de membres inférieurs et d'autres de membres supérieurs.

La Coordinatrice ajoute que le gouvernement - par le biais de la Coordination régionale - avait fourni au cours des dernières années de nombreuses aides aux handicapés, sous forme de montants cash, de fauteuils roulants et de cannes pour les aider à marcher. Ezghailina Mint Mahmoud avait, selon elle, bénéficié de cette aide. Ces personnes attendent du gouvernement mauritanien actuel un soutient substantiel à cette catégorie sociale.

Nom de Famille Ould Cheikh Mohamed Ghassem

Prénom Cheikhna

Profession Journaliste

Parcours en bref

Je travaille depuis une quinzaine d'années dans le domaine des médias écrits, audio et visuels, et maintenant je viens de rejoindre une organisation médiatique indépendante (Agence de presse Al-Ayyam) basée à Aioun, la capitale de la Wilaya du Hodh Gharbi.

Quel est le titre de votre article/reportage ?

L'handicapée d'Aioun qui brise les tabous

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

http://elayam.net/node/1174

Pourquoi le journalisme ?

Faire la lumière sur les enjeux sociaux, économiques et politiques afin d'éclairer l'opinion publique nationale et internationale sur ce qui se passe autour de nous à travers un produit médiatique de développement

Pour en revenir à Ezghailina, elle dit qu'elle n'a jamais rencontré d'organisations locales ou internationales s'occupant de personnes handicapées et que ce qu'elle avait reçu comme aide elle l'avait eu grâce aux efforts de la Coordinatrice régionale du ministère des Affaires sociales, de l'enfance et de la famille. Ezghailina espère également trouver quelqu'un de bonne volonté qui l'aiderait à construire un logement décent et qui lui fournirait une assistance lui permettant de cesser de rouler dans son fauteuil à travers les rues d'Aioun, avec tous les risques qu'elle encourt pour sa vie, en particulier durant les heures de pointe. D'autant plus qu'elle commence à prendre de l'âge.

A travers le vécu d'Ezghailina et les contraintes variées de son existence, la souffrance des personnes handicapées continue de poser de nombreuses questions sur le rôle des Organisations de la société civile et des programmes gouvernementaux pour soutenir cette frange sociale et l'intégrer dans la vie active, lui offrant toutes les opportunités en termes d'éducation, de santé, etc., lui ouvrant l'accès, pourquoi pas, aux postes les plus élevés de l'État.

LES AUTEURS DES REPORTAGES VIDEO

Nom de Famille

TOLBA

Prénom

Cheikh Ahmedou

Profession

Journaliste

Parcours en bref

+ Directeur de la publication et rédacteur en chef d'Al Moltaqa News Magazine 200212-18

+ Recruté en tant qu'écrivain et rédacteur de presse pour Radio Mauritanie : 2006-10-01

+ Correspondant de Koweït TV en Mauritanie 11/08/2008

+ Directeur régional de Chinguetti Channel au Tagant : 02-12-2018

+ Directeur de la station régionale de Radio Mauritanie au Tagant : 11-3-2019

+ Chef de plusieurs services centraux à Radio Mauritanie pendant les différentes étapes de sa carrière

Quel est le titre de votre article/reportage ?

Documentaire : Les femmes d'Amersal

Où a-t-il/elle été publié(e) ?

Chinguitty tv,
https://www.youtube.com/watch?v=UL1GWM-ujbo&feature=youtu.be

Pourquoi le journalisme ?

Car c'est un hobby depuis l'enfance, ensuite par amour et admiration de ses principes, puis après cela est devenu une source de revenus après 18 ans de pratique dans divers genres de professions journalistiques et sous diverses formes (presse écrite - radio - télévision - journalisme électronique), avec la maîtrise du métier de photographie et de production télévisuelle et radiophonique.